الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير

قسم العلوم التجارية

محاضرات في مقياس مدخل علم الاقتصاد

مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الأولى LMD

من إعداد:

د. عبد الحق رايس

السنة الجامعية: 2022/2021

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات		
محاور المطبوعة (المحاضرات)	المحاور الفرعية للبرنامج (عناصر المحاضرة)	
تقديم	**مدخل للمقياس**	**3-1**
المحاضرة الأولى: مفاهيم عامة حول علم الإقتصاد	1- المعنى اللغوي لعلم الإقتصاد	**6**
	2- المعنى الإصطلاحي لعلم الإقتصاد	**7**
	3- علم الإقتصاد علم الثروة	**9**
	4- علم الإقتصاد علم الندرة	**9**
المحاضرة الثانية: المشكلة الاقتصادية	1- تعريف المشكلة الإقتصادية	**12**
	2- العلاقة بين الموارد والحاجات والفرق في الزيادة بينهما	**13**
	3- أسباب المشكلة الإقتصادية	**14**
	4- مشاكل النظام الإقتصادي	**16**
المحاضرة الثالثة: علاقة علم الإقتصاد بالعلوم الاخرى	1- علاقة علم الإقتصاد بعلم الإجتماع	**21**
	2- علاقة علم الإقتصاد بعلم الرياضيات	**21**
	3- علاقة علم الإقتصاد بعلم التاريخ	**21**
	4- علاقة علم الإقتصاد بعلم الجغرافيا	**22**
	5- علاقة علم الإقتصاد بعلم القانون	**22**
	6- علاقة علم الإقتصاد بعلم الإحصاء	**22**
	7- علاقة علم الإقتصاد بعلم النفس	**22**
	8- علاقة علم الإقتصاد بعلم السياسة	**23**

المحاضرة الرابعة:	1- تعريف الأعوان الإقتصاديون	**25**
الأعوان الاقتصاديون	2- الأسر	**25**
	3- المؤسسات المالية	**26**
	4- المؤسسات الغير مالية	**26**
	5- الإدارة العمومية	**26**
	6- الخارج" باقي العالم	**27**
المحاضرة الخامسة:	1- المنهج العلمي	**29**
مناهج وفروع علم الإقتصاد	2- المنهج الإستنباطي	**30**
	3- المنهج الإستقرائي	**31**
	4- الإقتصاد الجزئي	**32**
	5- الإقتصاد الكلي	**32**
المحاضرة السادسة:	1- تعريف الإنتاج	**34**
عوامل الإنتاج	2- تعريف عوامل الإنتاج	**34**
	3- الأرض	**35**
	4- العمل	**36**
	5- رأس المال	**43**
	6- التنظيم	**44**
المحاضرة السابعة:	1- الإقتصاد الحر (الرأسمالي)	**48**
الأنظمة الإقتصادية	2- الإقتصاد الموجه (الإشتراكي)	**51**
	3- – الإقتصاد المختلط	**54**
	4- الإقتصاد الإسلامي	**55**
المحاضرة الثامنة:	1- توزيع الدخل	**59**
توزيع الدخل وإعادة توزيع	2- إعادة توزيع الدخل	**59**
الدخل	3- حلقة التدفق الدائري للدخل	**61**

المحاضرة التاسعة : **حدود إمكانيات الإنتاج**	1- عمل النظام 2- تعريف حدود إمكانيات الإنتاج 3- انتقال منحنى إمكانيات الإنتاج 4- الشرح الإقتصادي والتمثيل البياني لحدود إمكانيات الإنتاج	**63** **64** **67** **68**
المحاضرة العاشرة: **راس المال والقيمة**	1- أنواع راس المال 2- تكوين راس المال 3- اهتلاك راس المال	**71** **72** **73**
المحاضرة الحادية عشر: **الإنتاج**	1- مفهوم الإنتاج 2- أهمية الانتاج 3- اهداف الانتاج 4- أنظمة الإنتاج 5- أساليب الإنتاج 6- دالة الانتاج	**76** **79** **80** **81** **82** **84**
المحاضرة الثانية عشر: **الاستهلاك**	1- تعريف الاستهلاك 2- أنواع الاستهلاك 3- العوامل المؤثرة في الاستهلاك 4- دالة الاستهلاك	**88** **89** **90** **92**
المحاضرة الثالثة عشر: **الادخار**	1- تعريف الادخار 2- أنواع الادخار 3- العوامل المؤثرة في الادخار 2- دالة الادخار	**95** **95** **96** **98**
المحاضرة الرابعة عشر: **الاستثمار**	1- تعريف الاستثمار 2- أنواع الاستثمار 3- محددات الاستثمار 4- أدوات الاستثمار 5- العوامل المؤثرة على الاستثمار 6- دالة الاستثمار	**101** **101** **102** **103** **104** **105**

المحاضرة الخامسة عشر:	1- تعريف التوزيع	**108**
التوزيع	2- أنواع التوزيع	**108**
	3- التوزيع في الأنظمة الاقتصادية	**109**
المحاضرة السادسة عشر:	2- نشأة وتطور النقود	**113**
النقود	2- تعريف النقود	**114**
	7- أنواع النقود	**114**
	8- أهمية النقود	**115**
	9- وظائف النقود	**116**

فهرس الأشكال

فهرس الاشكال

فهرس الاشكال		
الرقم	البيان	الصفحة
01	العلاقة بين الموارد والحاجات والفرق في الزيادة بينهما	13
02	الأسئلة القاعدية للمشكلة الاقتصادية	16
03	علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى	20
04	مناهج علم الاقتصاد	30
05	فروع علم الاقتصاد	31
06	العلاقة بين عرض العمل والطلب على العمل	38
07	التمثيل البياني لدالة عرض العمل	39
08	التمثيل البياني لدالة الطلب على العمل	40
09	التمثيل البياني لتوازن سوق العمل	41
10	التدفق الدائري للدخل	61
11	عمل النظام	63
12	منحنى إمكانيات الإنتاج	65
13	منحنى إمكانيات الإنتاج لدولية فقيرة	68
14	منحنى إمكانيات الإنتاج لدولة غنية	68

15	منحنى تطور حدود إمكانيات الإنتاج	69
16	الإهتلاك الثابت	73
17	الإهتلاك المتغير	73
18	التمثيل البياني لدالة الإنتاج	85
19	المتغيرات المؤثرة عن الاستثمار	104
20	علاقة الإستثمار بالدخل	106

تقديم

تمهيد:

يعتبر ميدان العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير أحد أهم الميادين العلمية التي يمكن للطالب الاستفادة منها، وذلك من خلال التحصيل العلمي والمعرفي الذي يتلقاه خلال جملة من السنوات الدراسية مقسمة الى ستة (06) سداسيات على مستوى الليسانس وأربع (04) سداسيات على مستوى الماستر، إذ تمنح فرصة وجود عدة شعب وتخصصات للطلبة من التماشى ومقتضيات السوق المحلي والدولي.

وكغيره من ميادين التكوين والتدريس على مستوى الجامعة، فإن ميدان العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير يتكون من مجموعة من المقاييس، تساهم كل منها في إثراء رصيد الطالب العلمي والمعرفي، ونحن في هذا السداسي سوف نتناول بإيجاز مقياس مدخل لعلم الاقتصاد والذي يعتبر ركيزة مهمة ولبنة أساسية لطلبة السنة الأولى وهذا لما يحتويه من تمهيد وتبسيط لكل المفاهيم الخاصة بهذا المجال.

فعلم الاقتصاد يرتبط ارتباطا وثيقا ومباشرا بتطور المجتمعات البشرية، وهذا لاقتران وجودها بحقيقتين متلازمتين الأولى مرتبطة بتعدد الحاجات الإنسانية وتزايدها المستمر، والثانية متعلقة بندرة ومحدودية الموارد المتاحة اللازمة لتلبية تلك الحاجات، فتوجه علم الاقتصاد نحو دراسة السلوك الاقتصادي للإنسان والمجتمع من أجل التوصل لتحقيق مستوى من التوازن بين هاتين الحقيقتين، فهو يسعى اذا من خلال تحليله وتفسيره لمختلف الظواهر والأنشطة الاقتصادية والتي لا تخرج عن دائرة الإنتاج، التوزيع، الاستهلاك، الادخار والاستثمار إلى مساعدة الفرد والمجتمع على اتخاذ القرارات المثلى حول كيفية استخدام الموارد المحدودة في تلبية الحاجات، والتوجه نحو أفضل البدائل للتنسيق بين الإمكانيات والمتطلبات، فهو يقوم باكتشاف ودراسة القوانين التي تتحكم في مختلف الظواهر والأنشطة الاقتصادية، ثم يعمل على إيجاد القواعد

والوسائل التي تؤدي الى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لتلبية أقصى الحاجات، فهنا تكمن أهمية علم الاقتصاد ويبرز الدور الذي يلعبه على المستوى الجزئي أو الكلي.

فالهدف من هذه المحاضرات هو التطرق للمفاهيم الأساسية لعلم الاقتصاد من جهة، ووضع صورة متماسكة وواضحة المعالم للجانب الاقتصادي ومبادئه العامة في إطار التصور الشامل لمختلف جوانب الحياة من جهة أخرى، ولعل أهم ما سوف نعالجه بالدراسة والتحليل في هذا المقياس مواضيع تدخل في اهتمامات البحث به كالدخل، المستوى للأسعار، التضخم البنوك التجارية والمركزية، معدل الفائدة، البورصة ومكوناتها، أسعار الفائدة، النمو والتنمية الاقتصادية، الإصلاح الاقتصادي، الاقتصاد الدولي، صندوق النقد الدولي وغيرها من القضايا والظواهر الاقتصادية الأخرى، فهو يمس ويتصل بحياتنا اليومية بمختلف تفاصيلها، والحاجة اليه تبرز جليا من طبيعة هذه القضايا التي يعالجها، فهي تندرج في جوهر اهتمامات الأفراد والمؤسسات والمجتمعات في بحثها المستمر عن الرفاهية والتنمية .

المحاضرة الأولى: مفاهيم عامة حول علم الاقتصاد

المحاضرة الأولى ..... مفاهيم عامة حول علم الاقتصاد

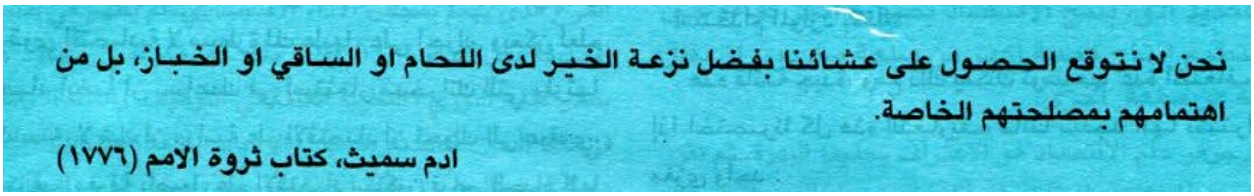

منذ ان كتب عالم الاقتصاد العظيم أدم سميث هذه الكلمات، قبل أكثر من 244 سنة، وتحديدا سنة 1776، عايشت معظم أقطار العالم حقبة من الازدهار تفوق التصور والتطلعات، فأصبح لدى شعوب الولايات المتحدة والدول الصناعية الأخرى اليوم القدرة على شراء أشياء أكثر من الضروريات الأساسية، من مأكل وملبس ومأوى وما الى ذلك من تشكيلة مذهلة من السلع والخدمات التي أصبحت جزءا من حياتنا اليومية، وهذا التطور والرقي في مستوى المعيشة لم يقتصر فقط على الدول الصناعية الكبرى، بل مس أيضا الدول النامية لكن بنسب أقل نوعا ما. (ساموسلون، 2006 صفحة 29).

فيمكننا أن نحدد أصل علم الاقتصاد الحديث بالعام 1776، وهي السنة التي نشر فيها أدم سميث كتابه الكلاسيكي " تحقيق في طبيعة وأسباب ثروة الأم"، وقد وضع سميث في هذا الكتاب وبشكل صحيح المبادئ الأساسية لاقتصاد السوق ولم يكن من جانب المصادفة أن يظهر كتابه في سنة إعلان الاستقلال، فقد تزامنت حركة التحرر السياسي من استبداد الأنظمة الملكية الأوروبية تقريبا مع محاولات تحرير الصناعة والتجارة من السيطرة الطفيلية للأرستقراطية الإقطاعية عليها.

فهذه الثورة التي أحدثها كتاب أدم سميث" ثروة الأمم"، والذي غير تغييرا جذريا النظرة العادية لمفاهيم الاقتصاد، وجعل من هذا الكتاب مصدرا للعديد من الإصدارات، التي ساهمت

في تطوير هذا العلم الذي تفرع منه مئات التخصصات والمجالات العلمية وأصبحت قائمة بحد ذاتها. (سميث، 2008 صفحة 166)

فمن خلال هذه المحاضرة سوف نبدأ بتعريف علم الإقتصاد لغويا ثم إصطلاحا.

1- المعنى اللغوي لعلم الاقتصاد: (ساكر، 2004-2005)

ينحدر الأصل اللغوي و الايتيمولوجي لكلمة الاقتصاد من مصطلح **"الاقتصاد السياسي"** وهذا كون الكتابات الاقتصادية ظهرت في بدايتها مختلطة بالسياسة، حيث تخلل البحث الاقتصادي إلى جانب مبادئ نمو الثروة، المبادئ المتطلبة للحكم الصالح ودعم قوة السلطة، لذا كان يستخدم مصطلح الاقتصاد السياسي وهو من اللغة اليونانية القديمة ***POLITICOS OIKOS NOMOS***، والمركبة من ثلاثة أجزاء هي: ***OIKOS*** التي تعني الدار أو المنزل و***NOMOS*** التي تعني التدبير، و ***POLITICOS*** تعني قوانين. وبذلك يقصد بالكلمة اجمالا قوانين تدبير شؤون البيت أو المنزل، مصدر هذه الكلمة هو للفيلسوف الإغريقي أرسطو والذي قصد بها قوانين الاقتصاد المنزلي أو العلم الذي يدرس هذه القوانين، فهي تعبر عن مجمل القواعد والطرق التي يعتمد عليها رب الأسرة في إدارة الذمة المالية لمنزله، لكي يصل إلى أفضل وأمثل استخدام لدخله في تحقيق وتلبية أقصى إشباع للحاجات لأسرته.

استعمل مصطلح الاقتصاد السياسي لأول مرة من طرف الفرنسي أنطوان دي مونكريتيان *(A.de Monchrestien)* سنة 1615 في كتابه شرح أو مرجع الاقتصاد السياسي (*Traité d'économie Politique*).

وعليه وانطلاقا من التعريف اللغوي للكلمة يمكن أن نستنتج أن كلمة اقتصاد تعني **تدبير شؤون المنزل أو البيت** وهذا يعتبر التعريف الجزئي لها، فإذا أردنا وضع أو صياغة تعريف من الجانب الكلي للكلمة يمكننا توسيعها لتشمل مجموعة من المنازل أو بالأحرى الأسر والتي تشكل المجتمع ككل، فنقول هي تدبير شؤون المجتمع ككل.

2- المعنى الاصطلاحي لعلم الاقتصاد

لقد تعددت التعاريف التي وردت في تاريخ الفكر الاقتصادي بشأن علم الاقتصاد، فلم يجمع المتخصصون حول تعريف واحد محددا لنطاقه وجامعا لموضوعاته واهتماماته، وهذا راجع إلى التنوع والتطور المستمر للاتجاهات الفكرية للاقتصاديين، باعتبارها انعكاس للواقع الاقتصادي للمجتمعات على مر التاريخ.

وفيما يلي سوف نستعرض أهم التعاريف التي جاء بها أهم الاقتصاديون لعلم الاقتصاد:

- **تعريف أدم سميث *Adam Smith*:** (سميث، 2008 صفحة 201)

عرفه ادم سميث في كتابه الشهير "ثروة الأمم *The Wealth of Nations*" سنة 1776، بأنه: العلم الذي يدرس الكيفية التي تمكن الأمة من الحصول على الثروة ووسائل تنميتها.

- **تعريف جون ستيوارت ميل *John Stuart Mill*:**

عرفه جون ستيوارت ميل في كتابه " مبادئ الاقتصاد السياسي *Principales of Political Economy* " سنة 1836، بأنه: العلم الذي يتبع أثر النوع من قوانين الجماعة الذي ينشأ من عمل قيم الانسان في سبيل إنتاج الثروة.

- **تعريف الفريد مارشال *Alfred Marshall*:**

عرفه الفريد مارشال في كتابه " مبادئ الاقتصاد *Principles of Economics* " سنة 1890، بأنه: ذلك العلم الذي يهتم بدراسة البشرية في شؤون حياتها العالية، فهو يفحص ذلك الجزء من جانب النشاط الفردي والاجتماعي، الذي يتعلق بالحصول على المقومات المالية للرفاهية وطرق استخدام هذه المقومات.

- **تعريف ارثر سوسيل بيجو *Arthur Cecil Pigou* :**

عرفه بيجو في كتابه "اقتصاديات الرفاهة *The Economics of Welfare* " سنة 1920، بأنه: ذلك العلم الذي يختص بدراسة الرفاهة الاقتصادية.

- **تعريف ميلتون فريدمان *Milton Friedman*:**

عرفه ميلتون فريدمان في كتابه " الرأسمالية والحرية *Capitalism and Freedom*" سنة 1962، بأنه: ذلك العلم الذي يبحث في الطرق التي تمكن المجتمع من حل مشاكله الاقتصادية، ففهم طبيعة هذه الأخيرة وطرق حلها هو موضوع الدراسة الاقتصادية في معناها الواسع.

- **تعريف بول ساموبلسون *Paul Samuelson* :**

عرفه بول ساموبلسون في كتابه "الإقتصاد *Economics*" سنة 1948، بأنه: دراسة كيف يمكن للمجتمعات أن تستخدم مواردها النادرة لانتاج سلع قيمة وتوزيعها بين مختلف الناس. (سامولسون، 2006 صفحة 30)

- **تعريف ريمون بار *Raymond Barre* :**

عرفه ريمون بار في كتابه "الاقتصاد السياسي *Economie Politique*" سنة 1980، بانه: علم تسيير(إدارة) الموارد النادرة في المجتمع البشري، يدرس اشكال التصرفات البشرية والسلوكات الاجتماعية في تهيئة العالم الخارجي والنشاطات التي تقترح تقليص الضغط الموجود بين الرغبات اللامحدودة والموارد المحدودة للأعون الاقتصاديين.

- **تعريف محمد ديودر: *Mohamed Dowidar*:**

عرفه محمد ديودر في كتابه " الإقتصاد السياسي *L'économie Politique*" بأنه: علم القوانين التي تسير العلاقات الاقتصادية، أي العلاقات الإجتماعية الموجودة بين أفراد المجتمع بواسطة النعم المادية والخدمات. فهي علاقات مرتبطة بإنتاج وبتوزيع هذه النعم الضرورية للحياة المادية والثقافية لأفراد المجتمع.

بعد عرض أهم التعاريف لأهم الاقتصاديين سوف نقوم بصياغة تعريف شامل لعلم الاقتصاد: بأنه **ذلك العلم الذي يدرس الثروة، يسعى لإيجاد حل للمشكلة الاقتصادية التي تتمثل في الفرق بين محدودية الموارد و عدم محدودية الحاجات والتي أساسها الندرة.**

3- علم الاقتصاد علم الثروة:

لقد عرف علم الاقتصاد طبقا لهذا المحور بأنه العلم الذي يبين لنا كيف تتكون وتوزع وتستهلك الثروات، فالثروة هي الغاية من كل نشاط اقتصادي ولا يمكن اعتبار أي نشاط بأنه اقتصادي إلا اذا قدم للإنسان منافع مادية، وطبقا لهذا التعريف يكون موضوع علم الاقتصاد هو البحث في طبيعة الثروة وكل ما يتصل بها، ولم يتفق أصحاب هذا التوجه حول تحديد معنى الثروة، ففريق منهم اعتبر أن الخدمات الشخصية تدخل ضمنها وبناءا عليه اعترفوا بوجود الثروة غير المادية، وفريق آخر انتهى إلى رفضها وعرفوا بذلك علم الاقتصاد بأنه علم الرفاهية المادية. (نظام، 2007 صفحة 55)

4- علم الاقتصاد علم الندرة:

نجد ان علم الاقتصاد هو العلم الذي يدرس السلوك الانساني باعتباره علاقة بين الغايات والوسائل النادرة، وقد تبنى عدد كبير من الاقتصاديين المعاصرين هذا المفهوم، فيمتاز الانسان بحاجاته المتعددة والمتزايدة باستمرار، إلا أن الوسائل الضرورية لإشباعها أن وجدت في محدودة أو نادرة ومن هنا تنشأ المشكلة الاقتصادية التي تتمحور أساسا على كيفية التوفيق بين الحاجات الانسانية اللامحدودة مع الموارد المحدودة والنادرة. (محمد، 2010 صفحة 45)

فيعتبر علم الاقتصاد على هذا الأساس بأنه علم تنظيم وإدارة الموارد النادرة نسبيا في المجتمع لغرض تلبية الحاجات الانسانية المتعددة والمتزايدة باستمرار، فهو العلم الذي يدرس سلوك الانسان المتعلق بالعلاقات بين الأهداف والوسائل المحدودة ذات الاستخدامات المتعددة فالندرة النسبية هنا هي أساس الظواهر الاقتصادية وبالتالي هي اساس علم الاقتصاد.

وكحوصلة للمحاضرة يمكننا تلخيص أهم ما يدرسه علم الاقتصاد في النقاط التالية:

- يدرس كيفية تحديد ثمن العمالة، رأس المال والأرض في الاقتصاد، وكيف يتم استخدام هذه الاسعار في توزيع الموارد.

- يستطلع سلوكيات الاسواق المالية يحلل كيف تعمل هذه الاسواق على توزيع راس المال في الاقتصاد.
- يحلل تأثير اللوائح التنظيمية الحكمية على كفاءة السوق.
- يدرس توزيع الدخل ويقترح طرق مساعدة المحتاجين من دون الحاق الاذى بأداء الاقتصاد.
- ينظر في تأثير الانفاق الحكومي والضرائب والعجز في الميزانية على النمو الاقتصادي.
- يدرس الارتفاع والهبوط في البطالة والانتاج اللذين تتشكل منهما الدورة التجارية، ويطور السياسات الحكومية لتحسين النمو الاقتصادي.
- يبحث في انماط التجارة بين الامم، ويحلل تأثير الحواجز التجارية.
- ينظر في التنمية في البلدان النامية، ويقترح طوقا لتشجيع استخدام الموارد بكفاءة.

المحاضرة الثانية:
المشكلة الاقتصادية

المحاضرة الثانية ..... المشكلة الإقتصادية

تمهيد:

تعتبر المشكلة الاقتصادية والتي يرى أغلب الاقتصاديين أن أساسها الندرة، جوهر ولب موضوع الاقتصاد، حيث تكمن في توليفة أساسية تتمثل في العلاقة بين متغيرين أساسين في الحياة البشرية، ألا وهي: محدودية الموارد الاقتصادية وما تتميز به من ندرة نسبية، وعدم محدودية الحاجات والرغبات المتعددة والمتزايدة باستمرار، فالمشكلة الاقتصادية واجهت الإنسان والمجتمعات البشرية منذ القدم إلى يومنا هذا، فالأنظمة الاقتصادية على اختلافها عانت منها ولا تزال، وحاول كل نظام أن يتجاوب معها بفلسفته ومبادئه في إيجاد توازن بين تعدد الحاجات وندرة الموارد الاقتصادية لتلبيتها.

1- تعريف المشكلة الاقتصادية:

يكمن جوهر المشكلة الاقتصادية في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية المتاحة بمختلف أنواعها وأحجامها الضرورية لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة باستمرار، حيث واجهت الإنسان منذ وجوده على سطح الأرض مشكلة التعدد والتزايد في رغباته وحاجاته، في حين أن إمكانياته تتميز بالمحدودية والندرة، وهنا يتضح لنا جليا مضمون المشكلة الاقتصادية التي يحاول علم الاقتصاد إيجاد حلول لها، فنجد أن هذه المشكلة تواجه الأفراد والمجتمعات، سواء بالاقتصاديات المتقدمة أو النامية، وحتى المتخلفة، الرأسمالية منها أو الاشتراكية وحتى التي تعمل بالنظام المختلط. (رشيد، 2013-2014 صفحة 6)

فنجد أن أساس المشكلة الاقتصادية هي في العلاقة بين متغيرين اثنين، هما الموارد والتي نعني بها الثروة، والحاجات أو الرغبات والتي تمثل المصاريف المختلفة، حيث يمكن توضيح العلاقة بين هاذين المتغيرين في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): العلاقة بين الموارد والحاجات والفرق في الزيادة بينهما

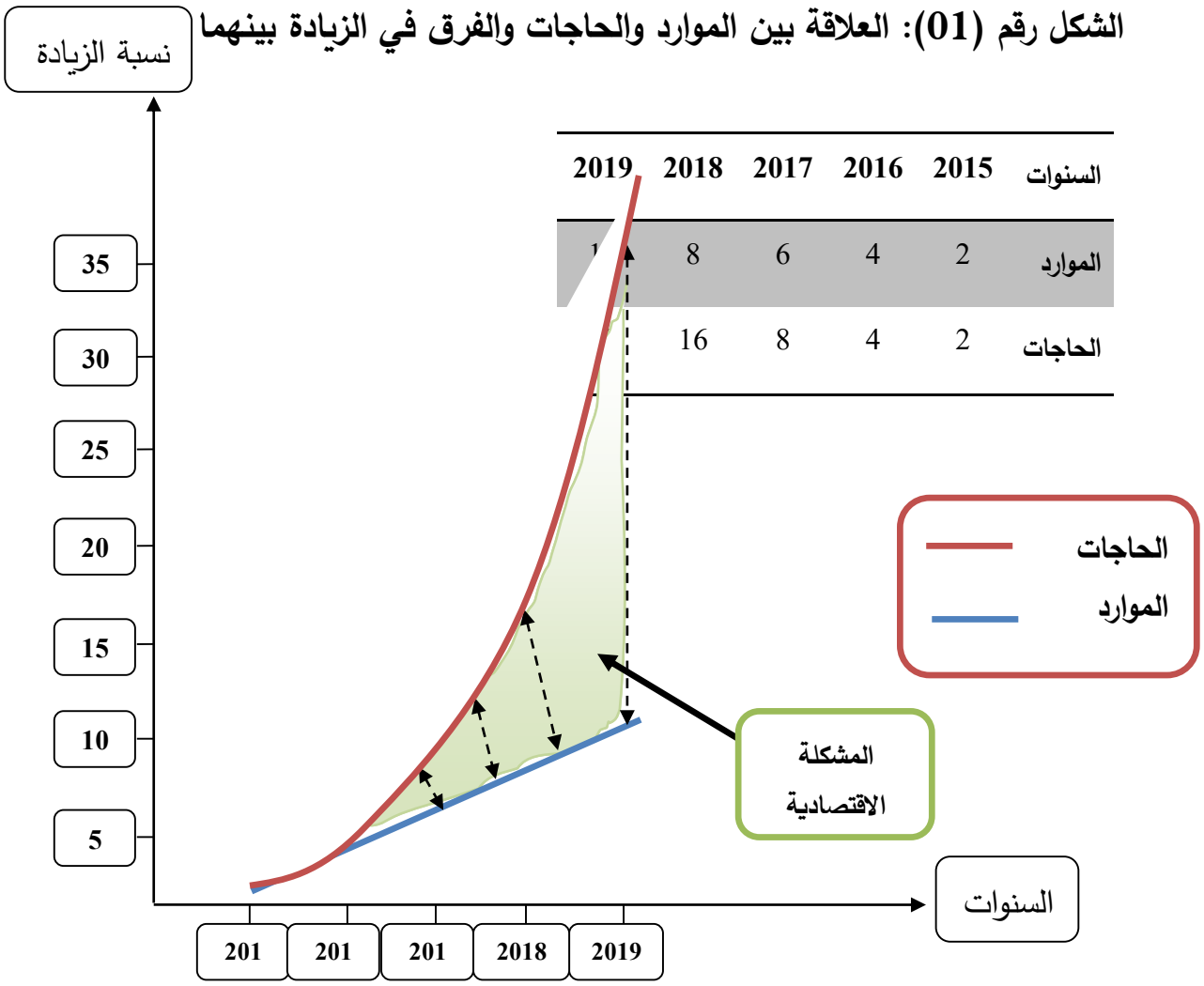

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
الموارد	2	4	6	8	
الحاجات	2	4	8	16	

من الشكل أعلاه نلاحظ:

- الموارد تتزايد بمتتالية حسابية: حيث بالرجوع لقانون المتتالية الحسابية والمصاغ كالأتي: $U_{n+1}= U_n+r$، حيث الفرق بين الحد الأول و الحد الثاني دائما يساوي جمع عدد ثابت هو الأساس r. فلو افترضنا أن الحد الأول U_n يساوي 2، والأساس r يساوي 2، فإن حدود المتتالية الحسابية يصبح كالأتي: 2، 4، 6، 8، 10، ....، كما هو موضح في الجدول أعلاه.

- أما الحاجات فتتزيد بمتتالية هندسية: حيث بالرجوع لقانون المتتالية الهندسية والمصاغ كالأتي: $U_{n+1}= U_n*r$، حيث الفرق بين الحد الأول والحد الثاني دائما يساوي ضرب عدد ثابت هو الأساس r. فلو افترضنا أن الحد الأول U_n يساوي 2، والأساس r يساوي 2، فإن حدود المتتالية الحسابية يصبح كالأتي: 2، 4، 8، 16، 32، ....، كما هو موضح في الجدول أعلاه.

فلو تمعنا جيدا في الشكل أعلاه نجد بأن منحنى الموارد المشار إليه باللون الأزرق يتزايد بوتيرة أقل من منحنى الحاجات المشار إليه باللون الأحمر، ومع مرور الزمن يخلق هذا التفاوت في حجم الزيادة فجوة *GAP*، هذه الفجوة تسمى في الاقتصاد بالمشكلة الاقتصادية، والتي تم الإشارة إليها باللون الأخضر، فنلاحظ أن هناك علاقة طردية موجبة بين الزيادة في منحنى الموارد ومنحنى الحاجات، حيث كلما زادت الموارد زادت معها الحاجات، لكن حجم الزيادة في منحنى الحاجات أكبر من حجم الزيادة في منحنى الموارد.

وعليه ومن خلال الشرح السابق يمكن صياغة تعريف للمشكلة الاقتصادية كالأتي:

- **هي عبارة عن تلك الفجوة الناتجة عن الزيادة المتفاوتة (الغير متساوية) بين الموارد " الثروة "، التي تتزايد وفق متتالية حسابية، وبين الحاجات أو الرغبات التي تتزايد وفق متتالية هندسية.**

2- أسباب المشكلة الاقتصادية: (حنان، 2014-2015 صفحة 23)

تتمثل المشكلة الاقتصادية أساسا في عدم قدرة المجتمع على إشباع جميع احتياجاته البشرية من السلع والخدمات في ظل ندرة وسائل الإنتاج وتوفر القدرة الشرائية، وبالتالي فإن للمشكلة الاقتصادية أسباب عدة لعل أهمها عنصرين أثنين هما:

أ- تعدد الحاجات الإنسانية:

حيث تتصف الحاجات الإنسانية بالتنوع والكثرة والتطور والنمو المستمر مع التقدم الحضاري في حياة الإنسان بمرور الزمن.

ب- الندرة النسبية للموارد: (حشيش، 2003 صفحة 41)

فالموارد نادرة نسبيا، وهذا لأن العرض المتاح منها محدود مقارنة بالطلب عليها ونتيجة لتعدد الحاجات الإنسانية والندرة النسبية للموارد اللازمة لإشباع تلك الحاجات، يتطلب هذا المفاضلة بين الحاجات من ناحية أهميتها وترتيب أولويتها هذا من جهة، وكذا كيفية استغلال الموارد لإشباع وسد هذه الحاجات من جهة أخرى.

3- أسباب تفاقم المشكلة الاقتصادية: (خالد، 2014-2015 صفحة 35)

يمكن التطرق لبعض الأسباب الأخرى والتي من شانها أن تكون أحد أسباب تفاقم المشكلة الاقتصادية فيمايلي:

- التضخم الذي تمر به معظم اقتصاديات العالم،
- عجز وسائل التمويل عن ملاحقة متطلبات التنمية،
- عجز الجهاز الإنتاجي عن مسايرة متطلبات المجتمع من السلع والخمات،
- إنخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني، (خالفي، 2009 صفحة 18)
- تزيد الإستهلاك " العام والخاص"،
- إنخفاض معدلات الإدخار والإستثمار عن الحد اللازم للإسراع بالتنمية،
- التوسع في الإصدار النقدي لتمويل عجز الميزانية العامة،
- عجز النظام الضريبي عن تحقيق أهدافه،
- تزايد عبء الديون الخارجية،
- البطالة.

4- عناصر المشكلة الاقتصادية "*Basic Economics Questions*":

يختار كل مجتمع سواء كان غنيا أم فقير، ما بين الرعاية الصحية واليخوت، ومابين الطرق العامة والدبابات، وكذلك ما بين التعليم ووجبات المطاعم، وهذا يعني أن يكون لكل مجتمع طريقة في تقرير أي السلع يجب أن تنتج ونقصد بها **"ماذا"** ننتج، و **"كيف"** ستنتج هذه السلع، و**"لمن"** ستنتج. (ساموسلون، 2006 صفحة 31)

في الواقع نجد أن هذه هي الأسئلة القاعدية والأساسية الثلاث للتنظيم الاقتصادي، حيث تكون في مجملها الأركان الأساسية للمشكلة الاقتصادية، والتي يمكن تلخيصها في الشكل التالي:

الشكل رقم(02): الأسئلة القاعدية للمشكلة الاقتصادية

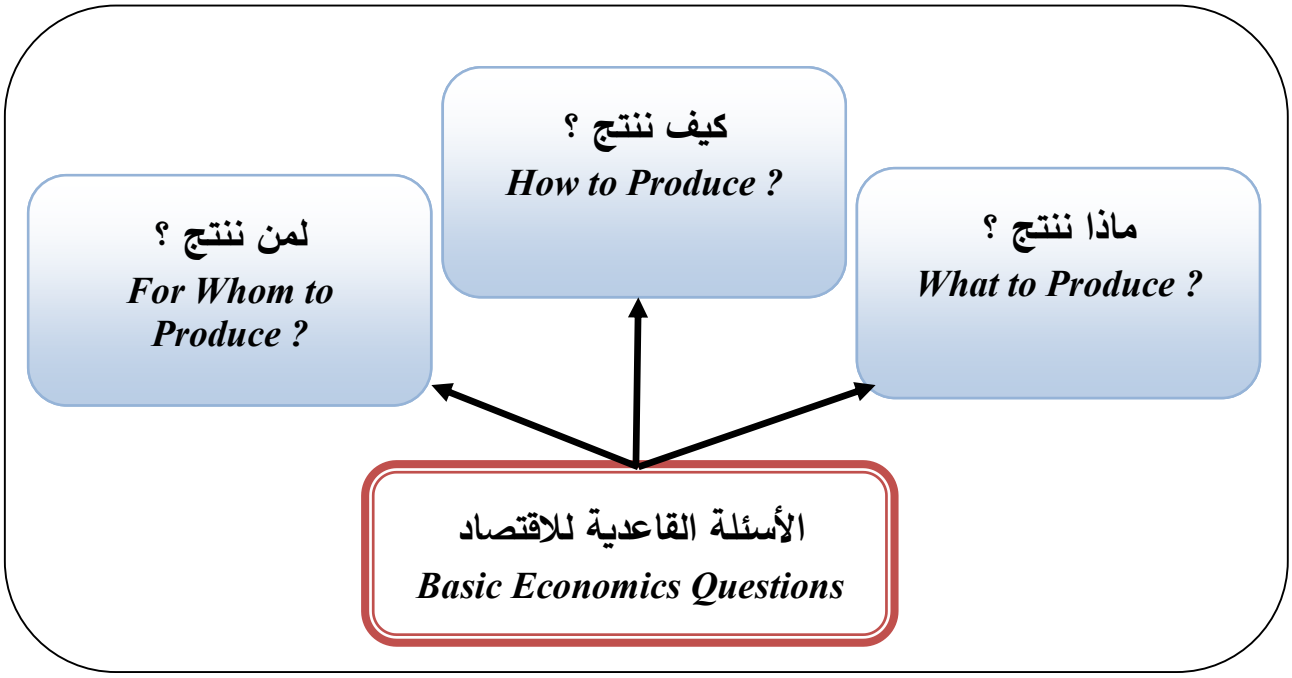

حيث:

- **ماذا ننتج ؟** ***What to Produce*****:** ويقصد بهذا السؤال التعرف على رغبات أفراد المجتمع، من السلع والخدمات المراد إنتاجها وتحديدها، كما ونوعا، أي تحديد ماهية السلع التي يتعين على المجتمع إنتاجها، وكم سينتج من كل نوع من السلع والخدمات التي يمكنه إنتاجها، ومتى سيتم إنتاجها ؟ هل ننتج عددا قليلا من سلعة ما بجودة

عالية؟ أم ننتج عددا كبيرا من نفس السلعة ولكنها تكون بجودة أقل؟ هل نستخدم الموارد الشحيحة لإنتاج العديد من السلع الاستهلاكية مثل البيتزا المجمدة ؟ أم منتج سلعا استهلاكية أقل وسلعا استثمارية أكثر مثل ماكينات صنع البيتزا، من شأنها رفع الإنتاج والاستهلاك في الغد؟

- **كيف ننتج ؟** ***How to Produce:*** هنا لا بد للمجتمع أن يحدد الكيفية التي ينتج بها تلك السلع والخدمات، أي يحاول ترجمة رغبات الأفراد وتفضيلاتهم إلى سلع وخدمات منتجة تشبع تلك الخدمات، حيث يبحث هذا التساؤل في طبيعة الموارد الاقتصادية التي سوف يتم إستخدامها، وما هو مستوى التكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج؟ هل ستنتج السلع أليا ام يدويا؟ مثلا هل سنولد الكهرباء باستخدام النفط أو الطاقات البديلة الاخرى. ماهي التوليفة المثلى في دمج عوامل الانتاج والمزج بينها، لتحقيق أكبر كمية ونوعية من الانتاج.

- **لمن ننتج ؟** ***For Whom to Produce***: حيث ان هذا التساؤل يتطلب التوصل إلى الكيفية التي يتم بها توزيع الإنتاج على أفراد المجتمع وتحديد المنتفعين منه، وبالتالي تصويب الفئة المستهدفة من الإنتاج.وعدالة توزيع الناتج لا تعني أن يتساوى نصيب كل فرد من السلع والخدمات المنتجة، وإنما أن يتناسب هذا النصيب مع مدى مساهمة الفرد في العملية الإنتاجية. (سامولسون، 2006 صفحة 32)

4- حلول المشكلة الاقتصادية:

من خلال دراستنا للمشكلة الاقتصادية نلاحظ ان الصراع المستمر بين الانسان والطبيعة يحسم هذه الظاهرة، حيث يجب على الانسان أن يعمل على تحرير الموارد الطبيعية ليحقق منها المنفعة، فالموارد الإنتاجية تستلزم مجهودات كي تصبح صالحة لإشباع الحاجات، والواقع أن أي نظام إقتصادي مهما كان توجهه يتعين عليه القيام بمايلي:

– تحديد أو تقرير الحاجات المطلوب إشباعها او الاهداف الانتاجية حسب مختلف طبقات أفراد المجتمع،

– توزيع الموارد الاقتصادية على فروع الانتاج المختلفة وهذا ما يسمى بتخصيص الموارد،

– توزيع المنتجات على الحاجات المختلفة، او ما يسمى بتوزيع الناتج الكلي على أفراد المجتمع،

- تحديد أسعار السلع والخدمات بما يتوافق وحاجيات كل طبقة من طبقات المجتمع. (حسن، 2009 صفحة 28)

المحاضرة الثالثة: علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاخرى

المحاضرة الثالثة ..... علاقة علم الإقتصاد بالعلوم الأخرى

تمهيد:

من المحاضرات السابقة نلاحظ أن علم الاقتصاد هو علم قائم بحد ذاته، فهو يدرس الثروة والندرة من خلال تحقيق التوازن بين جملة من الاختيارات، فهو كباقي مجالات المعرفة مرتبط ارتباطا وثيق بباقي العلوم الأخرى، يؤثر ويتأثر بها، وأي تطور يحدث في أحد هذه المعارف والعلوم يؤثر عليه. فنجد أن هناك علاقة تفاعل متبادل بين علم الاقتصاد وباقي العلوم الأخرى، سواء كانت اجتماعية كعلم النفس والاجتماع والتاريخ ...الخ، أو تطبيقية كالرياضيات والإحصاء...الخ، ومن خلال هذه المحاضرة سوف نتطرق لعلاقة علم الاقتصاد بأهم العلوم الأخرى التي نعرفها.

الشكل رقم(03): علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

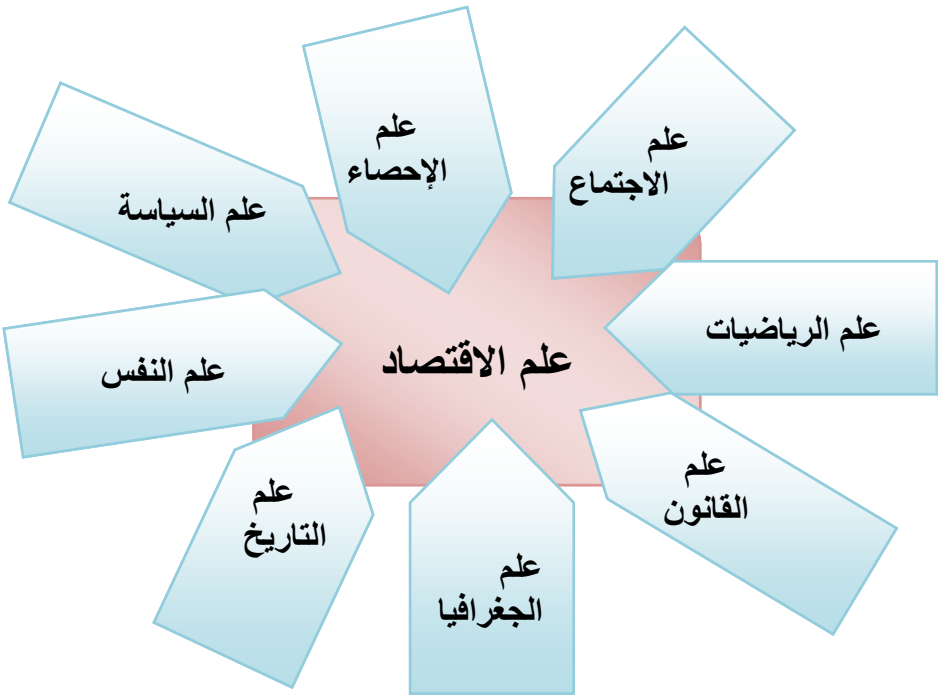

1- علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع: (حنان، 2014-2015 صفحة 10)

تظهر العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع فيما يسمى بعلاقات الإنتاج، أي أن الإنسان بمفرده لا يقوم بعملية الإنتاج ولكنه يقوم بها ضمن جماعة من الناس بحيث يتحدد دور كل فرد في عملية الإنتاج، وهذا يتوقف على ملكية وسائل الإنتاج ومن هنا يتدخل علم الاجتماع، حيث يبحث في هذه العلاقات ومدى ملائمتها للقوانين والنظم الاجتماعية المطبقة في مجتمع معين وفي زمن معين.

2- علاقة علم الاقتصاد بعلم الرياضيات:

بما ان علم الاقتصاد علم يدرس الاختيارات، فهذا يتطلب وجود تقنيات لتحديد قواعد العمل وهذا لا يكون إلا باستعمال الرياضيات حيث يلجأ الاقتصادي إلى التقنيات الرياضية في دراسة دوال الإنتاج والاستهلاك و الادخار والاستثمار .... إلخ، من العمليات الاقتصادية. فمن اجل الوصول الى نتائج كمية دقيقة يلجأ الاقتصادي للاستعانة بالأساليب الرياضية في البراهين والتحاليل، مثالا على ذلك لتحليل المشكلة الاقتصادية تم الاستعانة بالمتتاليات الحسابية والهندسية لبرهان الزيادة الغير متساوية بين الموارد والحاجات.

3- علاقة علم الاقتصاد بعلم القانون:

يكمن الترابط الوثيق بين علم الاقتصاد وعلم القانون، من خلال القواعد والضوابط القانونية المنظمة للأنشطة الاقتصادية، فلا يمكن القيام بأي نشاط اقتصادي، إلا في الأطر القانونية التي يسمح بها. فالقانون ينظم العلاقات الاقتصادية بين الأفراد والجماعات وحتى الدول، والمشرع قبل أن يسن قوانينه فهو يراعي الجوانب الاقتصادية فهو يراعي الجوانب الاقتصادية والمخلفات التي قد تنعكس جراء تطبيق هذا القانون، فالمسار التاريخي يبين أنه توجد انعكاسات اقتصادية جراء التطبيقات التشريعية كفرض الضرائب، أو تحديد الملكية الخاصة بوسائل الإنتاج وغيرها.

4- علاقة علم الاقتصاد بعلم الجغرافيا: (حنان، 2014-2015 صفحة 14)

بما أن علم الجغرافيا يبحث في البيئة الطبيعية والبشرية والموارد الاقتصادية، حيث لمعرفة مركز تواجد الموارد أو توزيعها، قصد استغلالها وجب علينا الاستعانة بعلم الجغرافيا لتحديدها، وهذا للتقليل من التكاليف وجعل العمل أكثر احترافية، حيث يرتبط علم الاقتصاد بعلم الجغرافيا ارتباطا وثيقا، ولا يمكن الاستغناء عنه في ممارسة النشاط الاقتصادي.

5- علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ:

يتمثل الدور الأساسي لعلم التاريخ في رصد الوقائع الخاصة بتطور الإنسانية عبر مراحل زمنية مختلفة، فبالاستعانة بالسجل التاريخي الخاص بالوقائع الاقتصادية، نذكر على سبيل المثال، معرفة أهم الأزمات التي واجهت الاقتصاد العالمي وأسبابها، يمكن من الاستفادة من نتائجها وأثارها، والعمل على فهم الدرس جيدا ومحاولة عدم الوقوع فيها مستقبلا.

6- علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس:

يبحث علم النفس في الخصائص النفسية والتصرفات الشخصية للأفراد والدوافع التي تدفعهم لتصرف معين دون آخر. والباحث الاقتصادي ملزم بدراسة الدوافع الفردية في تحليله الاقتصادي وبمعرفة سلوك الأفراد في الإنفاق والادخار والاختيار ...الخ، لذلك يستعين بعلم النفس لفهم الإنسان وتحليل سلوكه والتنبؤ بمستقبل هذا السلوك ليتمكن من رسم السياسات الاقتصادية في مجال الإنتاج والتبادل والاستهلاك. فلو تصورنا انتشار شائعة مفادها أن أزمة اقتصادية و نقدية سوف تحل بالمجتمع فإننا سوف نرى أن الناس يهرعون إلى البنوك لسحب أموالهم و شراء الذهب مثل ما حصل سنة 1929م، وهي سنة الكساد الكبير والتي شهد العلم فيها أزمة مالية كبيرة غيرت موازين القوى في العالم..

7- علاقة علم الاقتصاد بعلم الإحصاء: (ساكر، 2004-2005 صفحة 25)

الإحصاء هو العلم الذي يبحث في أساليب جمع البيانات و تبويبها و تحليلها إلى نوع من المعرفة أو اتخاذ القرارات، فهنا تظهر العلاقة الوطيدة لبين علم الاقتصاد والإحصاء، حيث أن

دراسة الظواهر و المشاكل الاقتصادية يحتاج في كثير من الأحيان إلى بيانات إحصائية و تحليل هذه البيانات لاستخلاص النتائج منها، فنجد أن الاقتصادي يحتاج إلى استخدام الأساليب الإحصائية مثل أساليب النزعة المركزية والتشتت في التوصل إلى نتائج معينة.

8 - علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة:

هناك علاقة بين الظواهر الاقتصادية والظواهر السياسية فالاقتصاد في حالات كثيرة هو الذي يحدد الاتجاهات السياسية لصانع القرار، كما أن السياسة في حالات أخرى هي التي تحدد السياسة الاقتصادية. ويظهر هذا الترابط بين علم الاقتصاد والسياسة في الكتابات الأولى والتي كانت حول الاقتصاد السياسي، حيث لا يمكن الاهتمام ومعالجة الظواهر الاقتصادية دون مراعاة الجوانب السياسية.

المحاضرة الرابعة: الاعوان الاقتصاديون

المحاضرة الرابعة ..... الاعوان الاقتصاديون

تمهيد:

العون الاقتصادي هو مركز القرارات والنشاطات الاقتصادية ذات استقلالية

1- الأسر: (ساكر، 2004-2005 صفحة 35)

الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع، تتكون من شخصين أو أكثر، تجمعهم رابطة عائلية ويسكنون تحت سقف واحد، ولهم الإرادة في العيش سويا، أي لهم مداخيل ومصاريف مشتركة.

وبكل عام تمثل مجموع الأسر المجتمع ككل يطلق عليهم **السكان**.

يصنف السكان الى:

أ- حسب الحدود الجغرافية:

- **مقيمين:** أي القاطنين داخل الحدود الجغرافية للدولة،
- **غير مقيمين:** أي القاطنين خارج الحدود الجغرافية للدولة.

ب- حسب النشاط:

- **ناشطين:** وهم أولئك الأفراد الذي يقدمون عمل يساهم في خلق قيمة مادية " ملموسة"، ونقصد هنا بالقيمة المادية والتي تمتاز بالملموسية أولئك الأفراد الذين ينتجون وحدات إنتاجية مثل: عمال الحديد والصلب وشركة الكوابل والزيت والسكر ..... الخ.
- **غير ناشطين:** وهم أولئك الأفراد الذي يقدمون عمل يساهم في خلق قيمة معنوية " ملموسة"، ونقصد هنا بالقيمة المعنوية والتي تمتاز بالاملموسية أولئك الأفراد الذين يقدمون خدمات غير حقيقية مثل: المتقاعدين، الأساتذة، البطالين، الطلبة ... الخ.

من بين الوظائف الأساسية للأسرة نذكر:

- **تقديم اليد العاملة:** حيث أن الأسرة هي المسؤولة عن تقديم عنصر العمل من بين باقي الأعوان الاقتصاديون، أو ما يسمى بتزويد الاقتصاد باليد العاملة، حيث أن مساهمة كل فرد من أفراد الأسرة في الاقتصاد تكون بتقديمه جهد عضلي أو فكري.
- **استهلاك السلع والخدمات:** وهي الوظيفة الأساسية للأسر والتي تتمثل في استهلاك السلع والخدمات المختلفة التي يطلبها الأفراد لتلبية حاجياتهم ورغباتهم الغير محدودة.

2- المؤسسات الغير مالية: (ساكر، 2004-2005 صفحة 36)

وهي عبارة عن وحدات أين يجتمع العمال من اجل إنتاج السلع والخدمات، وهذا مهما كان ميدان ومجال نشاطهم (زراعي، صناعي، خدماتي، ....الخ)، أو شكلهم القانوني (مؤسسات عمومية، خاصة، مختلطة).

فالمؤسسة الغير مالية إذا هي وحدة إنتاج مستقلة ووظيفتها الأساسية هي إنتاج السلع والخدمات (أي خلق الثروة) وهدفها الأساسي هو تلبية حاجيات المجتمع وتحقيق الأرباح.

3- المؤسسات المالية:

وهي عبارة عن وحدات أين يجتمع العمال مشكلة من هيئات متخصصة في العمليات النقدية والمالية في السوق سواء النقدية أو المالية مثل: البنوك، شركات التأمين، الخزينة العمومية .... الخ.

4- الإدارة العمومية:

وهي عون اقتصادي مشكل من أشخاص معنويين يساهمون في الحياة الاقتصادية، بتقديم جملة من الخدمات المختلفة والمتنوعة.

تصنف الإدارة العمومية الى:

- أي الأجهزة المختلفة كالشرطة، الجيش إضافة الى الهيئات والسلطات الأساسية في الدولة " السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية و السلطة القضائية).
- **الجماعات المحلية:** وهم ممثلي الدولة على المستوى المحلي والاقليمي مثل: البلديات، الدوائر، الولايات.
- **المؤسسات الإدارية:** مثال على ذلك المدارس والجامعات والمستشفيات ... الخ.
- **نظام الضمان الإجتماعي:** وهي صناديق الضمان للعمل الأجراء والغير أجراء وكذا أصحاب المعاشات.

5- الخارج (باقي العالم):

ويشمل كل الدول التي تربطها علاقات إقتصادية مع البلد الأم.

المحاضرة الخامسة: مناهج وفروع علم الاقتصاد

المحاضرة الخامسة ..... مناهج وفروع علم الاقتصاد

أولا- مناهج علم الاقتصاد:

يعتبر المنهج السبيل الذي يتبعه العقل في استخلاص واستنتاج المعارف و المكتسبات، بما أن علم الاقتصاد علم مستقل بذاته، فإن الدارسين له يبحثون دائما في الكشف عن قوانينه ونظرياته والعمل بصفة دورية ومستمرة على تطوير هذه القوانين والنظريات، فنجدهم في سيل ذلك يستعينون بنوعين أساسيين من المناهج هما المنهج الاستنباطي و المنهج الاستقرائي، وفيما يلي سوف يتم شرح كل منهج على حدى:

1- مفهوم المنهج العلمي:

هناك عدة تعاريف وضعت من أجل إعطاء مفهوم شامل للمنهج العلمي وقبل تعريفه إصطلاحا وجب علينا اولا معرفة معناه لغة. (خالد، 2014-2015 صفحة 3)

حيث يقصد بالمنهج العلمي لغة الطريق أو المسلك، ونعني به المسار الذي يتخذه الباحث عند معاينته ودراسته لموضوع ما.

أما إصطلاحا فنعني به:

- مجموعة من القواعد المصاغة التي يعتمدها الباحث لأجل الوصول الى الحقيقة العلمية بشأن الظاهرة أو المشكلة محل الدراسة، وهو بذلك يمثل فن التنظيم الصحيح لسلسة الأفكار العديدة من أجل إكتشاف الحقيقة عند عدم معرفتها، و برهنتها في حالة معرفتنا إياها. حيث بإتباع المنهج العلمي نستطيع الحصول على نتائج دقيقة والخروج بتوصيات هادفة. (محمد، 2017-2018 صفحة 14)

يوجد أربعة أنواع أساسية لمناهج البحث العلمي هي: المنهج القانوني، المنهج الوظيفي، المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي، ونحن في موضوع الاقتصاد نركز أساسا على المنهجين الأخيرين: الاستنباطي والاستقرائي.

الشكل رقم(04): مناهج علم الاقتصاد

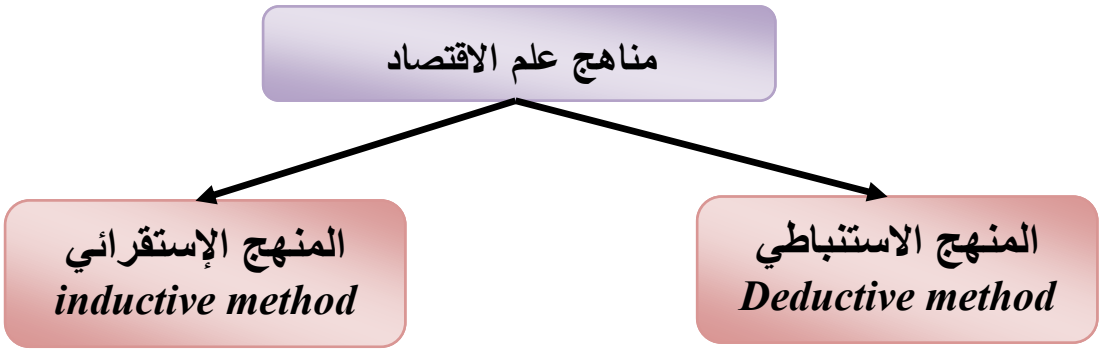

2- المنهج الاستنباطي *Deductive method* :

المنهج الاستنباطي (الاستنتاجي) هو البرهان الذي يبدأ به العقل من قضايا يسلم بها، ويسير إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة دون الالتجاء إلى التجربة، لكن مفهوم الاستنباط في مناهج البحث العلمي له مدلول خاص، إذ هو انتقال الذهن من قضية أو عدة قضايا مسلم بها إلى قضية أو قضايا أخرى هي النتيجة وفق قواعد المنطق، ودون الالتجاء إلى التجربة.

وعليه فالمنهج الاستنباطي عملية تفكير يشتق الشخص بها استنتاجات محددة من خلال تعميمات عامة تستند أصلا إلى قوانين منطقية. وفي الاستدلال الاستنتاجي مجموعة من الخطوات المتسلسلة هي: المقدمة الكبرى والمقدمة الصغرى والنتيجة. فالمنهج الاستنباطي إذا يقوم على مقدمات مسلم بها بصفة نهائية أو مؤقتة، ونتائج تنتج عنها بالضرورة. وهذه المقدمات أو المبادئ المسلم بها، التي يفترض صوابها بغير برهان، ولا تخضع للنقد في ذاتها هي الأسس الجوهرية للمنهج الاستنباطي.

وبناء عليه فإن الباحث يحاول إثبات أن ما يصدق على الكل يصدق على الفرع أو الجزء من خلال الفرضية القائلة "بأن الفرع أو الجزء يقع ضمن الكل." يسمى المنهج الإستنباطي بالمنهج النازل، وهو ذلك المنهج الذي ينتقل من الكل الى الجزء.

3- المنهج الاستقرائي *Inductive method* :

يتم تعريف كلمة استقرائي بأنها طريقة لوصف شيء معين مما يؤدي إلى استنتاج شيء آخر، لذلك عند استخدامه في التفكير المنطقي فإنّ ذلك يعني جمع المعلومات والوصول إلى النتائج باستخدام الملاحظة، بالتالي فإن المنهج الاستقرائي يعتمد بشكل كبير على ملاحظة الباحث أو الطالب، إذ يتم تقديم مجموعة من الأمثلة من قبل الأستاذ او المقدم لفكرة ما، ثم تتيح للطالب أو الباحث القدرة على استنتاج كيفية عمل المفهوم، وذلك من خلال الملاحظة والقدرة بعدها على تحديد القواعد المرتبطة بذلك المفهوم، وهو عكس المنهج الإستنباطي والذي يعتمد على الأستاذ أو المفكر بشكل أكبر، إذ يشرح مقدم الفكرة مفهوم جديد، ثم يمارس الطالب هذا المفهوم مباشرة.

وعليه يمكن القول أن المنهج الإستقرائي هو عملية منطقية ينتقل المحلل بواسطتها من الظواهر الاقتصادية (الوقائع الفعلية)، الى القوانين الاقتصادية العامة التي تحكم الظواهر قيد الدراسة، يسمى بالمنهج الصاعد، هذا المنهج ينتقل من الجزء إلى الكل.

ثانيا- فروع علم الإقتصاد:

يهتم علم الإقتصاد بنوعين من التحليل الاقتصاديين اللذان ينطويان على نظريتين أساسيتين ويتعلق الأمر بالنظرية الإقتصادية الجزئية أو ما يسمى بالإقتصاد الجزئي *Microeconomimics* والنظرية الإقتصادية الكلية أو مايسمى بالإقتصاد الكلي *Macroeconomimics* ، وفيما يلي سنقدم فكرة مختصرة عنهما:

الشكل رقم(05): فروع علم الاقتصاد

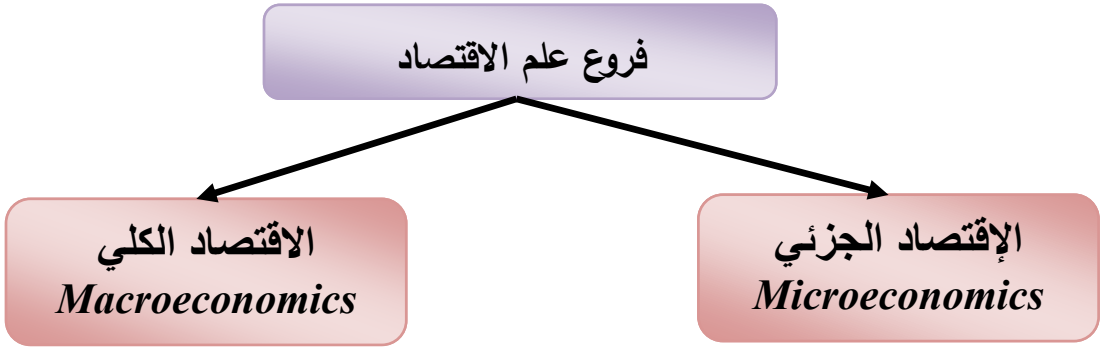

1- الإقتصاد الجزئي *Microeconomics*:

الاقتصاد الجزئي هو فرع من فروع علم الاقتصاد، ويعنى بتحليل ودراسة تصرفات المستهلك والمؤسسة في ظل كمية الموارد المحدودة في البيئة المحيطة، وذلك بهدف فهم عملية صناعة القرار من قبل المستهلك.

يهتم الاقتصاد الجزئي بدراسة الظواهر الاقتصادية الجزئية (الفردية)، أي يحاول دراسة الوقائع والأحداث من منظور جزئي مثل" دراسة وتحليل الطلب، دراسة وتحليل العرض، دراسة وتحليل مرونات العرض، تعظيم الأرباح للمؤسسة، تدنية التكاليف للمؤسسة، سلوك المستهلك الفرد ...الخ".

2- الاقتصاد الكلي: *Macroeconomics*:

هي تلك النظرية التي تهدف لتفسير وفهم الظواهر الاقتصادية بطريقة مجردة ومبسطة من اجل الوصول إلى التنبؤ للقيم المستقبلية لبعض المتغيرات الاقتصادية.

يهتم الاقتصاد الكلي بدراسة الظواهر الاقتصادية الكلية(القومية)، أي يحاول دراسة الوقائع والأحداث من منظور كلي مثل" حساب الناتج الوطني الإجمالي ***PNB***، الناتج المحلي الإجمالي ***PIB*** حساب معدلات التضخم، البطالة ... الخ". (محمد، 2017-2018 صفحة 38)

3- الفرق بين النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية:

يتعامل الاقتصاد الجزئي مع الوحدات الفردية مثل الأسر والمنشآت حيث يهتم هدا النوع من النظرية الاقتصادية بالكيفية التي توزع بها الأسرة دخلها كما يهتم بمستوى الإنتاج الذي يعظم ربح المؤسسة، اما النظرية الاقتصادية الكلية فهي تتعامل مع الاقتصاد الوطني ككل حيث تهدف الى فهم وتفسير آلية تجديد المجمعات الكلية (الناتج الوطني ، الطلب الكلي، العرض الكلي، الاستهلاك، الادخار، الاستثمار، الكتلة النقدية.....) بالإضافة الى المستوى العام للأسعار وما يطرأ عليها من تغييرات عبر الزمن.

المحاضرة السادسة: عوامل الانتاج

المحاضرة السادسة ..... عوامل الإنتاج

تمهيد:

قبل التطرق لعوامل الإنتاج ومعرفتها وجب علينا أولا تعريف الإنتاج.

اولا- تعريف الإنتاج:

هو عملية إستخدام العوامل (الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم)، لتحويل سلعة ما الى سلع أخرى. ونعني به أيضا أية عملية تتحول بمقتضاها سلعة أسلع ما الى سلعة او سلع اخرى، ولا يقتصر مفهوم الإنتاج على خلق الأشياء المادية فقط، ولكنه يمتد ليشمل الخدمات التي تتصل بإنتاج هذه السلع والخدمات المادية وغيرها. فمثلا نقل البضائع من مكان الإنتاج الى مكان الاستهلاك والبيع وكذلك عملية التخزين وتجارة الجملة وتعبئة السلع وما شابه ذلك كلها تدخل في نطاق ما يسمى بالإنتاج. (سامولسون، 2006 صفحة 34)

يتحدد حجم الإنتاج بمقدار عوامل الإنتاج الموجودة والمستخدمة، ذلك ان عوامل الغنتاج هي التي تقوم بالإنتاج الذي يخلق منفعة أو زيادة منفعة شيء موجود.

ثانيا تعريف عوامل الإنتاج *Factors of Production*:

إن مشكلة أي مجتمع هي كيفية إستخدام عوامل الإنتاج الاستخدام الأمثل، أي ذلك الإستخدام الذي يمكن أن يعود بأكبر فائدة على المجتمع، وعموما فغنه من الضياع أن تكون هناك عوامل إنتاج عاطلة أ تعمل بأقل من طاقتها، حيث ان ترشيد عملية الإنتاج عن طريق تشغيل عوامل الإنتاج بأقصى طاقاتها مع المحافظة عليها عن طريق الصيانة والتجديد.

رغم اختلاف المدارس الاقتصادية في تحديدها لعوامل الإنتاج " التجاريون، الكلاسيك، النيوكلاسيك، الكنزيون، النيوكنزيون ...الخ)، إلا أن عوامل الإنتاج حددت عموما بأربعة عوامل

أساسية هي: الأرض، العمل، رأس المال و التنظيم، حيث أن مصطلح عوامل الإنتاج يستخدم لوصف مجموعة من المدخلات المشاركة في تنفيذ العملية الإنتاجية، والتي تمثل عادة السلع والخدمات التي تستخدمها الشركات في عملية الإنتاج، حيث يستخدم الاقتصاد التكنولوجيا والطاقات المتاحة له، لجمع هذه المدخلات و إنتاج المخرجات، حيث أن المدخلات في أي اقتصاد يقصد بها عوامل الإنتاج.

يمكن شرح كل عامل من عوامل الإنتاج فيمايلي:

1- الأرض: (سميث، 2008 صفحة 215)

او بشكل أعم الموارد الطبيعية، وتمثل الهبة الطبيعة لعملياتنا الإنتاجية. تتكون من الأرض المستخدمة للزراعة، أو التي تستخدم أرضية للمنازل والمصانع والطرق وموارد الطاقة التي توفر الوقود لسياراتنا أو لتدفئة منازلنا، والمصادر الاخرى غير مصادر الطاقة مثل النحاس وخامات الحديد والرمل. وفي عالم اليوم المكتظ بالسكان، فإن علينا أن نوسع ما نقصده بالمصادر الطبيعية لتشمل مصادرنا البيئية مثل: الهواء والماء والأرض والمناخ.

- **خصائص الأرض:** (ساكر، 2004-2005 صفحة 41)

- الأرض محدودة المساحة غير قابلة للتغيير:

تترتب عن هذه الخاصية أن سعرها يرتفع بدرجة كبيرة كلما زاد الطلب عليها نتيجة لأن عرضها ثابت، إن تغير الطلب على سعر الأرض بدرجة أكبر من تأثير تغير الطلب في أسعار السلع الأخرى التي يمكن زيادة عرضها أو استبدالها بسلع أخرى.

- الأرض متنوعة الخصوبة:

إن الأراضي تختلف خصوبتها نتيجة لطبيعة تربتها ولموقعها وبالتالي تختلف نوعيتها ويختلف ثمنها، فهناك أراضي مزروعة بمحاصيل مختلفة، وهناك الغابات، الصحاري والمستنقعات.... الخ.

- **الأرض لا يمكن أن تنقل من مكان إلى أخر:**

هذه الخاصية تجعل لموقع الأرض أهمية قصوى، فهناك الأراضي القريبة من الأسواق التجارية، وهناك الأراضي القريبة من وسائل المواصلات، كما أن هناك الأراضي المخصصة للبناء، أراضي للملاعب ... الخ.

هناك من الاقتصاديين الجدد من يعتبر الأرض عنصر من عناصر رأس المال، فهي أصل من الأصول، لا تختلف عن الأصول الرأسمالية الأخرى، فمنتجات الفحم والمناجم تعتبر من الموارد الطبيعية ولكن متى استخرجت من المناجم، فإنها تعتبر رأس مال مثال على ذلك الذهب والفضة.

وكذلك فإن الأراضي التي تقام عليها المباني أو تمر عليها خطوط السكك الحديدية تعتبر أرضا في المفهوم الاقتصادي قبل أن تقام عليها المباني أو تمد عليها خطوط السكك الحديدية، غير أنها تعتبر دون أدنى شك جزءا من رأس المال بعد أن تتم عليها تلك المشاريع.

إلا انه في الحقيقة هناك ما يميز الأرض عن رأس المال يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

الأرض هبة الله في حين أن رأس المال من صنع الإنسان، وعمل الإنسان هو محاولة إخضاع الطبيعة لصالحه وإدخال التحسينات مثل شق الأنهار والمجاري المائية والسدود .... الخ.

أن الأراضي مساحتها محدودة، بينما مقدار رأس المال يمكن تغييره غما بالزيادة أو النقصان.

الأرض لا تستهلك في حين أن رأس المال يستهلك بالاستخدام

2- العمل: (محمد، 2017-2018 صفحة 15)

يعتبر العمل أحد المكونات الأساسية لعوامل الإنتاج، وقبل الغوص في أهم معالم هذا العامل الأساسي والفعال وجب علينا تعريف العمل أولا.

أ- تعريف العمل:

يعرف العمل على أنه التنازل عن وقت فراغ (وقت راحة) بمقابل أجر مادي يسمى الأجر الحقيقي، أي أن العمل أساسا هو تفضيل عدم الراحة على الراحة للحصول على مقابل مادي يسمى الأجر أو الدخل.

وعليه نقصد بالعمال أولئك الأشخاص الذين يشاركون بمجهوداتهم سواء عضلية كانت أم فكرية في الإنتاج، فكل فرد يشترك في خلق منفعة ما يعتبر عاملا.

يفرق الاقتصاديون بين ما يسمى العمل المنتج والعمل غير المنتج كالأتي:

- **العمل المنتج:** يقصد به العمال الذين يشاركون في العملية الإنتاجية فضلا عن الذين يعملون مباشرة على الألة، نجد أيضا الذين يبتكرون والذين يقومون بالصيانة والذين يشاركون في عمليات التخزين والنقل أثناء عملية الإنتاج.
- **العمل غير المنتج:** يقصد به العمال الذين يشغلون وظائف مرتبطة بتوزيع البضائع وليس بالإنتاج مباشرة وضمن هذه الفئة هناك عمال الإنجازات العامة والاجتماعية المصاحبة للإنتاج، مثل: عمال الطرق والمواصلات السككية، فأعمالهم ضرورية ولكنها لا تعتبر منتجة لأنها لا تدخل ضمن عملية تقييم رأس المال.
- يرمز للعمل عادة بالرمز N أو L

يقسم عنصر العمل الى جزئين أساسين هما عرض العمل No والطلب على العمل Nd .

قبل البدء في شرح كل منهما على حدى يمكن توضيح العلاقة بينهما في الشكل التالي:

الشكل رقم(07): العلاقة بين عرض العمل والطلب على العمل

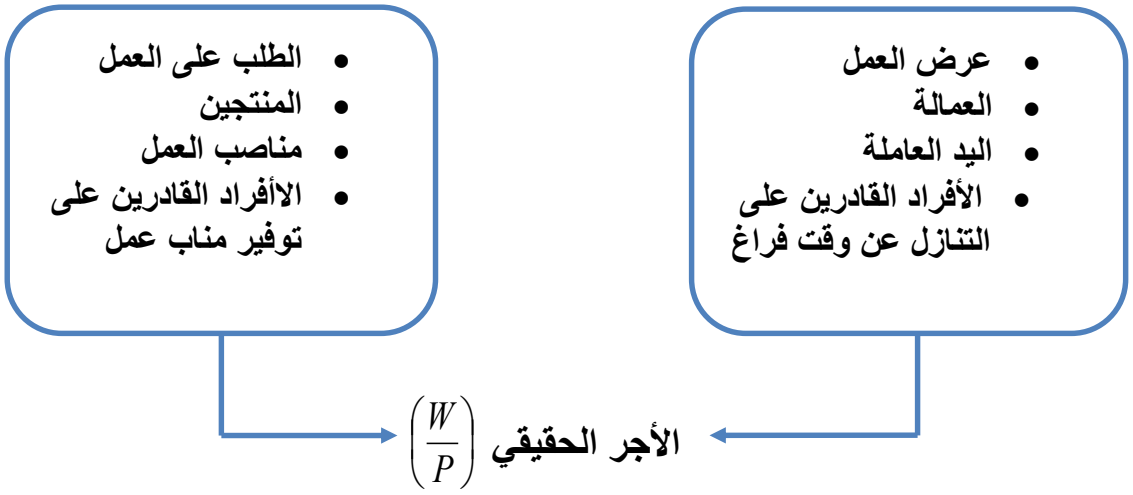

من الشـــكل أعلاه نلاحظ ان كلا من عرض العمل No والطلب على العمل Nd يتأثران بما يسمى بالأجر الحقيقي والذي يرمز له بالرمز: $\left(\frac{W}{P}\right)$

ب- عرض العمل No : (يوجين، 1983 صفحة 63)

ونقصد به اولئك الأفراد الراغبين في التنازل عن وقت فراغ مقابل الحصول على أجر حقيقي، حيث أن عرض العمل هو دالة في الأجر الحقيقي $\left(\frac{W}{P}\right)$ تصاغ معادلته بالشكل التالي:

$$No = F\left(\frac{W}{P}\right)$$

حيث:

No : عرض العمل

W:الاجر النقدي (الاسمي للعمل)

P:المستوى العام للاسعار

$\frac{W}{P}$:الاجر الحقيقي

يمكن تمثيل العلاقة بين عرض العمل No والاجر الحقيقي $\left(\frac{W}{P}\right)$ في الشكل التالي:

الشكل رقم:(08): التمثيل البياني لدالة عرض العمل

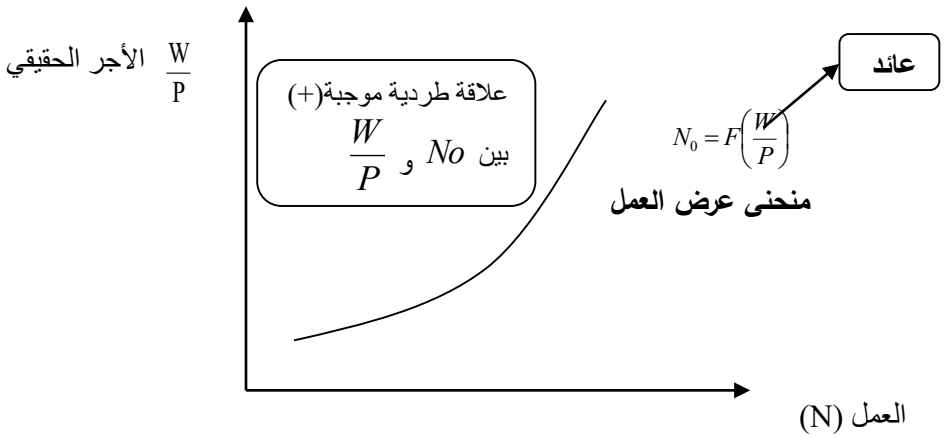

نلاحظ من الشكل أعلاه ان هناك علاقة طردية موجبة بين عرض العمل No و الاجر الحقيقي $\left(\frac{W}{P}\right)$ ، حيث أنه كلما زاد الاجر الحقيقي $\left(\frac{W}{P}\right)$ كلما زاد تنازل الأفراد عن وقت فراغ، كون الأجر الحقيقي $\left(\frac{W}{P}\right)$ يمثل عائدا بالنسبة للعامل.

ج- الطلب على العمل Nd :

ويعرف على انه تلك مناصب العمل التي يوفرها المنتجين لليد العاملة أو العمال الراغبين في التنازل عن وقت فراغ بمقابل منحهم أجر حقيقي $\left(\frac{W}{P}\right)$. الطلب على العمل Nd هو دالة في الأجر الحقيقي $\left(\frac{W}{P}\right)$، تصاغ معادلة الطلب على العمل Nd كالأتي:

$$Nd = F\left(\frac{W}{P}\right)$$

حيث:

Nd : الطلب على العمل

W:الاجر النقدي (الاسمي للعمل)

P:المستوى العام للاسعار

$\left(\frac{W}{P}\right)$:الاجر الحقيقي

يمكن تمثيل العلاقة بين الطلب على العمل Nd والاجر الحقيقي $\left(\frac{W}{P}\right)$ في الشكل التالي:

الشكل رقم:(09): التمثيل البياني لدالة الطلب على العمل

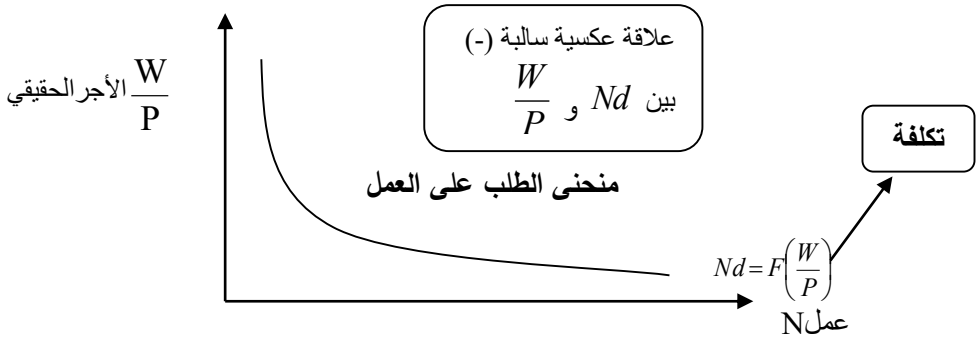

نلاحظ من الشكل أعلاه ان هناك علاقة عكسية سالبة بين الطلب على العمل Nd و الاجر الحقيقي $\left(\frac{W}{P}\right)$ ، حيث أنه كلما زاد الاجر الحقيقي $\left(\frac{W}{P}\right)$ كلما امتنع او قل طلب المنتجين على اليد العاملة ، كون الأجر الحقيقي $\left(\frac{W}{P}\right)$ يمثل تكلفة بالنسبة للمنتجين.

د- توازن سوق العمل :

يتحقق التوازن في سوق العمل بخطوتين:

الخطوة الاولى: التوازن الرياضي

وتتم هذه الخطوة من خلال مساواة معادلتي عرض العمل والطلب على العمل كمايلي:

لدينا: معادلة عرض العمل $No = F\left(\frac{W}{P}\right)$

لدينا: معادلة الطلب على العمل $Nd = F\left(\frac{W}{P}\right)$

التوازن: $No = Nd$

$$\left(\frac{W}{P}\right)_o = \left(\frac{W}{P}\right)_d$$

الخطوة الاولى: التوازن البياني

وتتم هذه الخطوة خلال تقاطع منحنى الطلب Nd على العمل مع منحنى عرض العمل No كما هو موضح في الشكل التالي :

الشكل رقم:(10): التمثيل البياني لتوازن سوق العمل

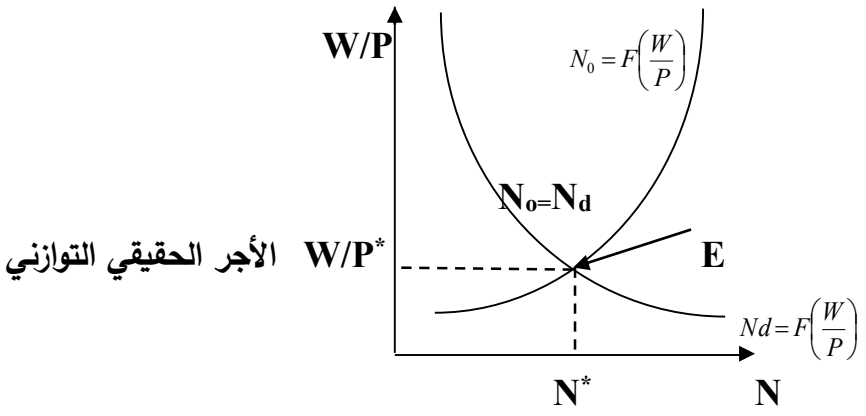

من الشكل اعلاه نلاحظ وجود النقطة E الناتجة عن تقاطع منحنى عرض العمل No الذي لديه علاقة طردية موجبة مع الاجر الحقيقي $\left(\frac{W}{P}\right)$ مع منحنى الطلب على العمل Nd الذي لديه علاقة عكسية سالبة مع الاجر الحقيقي $\left(\frac{W}{P}\right)$،

بإسقاط خط من النقطة E على محور الفواصل نتحصل على النقطة N^* والتي تعبر على تساوي كل من حجم العمالة الراغبة في العمل مع حجم مناصب العمل المتوفرة.

بإسقاط عمود من النقطة E على محور التراتيب، نتحصل على النقطة W/P^* وهي تعبر على مستوى الأجر الحقيقي التوازني $\left(\frac{W}{P}\right)^*$.

تعبر النقطة E إقتصاديا عن نقطة توافق رغبات عرض العمل No (العمال)، مع الطلب على العمل Nd (المنتجين)، عند مستوى أجر حقيقي سائد يسمى بالأجر الحقيقي التوازني $\left(\frac{W}{P}\right)_*$.

3- رأس المال: (ساكر، 2004-2005 صفحة 37)

إن احد العوامل المؤثرة في حجم الإنتاج في أي مجتمع هو مقدار ما يمتلكه هذا المجتمع من رأس المال، فبالإضافة الى التقدم التكنولوجي والتوسع في التجارة الدولية، فإن رأس المال يشكل عاملا هاما في زيادة مستوى المعيشة والرفاهية.

هناك عدة تعاريف لرأس المال، يمكن ذكر أهمها فيمايلي:

أ- تعريف رأس المال:

- رأس المال هو مقدار من السلع الاستهلاكية التي يدخرها المجتمع وذلك لكي يستهلكها العمال في الفترة الممتدة بين بدء عملية الإنتاج والانتهاء منها.
- هي تلك المصادر التي تشكل السلع المعمرة في الاقتصاد، والتي تنتج من أجل إنتاج سلع أخرى. تتضمن السلع الإنتاجية، الماكينات والطرق والحاسوبات،الشاحنات، المصانع، السيارات، الغسالات والمباني ... الخ.

- رأس المال هو القيمة التي تعود على صاحب وسائل الإنتاج بفائض القيمة، عن طرق استغلال قوة العمل للأجير، ويظهر رأس المال عندما تكون وسائل الإنتاج ملكا خاصا للرأسمالي ويكون العمال في هذه الظروف مضطرين للعمل بالأجر لدى الرأسمالي عن طريق بيع قوة عملهم، حيث يمثل العمل هنا سلعة.
- رأس المال هو عبارة عن المبلغ الذي يتم تجميعه بغرض البدء في مشروع تجاري أو صناعي، أو حتى خدماتي.

من التعاريف السابقة، يمكن استخلاص تعريف شامل لرأس المال كمايلي:

- **هو عبارة عن جميع انواع الثروة التي انتجت في الماضي لا لتستهلك مباشرة وإنما لتساهم في انتاج ثروة أخرى.**

ب- أنواع رأس المال:

من التعاريف السابقة نستخلص أن هناك عدة أنواع من رأس المال، نلخصها كالأتي:

- **رأس المال الثابت:** ويشمل كل من المصانع، الآلات، المعدات، وسائل النقل، المخازن، المتاجر، المباني، فهو يشمل السلع والآلات التي تقدم خدماتها على فترة طويلة من الزمن والتي عادة ما تشترك في العملية الإنتاجية لإنتاج سلع أخرى، كما يمكن أن تساهم في أكثر من عملية إنتاجية واحدة.
- **رأس المال المتداول:** يشمل المواد الخام، الوقود، السلع غير تامة الصنع " النصف مصنعة)، التي تدخل في مراحل الإنتاج و كذلك المخزون من السلع المملوكة للمنتجين والموزعين.
- **رأس المال النقدي:** يقصد به النقود، الأسهم، السندات، الأوراق المصرفية.. الخ.

ج- إهتلاك رأس المال:

نعني بمصطلح إهتلاك رأس المال، أن هناك فتة من الزمن تطول او تقصر ويهتلك فيها رأس المال، ولابد من إعادة تجديده لاستمرارية عملية الإنتاج.

فالمجتمعات دائما تعمل على أن تحل آلات جديدة محل الآلات التي أهتلكت، فجزءا من مدخرات المجتمع يتوجه للاستثمار بغرض تجديد المعدات وعمل الإصلاحات اللازمة في رأس المال الذي أهتلك، وهذا ينطبق على كافة أنواع رأس المال الثابت.

3- التنظيم:

لكي يتمكن الإنتاج من السير بوتيرة متناسقة فإن عوامل الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال)، يجب تجميعها معا لإعدادهما للعملية الإنتاجية وفق أنظمة معينة، بحيث يراعى من جرائها الإتقان في الأداء لضمان الزيادة في الإنتاج وتحسين نوعيته، وهذه الوظيفة الاقتصادية، في الاقتصاد الحديث إنما توكل الى رجال الأعمال أو ما يسمى بالمنظمين.

هذه الوظيفة لها من الأهمية ما دفع العديد من الاقتصاديين الى اعتبارها عاملا رابعا من عوامل الإنتاج. فالمنظم يمكن أن يكون فردا او مجموعة أفراد " رجال اعمال" أو مؤسسة أو دولة.

وظيفة المنظم مبدئيا تتمحور حول إتخاذ القرارات فيما يتعلق بتجميع عوامل الإنتاج من أرض ورأس مال وعمل، فهو يحدد العلاقة بين عوامل الغنتاج ويحدد الى أي مدى يمكن مساعدة العمل لرأس المال، ويمكن إستخلاص وظائف المنظم كمايلي:

- يحدد العلاقة بين عوامل الإنتاج " الأرض، العمل، رأس المال"،
- يجدد كمية الإنتاج وطريقة إنتاجه وسعره،
- يدرس طبيعة العمليات الصناعية ويبسطها بقدر المستطاع، ويحدد مهمة العمال بما يراه أنه يتفق وإستعدادهم،

- يتكفل بمهمة ترتيب الإنتاج وعمليات الشراء والبيع.

تنقسم عملية التنظيم في أداء مهامها الى قسمين أساسيين هما:

- **مهمة التنسيق:** ونقصد بها تنظيم عوامل الإنتاج وإعدادها للعمل، وهذه وظيفة إدارية تتم بواسطة المدير أو المسؤول الإداري أو رئيس فرع أو قسم ... الخ.
- **مهمة المخاطرة والمجازفة:** وتتمثل في الإقدام على تأجير عوامل الإنتاج بغرض إنتاج سلعة معينة مع تقبل المخاطر الناتجة عن ذلك، سواء ربحا أو خسارة، وهذه المهمة تتم على أعلى المستويات في المؤسسة. (ساكر، 2004-2005 صفحة 39)

ومن هنا يمكن التمييز بين التنظيم وعوامل الإنتاج الاخرى حيث يصبح المنظم هو المسؤول المباشر عن نتائج العملية الإنتاجية، وهنا تكمن المخاطرة حيث يستخدم خبرته من أجل السير الطبيعي للعملية الإنتاجية وتحمل نتائجها في إنتاج نوع من السلع والخدمات دون الأخر، خاصة إذا لم يتم تقدير ودراسة حالة السوق وأذواق المستهلكين.

حيث أن تغير أذواق المستهلكين تجاه سلعة معينة والمنافسة من العوامل التي تؤدي الى المخاطرة بإنتاج سلعة معينة ويضاف الى ذلك العوامل الطبيعية كالزلازل والعواصف والفيضانات التي تتلف المنتوجات الزراعية، وكذلك الحرائق وحوادث العمل والسرقة كلها عوامل من شأن المنظم أن يدرسها بجدية قبل الإقدام على إنتاج سلعة معينة، وهنا تكمن أهمية المنظم في العملية الإنتاجية.

المحاضرة السابعة: الأنظمة الاقتصادية

المحاضرة السابعة ..... الأنظمة الإقتصادية

تمهيد:

تتضمن دراسة الأنظمة الاقتصادية كيفيّة ارتباط الهيئات والمؤسسات المختلفة مع بعضها البعض، وآلية تدفق المعلومات بينها، والعلاقات الاجتماعية داخل النظام (بما في ذلك حقوق الملكية وهيكل الإدارة). حيث يركز تحليل الأنظمة الاقتصادية بشكل تقليدي على دراسة الاختلاف والمقارنة بين اقتصاد السوق واقتصاد التخطيط المركزي، وعلى التمييز بين الرأسمالية والاشتراكية.

نميز اربعة أنواع من الأنظمة الاقتصادية هي:

- النظام الإقتصادي الرأسمالي(النظام الاقتصادي الليبرالي، نظام اقتصاد السوق، النظام الإقتصادي الغير موجه، النظام الإقتصادي الحر)،

- النظام الإقتصادي الإشتراكي(النظام الإقتصادي الماركسي، النظام الاقتصادي الموجه)،

- النظام الإقتصادي المختلط،

النظام الإقتصادي الإسلامي.

سوف نحاول من خلال هذه المحاضرة التطرق لكل نوع من هذه الأنظمة الإقتصادية على حدا بالتفصيل:

أولا- النظام الإقتصادي الرأسمالي:

1- تعريف النظام الإقتصادي الرأسمالي: (حنان، 2014-2015 صفحة 49)

يعرف النظام الاقتصادي الرأسمالي، بأنه نظام اقتصادي يتميز بنمط من الإنتاج، يرتكز على تقسيم المجتمع الى طبقتين أساسيتين، طبقة مالكي او سائل الإنتاج، سواء كانت مكونة من أفراد أو مؤسسات والذين يشترون قوة العمل لتشغيل مشروعاتهم، وطبقة العمال المجبرة على بيع قوة عملها لأنهم لا يملكون وسائل الإنتاج. أهم رواد وأب هذا الفكر هو الاقتصادي البريطاني **أدم سميث.**

2- مبادئ النظام الإقتصادي الرأسمالي:

للنظام الاقتصادي الرأسمالي جملة من المبادئ أهمها:

أ- **الملكية الفردية أو الخاصة لوسائل الإنتاج:** يعترف القانون في الدول الرأسمالية بحق الفرد في تملك الأموال ملكية خاصة، سواء كانت هذه الأموال سلع إستهلاكية او سلع إنتاجية، وحق الملكية على الأموال يشمل مجموعة من الحقوق الفرعية تتمثل في حق الإستعمال والإستغلال، لكن يغيب الإعتراف بحق الملكية، بإن تصبح كل الأموال الموجودة في المجتمع مملوكة للأفراد ملكية خاصة، فالدولة الرأسمالية تتملك جزء من الثروة القومية مثل (المباني الحكومية، أراضي الدولة، المناجم، الغابات، الجسور، الطرق ..الخ). (ساموسلون، 2006 صفحة 25)

ب- **مبدأ عدم تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي:** المبدأ بسيط، إذا تمتع نشاط الأفراد بالحرية كان العمل الحر للأسواق يتميز بالفاعلية، التي تحقق المنفعة للجميع، وعليه في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي يجب أن تترك الأسواق تقوم بدورها الطبيعي، ولهذا فعلى الدولة ألا تتدخل في النشاط الاقتصادي الا في اضيق نطاق مثل: خدمات التعليم، الشرطة، القضاء، الدفاع عن السيادة الوطنية...الخ.

ت- **مبدأ المنافسة الحرة:** المنافسة من أهم خصائص النظام الرأسمالي، حيث تعتبر من العوامل التي تعمل على زيادة الكفاءة الإقتصادية والإنتاجية، فتضمن هذه المنافسة تخفيض التكلفة الى أقل حد ممكن وحالة المنافسة الكاملة تحقق أعلى فاعلية للأسواق، وهذا يؤدي بدوره الى تحقيق الرفاه الإقتصاد.

ث- **مبدأ حافز الربح لمالكي وسائل الإنتاج:** الرأسمالي مالك وسائل الإنتاج هو الذي يقوم بجمع عوامل الإنتاج وإستغلالها في إطار مشروعه الرأسمالي، وهو بذلك يمثل الشخص الأساسي والهام في العمليات المكونة للنشاط الإقتصادي الرأسمالي. فيعد حافز الربح الدافع الدافع الأساسي للنشاط الذي يقوم به وهو المحرك الرئيسي لأي قرار يتخذه المنتجون، لذلك نجد أصحاب عناصر الإنتاج يسعون نحو الإستغلال الأمثل للموارد من أجل تحقيق أقصى ربح. (سميث، 2008 صفحة 289)

ج- **مبدأ سيادة المستهلك:** لما كان المنتج يسعى الى تحقيق أقصى ربح، فإن رغبات المستهلكين هي التي تحدد مجالات الإنتاج التي فيها ربح اكبر، ولذلك حين تزداد رغبات المستهلكين في منتج يزداد طلبهم عليها وبالتالي يتجه المنتجون الى إنتاج هذا المنتج ليربحوا أكثر، فرغبات المستهلكين هي التي تقرر ما يجب إنتاجه وعليه فإن مبدأ سيادة المستهلك هو ببساطة:(إنتاج سلعة معينة تتحدد درجة رغبة المستهلك فيها).

ح- **مبدأ جهاز الثمن كألية للتأثير في النشاط الاقتصادي:** توجد رغبات للمستهلكين في سلع معينة، هذه الرغبات تسمى بقوى الطلب وتوجد رغبات للمنتجين في عرض منتجاتهم وبيعها لتحقيق أقصى ربح ممكن تسمى بقوى العرض، فنتيجة للتفاعل بين قوى الطلب وقوى العرض تتحدد الأسعار وتتحدد كمية كل منتج في السوق.

3- مزايا النظام الإقتصادي الرأسمالي:

للنظام الإقتصادي الرأسمالي عدة مزايا نذكر أهمها في النقاط التالية:

- تطوير العملية الإنتاجية وحدوث طفرة في الإنتاج،

- تحسين مستوى المعيشة نسبيا،
- كفاءة إستغلال الموارد الإقتصادية.

4- عيوب النظام الاقتصادي الرأسمالي:

بالرغم من مزايا النظام الاقتصادي الرأسمالي، إلا أن هناك جملة من العيوب نذكر أهمها:

- **إستفحال ظاهرة الإحتكار:** والذي يقصد به إنفراد مشروع من المشروعات بعمل إنتاج معين يقوم به، بحيث لا يستطيع مشروع أخر منافسته فيه، ويترتب على ذلك أن المحتكر يستطيع السيطرة على السوق من حيث تحديد الأسعار والكميات و يتعطل جراء ذلك جهاز الثمن ويفقد فاعليته في توزيع وتخصيص الموارد بشكل يحقق الكفاءة. فمن مساوئ الإحتكار أم المحتكر يلجأ الى تحديد حجم الإنتاج وحرمان السوق من السلعة لرفع أسعارها وتحقيق أرباحه الإحتكارية.
- **سوء توزيع الدخل والثروة**: نظرا لتركز عناصر الإنتاج عند فئة معينة من المجتمع هم مالكي وسائل الإنتاج، أما غالبية المجتمع والذين يمثلون الطبقة العاملة، لا يتحصلون سوى على أجور محدودة توجه للإستهلاك وجزء قليل منها للإدخار في حين أن أصحاب ومالكي عوال الإنتاج يتحصلون على أرباح كثيرة متتالية، الامر الذي يخلق فجوة بين طبقات المجتمع تؤدي الى سوء توزيع الثروة والدخول.
- **إنتشار البطالة وتكرر الأزمات والتقلبات الإقتصادية**: لقد ساد الإعتقاد أن جهاز الثمن في إطار من الحرية الإقتصادية كفيل بتحقيق الإستخدام الأمثل والكامل للموارد، إلا أن السير الطبيعي للنظام الرأسمالي أدى الى ظهور بطالة، وذلك عندما يرغب مالكي وسائل الإنتاج التقليل من كمية سلعة ما بهدف زيادة سعرها، هذا يعني أنه يجب الإستغناء عن طاقات من عوامل الغنتاج وبالتالي تسريح جزء من العمال.

- **الحرية الوهمية**: بما ان عناصر الإنتاج ترتكز عند طبقة معينة من المجتمع(مالكي عناصر الإنتاج)، فإن غالبية المجتمع التي تمثل العمال لا يستطيعون القيام بمشروعاتهم الخاصة لعدم إمتلاكهم لهذه الوسائل وكذا إحتكار طبقة مالكي عوامل الإنتاج لها.

5- مواجهة المشكلة الإقتصادية في النظام الإقتصادي الرأسمالي:

إن جهاز الثمن في النظام الإقتصادي الرأسمالي يتكفل بتنظيم النشاط الإقتصادي وبتوجيه الأفراد نحو فرص الربح الموجودة، فهو أداة فعالة لإيجاد التوازن بين الإنتاج و الإستهلاك، فإرتفاع الأثمان يؤدي الى زيادة أرباح أصحاب رؤوس الأموال (مالكي وسائل الإنتاج)، الأمر الذي يدفعه الى التوسع في العملية الإنتاجية، فتزداد الكمية المعروضة من السلع والخدمات، ما ينتج عنه إنخفاض أثمانها، كما أن الأثمان هي التي تحدد كيفية توزيع عوامل الإنتاج على القطاعات الإنتاجية تبعا لرغبات المستهلكين. فإزدياد الطلب على السلع يؤدي الى إرتفاع أسعارها والعكس يؤدي الى انخفاض ارباح منتجيها وإنكماش إنتاجها او توقيفها. وبناءا عليه فإنه في ظل النظام الإقتصادي الرأسمالي يعتبر جهاز الثمن الذي يعبر عن تلك الحركات التلقائية والطبيعية للأثمان الناتجة عن التفاعل لقوى العرض والطلب في السوق، كفيل لمواجهة المشكلة الإقتصادية وتوجيه النشاط الإقتصادي.

ثانيا- النظام الاقتصادي الإشتراكي:

1- تعريف النظام الإقتصادي الإشتراكي: (ساكر، 2004-2005 صفحة 71)

الإشتراكية إصطلاح واسع المعنى ينطوي تحت عدة مذاهب ومدارس مختلفة والقاسم المشترك بينها رغم تباين إتجاهاتها ونزعاتها هو مناهضتها للمذهب الفردي الحر الذي كرسته الرأسمالية، وتجمع على إحلال النظرية الجماعية محل النظرية الفردية وضرورة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي مع تباين وجهات النظر حول حدود هذا التدخل بين مؤيد لمجرد التدخل لتحسين أوضاع الطبقة العمالية وبين مناصر لفكرة الغاء الملكية الفردية تماما بكل صورها وإحلال الدولة محل الفرد وحافز المصلحة العامة محل حافز الربح. أهم رواد وأب هذا الفكر هو الاقتصادي الألماني **كارل ماركس.**

2- مبادئ النظام الإقتصادي الإشتراكي:

يقوم الفكر الإشتراكي أساسا على قدرة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي لتحقيق ما قد يعجز الأفراد على القيام به، وللحد من الأثار المترتبة عن تركز عوامل الإنتاج والثروة في أيدي طبقة قليلة من الأفراد، حيث أن أهم مبادئ النظام الإقتصادي الاشتراكي هي:

أ- **مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج**: يقوم النظام الإقتصادي الإشتراكي على مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج عكس النظام الإقتصادي الرأسمالي، فالملكية الفردية في النظام الإشتراكي تكاد تنحصر في أشياء بسيطة كالسلع الإستهلاكية، والفرد لا يحق له إمتلاك وسائل الإنتاج والموارد الإقتصادية التي تترتب عليها عمليات إنتاجية فملكية وسائل الإنتاج تكون لجميع الأفراد معا تديرها الحكومة ليتسنى لها تحديد السلع الواجب إنتاجها وتوزيعها بين الأفراد، وتأخذ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج أحدى الصورتين: إما ملكية الدولة وهي الاكثر شيوعا في التطبيقات الإشتراكية، أو الجمعيات التعاونية التساهمية، تنشأ لمالكي الأراضي الزراعية أو الصناعات الصغيرة حيث يؤدي إلغاء الملكية الفردية الى تقليص وتقريب الفوارق بين الطبقات وبالتالي إختفاء طبقة الرأسمالية وفي هذا النظام يتقاضى الفرد اجره نظير ما يقدمه من الجهد، ويصبح الجهد المبذول في الإنتاج هو أساس التفرقة في المستوى المعيشي بين الأفراد. (رشيد، 2013-2014 صفحة 68)

ب- **مبدأ إشباع الحاجات الجماعية:** هي الهدف الرئيسي من العملية الإنتاجية وإلغاء حافز الربح بما أن النظام الإقتصادي الإشتراكي يسعى الى إزالة الفوارق الطبقية التي سادت المجتمع الرأسمالي، وذلك عبر إلغاء حافز الربح، فلا يصبح الهدف من النشاط الإقتصادي هو تحقيق الربح لأن الربح عند أصحاب الفكر الإشتراكي يعتبر وسيلة من وسائل الإستغلال، وهو يؤدي الى سوء التوزيع في الدخل والثروة وبالتالي يحل محل الربح كحافز إقتصادي ما يسمى بالشعور القومي والوطنية والإحساس بالمسؤولية والمشاركة في إشباع حاجات المجتمع. ونتيجة لعدم وجود الربح في النظام الإشتراكي تقوم الدولة بتغطية أغلب الحاجات مثل (التعليم، الصحة)، وكلها مجانية.

ت- مبدأ التخطيط المركزي للإقتصاد القومي: إن توفير المبادئ السابقة نظريا وعمليا في المجتمع الإشتراكي يمنح الدولة حق تملك وسائل الإنتاج وتحديد أولويات العملية الإنتاجية لتحقيق الهدف المعلن(إشباع الحاجات الجماعية) لغالبية أفراد المجتمع، فغن هذه المعطيات تضع على عاتق الدولة تنظيم العمليات الإقتصادية المختلفة الخاصة بالإنتاج والتوزيع من خلال التخطيط المركزي والذي يتمثل في وضع خطط قومية مركزية شاملة تحدد أهداف الإستهلاك والإنتاج وتحدد توزيع الموارد الإنتاجية وكذا تحديد القطاعات التي تتولى الإنتاج، كما تضبط كيفية التوزيع النتاج بما يضمن تحقيق الإشباع الفعلي للحاجات وعليه فإن جهاز التخطيط المركزي يعبر عن خطة ملزمة لكل الهيئات والقطاعات بما يضمن الرشادة الإقتصادية في المجتمع.

3- مزايا النظام الإقتصادي الإشتراكي:

يؤكد الواقع أن للنظام الإقتصادي الإشتراكي عدة مزايا أهمها:

- التوزيع المتكافئ للسلطة بين الأفراد،
- التوزيع المتكافئ للدخل،
- الإختفاء النسبي للأزمات الإقتصادية الدورية في ظل الإقتصاد الموجه،
- غياب ظاهرة الأحتكار في الأسواق وما يرتبط بها من أثار سلبية

4- عيوب النظام الإقتصادي الإشتراكي:

- ضعف الحوافز الفردية الخاصة بإنجاز الأعمال،
- قلة الإنتاجية (إنخفاض إنتاجية العمال)،
- قلة الكفاءة الإنتاجية و الإقتصادية في تخصيص الموارد،
- قتل روح المبادرة والإبداع والإبتكار.

5- مواجهة المشكلة الإقتصادية في النظام الإقتصادي الإشتراكي:

إن جهاز التخطيط المركزي فلي النظام الإقتصادي الإشتراكي يتكفل بتنظيم الحياة الإقتصادية وبتوزيع الموارد على القطاعات المختلفة طبقا لخطة عامة تضعها السلطات المركزية وتلتزم كافة الوحدات الإنتاجية بتنفيذها، تتكون السلطة المركزية من مجموعة معينة وإقتراح ماتراه مناسبا في شانها، فجهاز التخطيط المركزي يضع الخطة التي تحدد معدلات الغنتاج كما ونوعا، وما يلزم لتحقيق هذا الإنتاج من عوامل الإنتاج، ولا تستهدف خطة الإنتاج تحقيق الربح وإنما تحقيق المصلحة العامة.

ثالثا- النظام الاقتصادي المختلط:

1- تعريف النظام الإقتصادي المختلط:

هو ذلك النظام الإقتصادي الذي يجمع بين سمات عدة أنظمة إقتصادية، ولم تحدد في إطاره سمات محددة تجعل منه نظاما إقتصاديا معينا بصفاته الأصلية سواء في جوانبه النظرية، او التطبيقية.

2- مبادئ النظام الاقتصادي المختلط:

إن النظام الإقتصادي المختلط هو النظام الذي تحقق واقعيا في أغلب الانظمة الإقتصادية المتبعة في كل دول العالم بشقيه، بإعتباره النظام الذي يجمع بين سمات الانظمة الختلفة ولعل أهم مبادئه مايلي:

أ- مبدا أهمية وجود الملكية العامة للدولة والمشروعات العامة، وكذلك وجود الملكية الخاصة والمشروعات الخاصة في عمل الإقتصاد واداء نشاطه.

ب- مبدا وجود قدر من التخطيط أو التوجيه الحكومي للنشاطات الإقتصادية بمقدار معين، مع الإعتماد وبحدود معينة على السوق والحرية في القيام بالنشاطات الإقتصادية.

ت- تحقيق المصلحة الخاصة التي تسعى المشروعات الخاصة نحو الوصول اليها، ولكن تحت مراقبة الدولة وذلك بتنظيم عملها بسن القوانين اللازمة لها.

ث- المحافظة على حقوق العمال وتوفير العمل وذلك بتدخل الدولة في تحسين الظروف العملية (تسقيف الحد الأدنى للأجور، التقليل من ساعات العمل، الحد من إستغلال العامل، توفير التأمين والضمان الإجتماعي).

ج- قيام النظام الإقتصادي المختلط ومن خلال الدولة بتوفير الحرية للمستهلك، بحيث يتم الإنتاج طبقا لرغباته وتفضيلاته وتوفير الإعانات للمستهلكين الغير قادرين على تلبية حاجياتهم الاساسية، كما يحافظ النظام على حقوق المنتج المتمثلة في (حقوق الملكية، توفير قوانين العمل، ألية السوق جهاز الأسعار وحرية التعاقد).

3- مواجهة المشكلة الإقتصادية في النظام الإقتصادي المختلط:

على إعتبار أن النظام الإقتصادي المختلط في مبادئه يجمع بين النظامين الرأسمالي والإشتراكي، فإن نظرته إتجاه حل المشكلة الإقتصادية تكمن في الجمع بين جهاز التخطيط المركزي على أساس تدخل الدولة لإيجاد حالة من التوازن بين الإنتاج والإستهلاك، وبين تبني جهاز الثمن وترك أليات السوق تأخذ مجراها لحل المشاكل الإقتصادية.

رابعا- النظام الاقتصادي الإسلامي: (خالد، 2014-2015 صفحة 27)

1- تعريف النظام الإقتصادي الإسلامي:

إن النظام الإقتصادي الإسلامي هو مجموعة الأصول العامة المستخرجة من القرأن الكريم والسنة النبوية الشريفة والتي تلائم البيئة المحيطة بنا والعصر الذي نعيشه باعتبار ان الإسلام دين صالح لكل زمان ومكان.

2- مبادئ النظام الإقتصادي الإسلامي:

يرتكز النظام الإقتصادي الإسلامي على مجموعة من المبادئ تجعل منه نظام متميز عن غيره في طبيعته ووسائله وأهدافه، ولعل أهم مبادئ هذا النظام نذكر:

أ- **مبدا العقيدة:** إن النظام الإقتصادي الإسلامي نابع من العقيدة الإسلامية، التي تجعل من الإيمان بالله وتقواه عامل من عوامل الإنتاج، ويندرج ضمن هذا المبدأ مجموعة من الأسس العقائدية هي:

- **الإستخلاف:** الانسان بوجه عام مستخلف من الله في هذه الأرض لعمارتها واستثمار خيراتها،
- **التسخير**: ذلك أن الأرض وما فيها مسخرة للانسان ليتمكن من تحقيق الاستخلاف،
- **الانتفاع**: فتسخير الأرض واستخلافها يقتضيان انتفاع الانسان بما يوجد من موارد،
- **الوسائلية**: فالنشاط الاقتصادي انتاجا واستهلاكا واستثمارا ليس غاية وإنما وسيلة

لعبادة الله والحفاظ على الدين،

- **العمومية:** فاستخلاف الأرض والانتفاع بمواردها لا يختص الله بها الله فريقا من الناس دون غيره،
- **المكانة**: ذلك أن ما يقتنيه الانسان نتيجة لكسبه من المال لا يعطي لصاحبه امتيازا خاصا، كما لا يلحق به فقدان المال أو الفقر عضاضة،
- **المسؤولية**: فيتحمل كل انسان نتيجة عمله ونشاطه وهو المسؤول عنه مسؤولية دنيوية ومسؤولية أخروية. (خالد، 2014-2015 صفحة 33)

ب- **مبدأ الأخلاق:** لا تنفصل النظرية الإقتصادية الإسلامية على الجانب الاخلاقي سواء من حيث الوسائل والنظريات أو من حيث المقاصد والأهداف ولهذا فغن تدعيم المبادئ الاخلاقية يعتبر من اهم المقاصد الشرعية المعترف بها

ت- مبدا الثواب والعقاب: يستهدف المسلم من عماله الإقتصادية نيل اكبر قدر ممكن من الثواب في الاخرة والذي يتحقق عن طريق السير على منهج الله تهالى وطبقا لشريعته.

ث- مبدا الحلال والحرام: تدخل قاعدة الحلال والحرام في المنع والإباحة وفي توجيه النشاط الإقتصادي لأن قاعدة الحلال والحرام تضع في غعتبارها مصلحة المجتمع الإسلامي فوق كل إعتبار.

3- مواجهة المشكلة الإقتصادية في النظام الإقتصادي الإسلامي:

أن المشكلة التي جاء الإقتصاد الغربي لعلاجها تتلخص في مشكلة الندرة والتي يقصدون بها ان الموارد المتاحة أقل من الحاجات المطلوبة، ولكن الاقتصاد الإسلامي باعتباره جزءا من نظرة الإسلام الشاملة فلا يعترف بهذه المشكلة كما يقررها الفكر الغربي، وإنما تنبع المشكلة الاقتصادية في نظر الإسلام ليس من ندرة الموارد ولكن من سوء توزيعها، فالله تعالى قد خلق الأرض وقدر فيها أقواتها وهي كافية لكل من دب عليها طيلة حياته، وبعبارة أخرى فإن المشكلة الاقتصادية تنشأ حين يتخلى الناس عن السير في هذه الأرزاق وفق ما أمرهم به الرزاق، فحيئنذ ينشأ الاختلال وتبدأ المشكلات التي لا علاج لها إلا بالعودة لمنهج الإسلام القويم. (خالد، 2014-2015 صفحة 32)

المحاضرة الثامنة: توزيع الدخل وإعادة توزيع الدخل

المحاضرة الثامنة ..... توزيع الدخل وإعادة توزيع الدخل

تحتوي هذه المحاضرة على مفهومين أساسيين في علم الاقتصاد، ألا وهما توزيع الدخل أو ما يسمى بالتوزيع المباشر وإعادة توزيع الدخل وهو التوزيع المباشر.

نبدأ بتعريف كل منهما على حدى ومن ثم شرح طريقة عمل وكذا الفئات التي يشملها كل توزيع في الاقتصاد

1- تعريف توزيع الدخل:

هو ذلك التدفق الدائري لكمية من النقود أو الأموال، يتحصل عليها الفرد نتيجة لتنازله عن وقت فراغ، ينتج من خلاله وحدات حقيقية أي إنتاج عيني أو سلعي ملموس، يكون هذا النوع من التوزيع للدخول عادة في المؤسسات الإنتاجية التي تنتج وحدات حقيقية ملموسة مثل: مؤسسة الكوابل والطاقة والحديد والنسيج .... الخ.

2- تعريف إعادة توزيع الدخل:

هو ذلك التدفق الدائري لكمية من النقود أو الأموال، يتحصل عليها الفرد نتيجة لتنازله عن وقت فراغ، ينتج من خلاله وحدات غير حقيقية، أي إنتاج معنوي غير ملموس، يكون هذا النوع من التوزيع للدخول عادة في المؤسسات الإدارية التي تنتج وحدات معنوية غير ملموسة مثل: الجامعات، الأمن، الجيش، الإدارات العمومية .... الخ.

3- شرح عملية توزيع الدخل:

تتم عملية توزيع الدخل بعد تنازل الأفراد عن وقت فراغ (الأفراد الذين يعملون في المؤسسات الإنتاجية أو التي تنتج وحدات حقيقية)، حيث يتحصلون مقابل هذا الجهد على مقابل وهو الدخل يسمى بالأجر الحقيقي، لكن قبل حصولهم عليه تقوم الدولة الممثلة في العون الاقتصادي " الحكومة"، باقتطاع ضريبة تسمى بضريبة على الدخل الإجمالي

IRGمن الدخل الإجمالي RG للأفراد ليصبح الدخل المتحصل عليه يسمى بالدخل الصافيRN، هذا بالنسبة للأفراد الأجراء، أما المؤسسات فتقوم الحكومة بإقتطاع ضريبة تسمى بضريبة على أرباح الشركات IBS، لتكون الإقتطاعات نوعان:

على **الأفراد**: تسمى بضريبة على الدخل الإجمالي IRG.

على **مالكي المؤسسات**: تسمى بضريبة على أرباح الشركات IBS.

4- شرح عملية توزيع الدخل:

تتم عملية إعادة توزيع الدخل للأفراد الذين تنازلوا عن وقت فراغ والذين يعملون في مؤسسات غير إنتاجية مثل: التعليم والصحة، الدفاع، الإدارة العمومية.... الخ، وذلك عن طريق جمع ما تم اقتطاعه سلفا من الأفراد والمؤسسات المنتجة (الضريبة على الدخل الإجمالي IRG، الضريبة على أرباح الشركات IBS)، ويمنح من خلالها دخول لهؤلاء الأفراد (العامليين بالتعليم والصحة والأمن والإدارات العمومية ... الخ).

هذا بالنسبة لطريقة عمل إعادة توزيع الدخل في اغلب اقتصاديات دول العالم، أما في الجزائر باعتبارها دولة ريعية تعتمد على المحروقات بنسبة 98%، واغلب الأفراد بها يقدمون ينتجون وحدات غير حقيقية، فإن عملية إعادة توزيع الدخل تتم عن طريق الجباية البترولية، والتي تفرضها الدولة على شركة سوناطراك بإعتبارها الشركة الوحيدة المخول لها إستغلال وإستخراج الثروات من باطن الأرض، وهي شركة قائمة بحد ذاتها هدفها الربح، وبالتالي تقوم الدولة بإضافة الإقتطاعات السابقة للجباية البترولية والتي تمثل حصة الأسد بإعتبار أن أغلب القطاعات في الجزائر غير منتجة وذلك لضعف القطاع الصناعي والتجاري والفلاحي.. الخ بها، بعدها توزع الدخول للأفراد العامليين بالقطاعات الغير المنتجة للوحدات العينية. عادة الجباية البترولية تكون نسبتها أكبر من نسبة الأرباح التي تتحصل عليها شركة سوناطراك وذلك لانها شركة وطنية.

بعد التطرق لكل من عملية توزيع الدخل وإعادة توزيع الدخل نقدم لكم الشكل التالي والذي يبين عملية التدفيق الدائري للدخل:

الشكل رقم:(10): التدفق الدائري للدخل

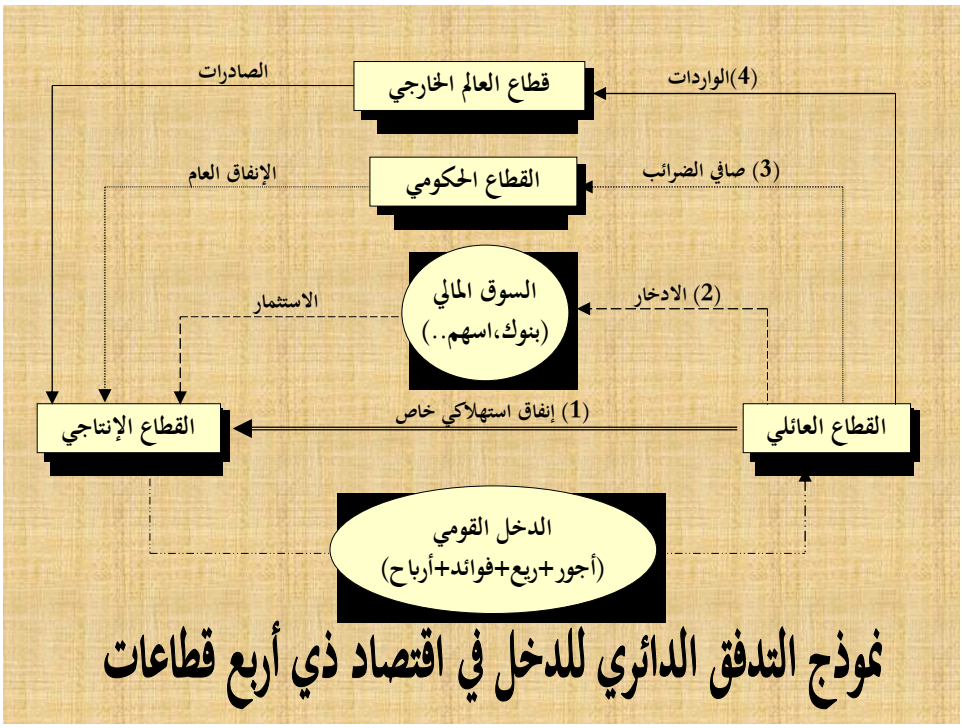

المحاضرة التاسعة: حدود إمكانيات الانتاج

المحاضرة التاسعة ..... حدود إمكانيات الإنتاج

قبل التطرق لدراسة حدود إمكانيات الإنتاج وجب علينا أولا عرفة مدخلات ومخرجات الإنتاج والتي تمثل عنصر أساسي في عمل النظام.

1- المدخلات INPUTS: (ساموسلون، 2006 صفحة 34)

هي تلك السلع أوالخدمات التي تستخدمها الشركات في عمليات الإنتاج، ويستخدم الاقتصاد التكنلوجيا المتاحة له لجمع هذه المدخلات وإنتاج المخرجات، يعبر عن المدخلات أيضا بعوامل الإنتاج.

2- المخرجات OUTPUTS:

هي مختلف السلع والخدمات النافعة والناجمة عن عملية الإنتاج، إما ان تستهلك او توظف لصنع منتجات أخرى.

يمكن تمثيل العلاقات بين المدخلات والمخرجات في الشكل التالي والذي يسمى بعمل النظام:

الشكل رقم(11): عمل النظام

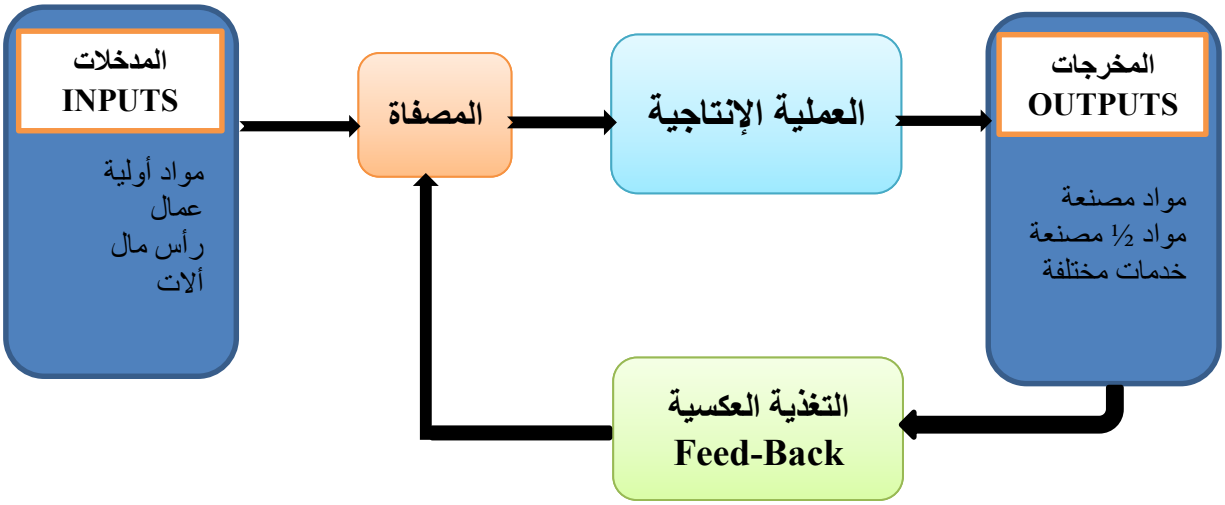

3- شرح عمل النظام:

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن عمل النظام يبدأ بالمدخلات Inputs، والتي تعبر أيضا عن عوامل الإنتاج، حيث تقوم بما يسمى بالعملية الإنتاجية وذلك عن طريق مزج عوامل الإنتاج من رأس مال وارض ويد عاملة وتنظيم، حسب حجم النشاط المطلوب، ولكن قبل القيام بالعملية الإنتاجية وجب على الرأسمالي أو صاحب المشروع تصفية وفرز عوامل الإنتاج بتمريرها على المصفاة لأخذ ما يلائم العملية الإنتاجية والتي ينتج عنها المخرجات Outputs، وهي تمثل المنتجات في شكلها النهائي (مصنعة أو نصف مصنعة حسب طبيعة عمل المؤسسة والطلب على المنتجات).

4- تعريف حدود إمكانيات الإنتاج: (ساموسلون، 2006 صفحة 35)

لا يمكن للمجتمعات ان تنتج ما تريد فهي مقيدة بالموارد والتكنلوجيا المتاحة لها، وأكبر مثال على ذلك نفقات الجيش وغيرها المخصصة للدفاع، فنجد أن الدول مجبرة دائما على أن تقرر كم من مواردها المحدودة يجب أن يخصص للجيش، وكم من مواردها المحدودة يجب أن يوجه لأنشطتها الأخرى مثل التعليم وبناء مصانع جديدة. فنجد ان هناك علاقة عكسية سالبة بين تلبية الدولة لاحتياجاتها الاستهلاكية والاستثمارية وبين تلبية الحاجيات الخاصة بالدفاع والتي تتمحور أساسا في شراء الأسلحة، وهذا نجده جليا في الدول المتخلفة نوعا ما حيث تركز على منح أكبر جزء من ميزانياتها للدفاع في حين أن الدول المتقدمة لا تخصص سوى نسبا قليلة للدفاع والباقي يوجه لتطوير العلم والبحث والاستهلاك.

من خلال الطرح أعلاه يمكن نستنتج ان إمكانيات الإنتاج تبين أقصى كمية من الإنتاج يمكن للاقتصاد الحصول عليها مع أخذ إمكانياته التكنلوجية وكمية المدخلات المتاحة بعين الاعتبار، وتمثل حدود إمكانيات الإنتاج قائمة الخيارات الإنتاجية المتاحة للمجتمع الضرورية منها والكمالية.

يمثل منحنى إمكانيات الإنتاج في الشكل التالي: (ساموسلسون، 2006 صفحة 35)

الشكل رقم(12): منحنى إمكانيات الإنتاج

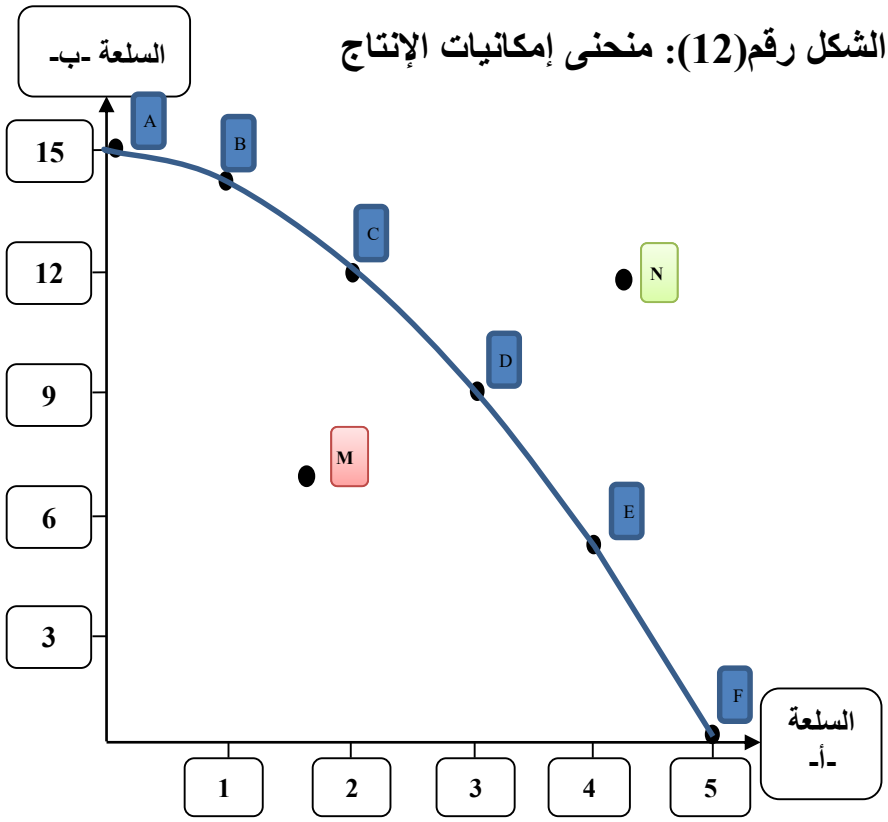

الإحتمال	السلعة -أ-	السلعة -ب-
A	0	15
B	1	14
C	2	12
D	3	9
E	4	5
F	5	0

الشرح:

لشرح حدود إمكانيات الإنتاج ومبدأ عملها مفترض ان الاقتصاد ينتج سلعتين فقط هما:

السلعة -أ- والسلعة -ب-.

النقطة التي يوجد عليها المجتمع فوق المنحنى (مطابقة للمجتمع)، حيث: كلما كانت نقطة تموضع المجتمع تميل نحو محور الفواصل، كان ذلك يمثل إنتاجا للسلعة -أ-.

- كلما كانت نقطة تموضع المجتمع تميل نحو محور التراتيب، كان ذلك يمثل إنتاجا للسلعة -ب-، وهنا يظهر لنا السؤال الجوهري الأول: ماذا ننتج؟ **What to Produce.**
- إذا كانت إمكانيات المجتمع تقع تحت منحنى إمكانيات الإنتاج ممثلة في النقطة: M مثلا، هذا يعني عدم الاستغلال الكامل والامثل للموارد أو عوامل الإنتاج، أما إذا كانت إمكانيات المجتمع تقع فوق منحنى إمكانيات الإنتاج ممثلة في النقطة: N مثلا، هذا يعني ايضا عدم

الاستغلال الامثل للموارد أو عوامل الإنتاج وهي تسمى بالحدود الغير معقولة والتي لا يمكن الوصول اليها، وهنا يظهر لنا السؤال الجوهري الأول: كيف ننتج؟ **How to Produce.**

- لو كانت السلعتين فرضا: السلعة -أ-. هي سلعة ضرورية كالقمح مثلا، والسلعة -ب- هي سلعة كمالية كالسيارات مثلا، لنفرض أن هذا الاقتصاد قرر ان يركز كل طاقاته وإمكانياته الإنتاجية من أجل انتاج سلع ضرورية ويمثل القمح هذه السلعة، فنجد ان هناك حد اقصى من كمية القمح التي يمكن لهذا الاقتصاد انتاجها سنويا، وتعتمد هذه الكمية على نوعية وكميات موارد هذا الاقتصاد، ومدى الكفاءة الإنتاجية التي يستخدمها، لو إفترضنا ان الكمية القصوى التي يمكن انتاجها حسب الموارد والتكنلوجيا المتوفرة هي 5 ملايين طن من القمح.
- من جهة أخرى نفترض ان جميع الموارد قد وجهت لإنتاج السيارات، فنجد أن الاقتصاد بمحدودية موارده لا يمكنه انتاج سوى عدد محدود من السيارات وليكن 15 الف سيارة من نوع ما.
- فالملاحظ من الطرح أعلاه أن المجتمع يقوم بالمفاضلة بين سلعتين اثنين واحدة ضرورية وأخرى كمالية، حيث أن انتاج واحدة يكون على حساب الأخرى، فإذا ما اردنا التخلي عن بعض الأطنان من القمح يمكننا انتاج كمية من السيارات وكلما تخلينا عن القمح زاد انتاجنا من السيارات وهكذا الى ان ننتج نوعا واحدا فقط من سلعة معينة دون الأخرى، حيث يجد الإشارة الى انه يمكن ان تكون سلعة كمالية لمجتمع ما تمثل سلعة ضرورية لمجتمع اخر. إن طرحنا لهذا المثال يقودنا الى السؤال الجوهري الثالث: لمن ننتج؟ **For Whom to Produce.**

ملاحظات:

- عندما تكون نقطة تموضع المجتمع مطابقة لمنحنى إمكانيات الإنتاج، هذا يعني أن الموارد مستغلة بطريقة كاملة ورشيدة، وهو يميل الإنتاج الممكن تحقيقه.

- إذا كانت نقطة تموضع المجتمع أسفل منحنى إمكانيات الإنتاج، هنا يظهر لنا عدم الإستغلال التام والأمثل للموارد ونعني بذلك ان هناك إمكانيات للإنتاج غير موظفة.
- إذا كانت نقطة تموضع المجتمع اسفل منحنى إمكانيات الإنتاج، هنا يظهر لنا حجم الغنتاج الغير ممكن تحقيقه أو إنتاجه، تسمى أيضا بالحدود الغير معقولة كما سبق واشرنا أو لا يمكن الوصول اليها.

5- انتقال منحنى إمكانيات الإنتاج: (ساموسلون، 2006 صفحة 37)

أ- الى الأعلى:

إذا عرف المجتمع تقدما تكنلوجيا، فهذا يؤدي الى زيادة وارتفاع إمكانيات الإنتاج وطاقته وبالتالي يزيد وينتقل للأعلى يمينا.

ب- الى الأسفل:

إذا عرف المجتمع تراجعا تكنلوجيا، فهذا يؤدي الى إنخفاض إمكانيات الإنتاج وطاقته وبالتالي ينخفض وينتقل للأسفل يسارا.

عادة تعرف الدول المتقدمة انتقالا في منحنى إمكانيات الإنتاج لديها للأعلى وذلك لإحتوائها على طاقات وموارد كبيرة، أما الدول المتخلفة فيتميز منحنى إمكانيات الإنتاج لديها بالتراجع، أي الانتقال الى الأسفل وذلك لتواضع إمكانياتها مواردها وطاقات إنتاجها.

يمكن توضيح الإنتقالات التي يمكن ان تحدث في منحنى إمكانيات الإنتاج في الشكلين التاليين:

الشكل رقم(13): منحنى إمكانيات الإنتاج لدولة فقيرة

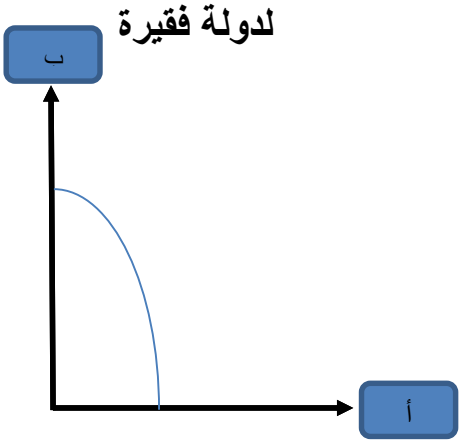

الشكل رقم(14): منحنى إمكانيات الإنتاج لدولة غنية

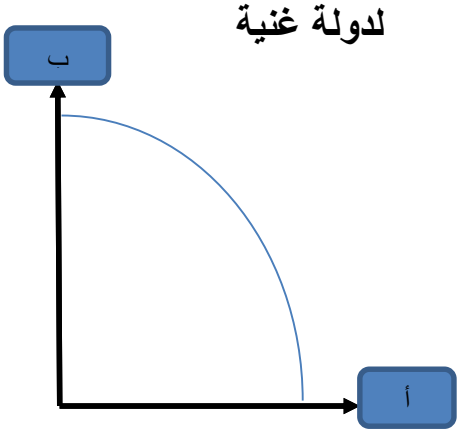

الشرح:

من خلال الشكلين أعلاه نلاحظ أن الدولة الفقيرة والتي عادة لا تحتوي على موارد وإمكانيات إنتاج كبيرة، يجب عليها تكريس وتسخير جميع مصادرها تقريبا من أجل الطعام، وتتمتع بالقليل من وسائل الراحة، حيث أن الضروريات تطغي على الكماليات.

أما الدولة الغنية والتي عادة تمتلك موارد وطاقات إنتاج كبيرة و بوفرة، تعرف ونموا ووفرة في مدخلاتها وفي التغيرات التكنلوجية، حيث يتوسع استهلاكها من الطعام وأيضا من الكماليات، كما يمكنها التوسع في التوسع في استهلاك السلعتين الاستهلاكية والإنتاجية متى شاءت ذلك.

6- دور الزيادة في حدود إمكانيات الإنتاج في تطوير الاقتصاد:

كما سبق وشرحنا فإنه كلما زادت حدود إمكانيات الإنتاج كلما زاد تطور الاقتصاد، وهذا لن يحدث الا بالإستغناء عن الإستهلاك مقابل الإستثمار.

لتوضيح هذه الفكرة سوف نقدم مثالا لثلاث دول تبدأ من نقطة واحدة ولديها نفس حدود الإمكانيات الإنتاجية، لكن معدلات استثماراتها مختلفة كالاتي:

الشكل رقم(15): منحنى تطور حدود إمكانيات الإنتاج

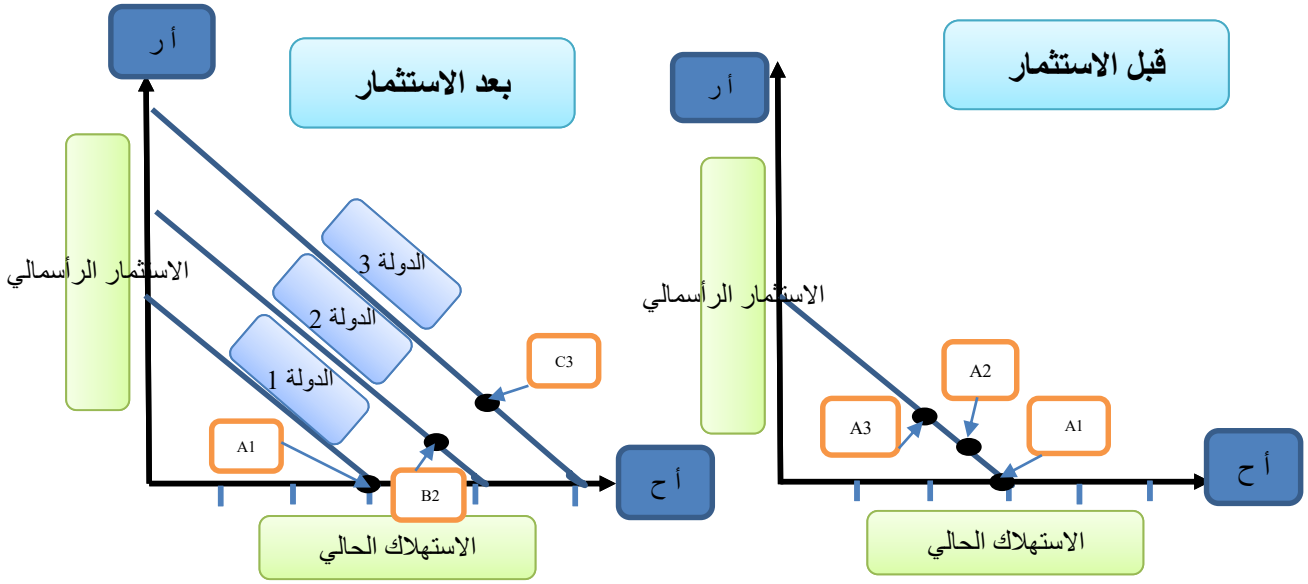

من الشكل نلاحظ ان الدولة 1 لا تستثمر للمستقبل وتبقى عند المستوىA ،أي تقوم باستبدال عوامل الإنتاج فقط، أما الدولة 2 فتتمتع بقدر متواضع من الإستهلاك، وتستثمر عند المستوى A2، الدولة 3 تضحي بقدر عظيم من الاستهلاك الحالي وتستثمر بشكل مكثف.

في السنوات التالية، الدول التي استثمرت أكثر تقفز الى المقدمة، وهكذا فإن الدولة 2 الأكثر ازدهارا نقلت حدود إمكانياتها الإنتاجية الى مدى أبعد، في حين بقيت حدود إمكانيات الدولة 1 مكانها.

في المستقبل ستواصل الدولة 3 المزدهرة الاستثمار بشكل مكثف مع ازدياد استهلاكها.

كخلاصة نجد ان الدولة التي تستغني على استهلاك حالي مقابل الاستثمار تزيد من حدود أمكانيات انتاجها وتزدهر وتتطور وهو حال الدول المتقدمة العكس بالنسبة للدولة التي تفضل الاستهلاك الحالي على الاستثمار، وهو حال الدول المتخلفة.

المحاضرة العاشرة: رأس المال والقيمة

المحاضرة العاشرة ..... رأس المال والقيمة

من بين العوامل امؤثرة في حجم الإنتاج في أي مجتمع، نجد مقدار ما يمتلكه هذا المجتمع من رأس مال، حيث أنه إضافة الى النقدم الفني والتوسع في التجارة الدولية، فإن رأس المال يشكل عاملا هاما في زيادة مستوى المعيشة.

سبق وعرفنا رأس المال في محاضرة عوامل الإنتاج في عدة تعاريف للعديد من المفكريين والإقتصاديين والتي كانت أغلبها تتفق على أنه جميع أنواع الثروة التي أنتجت في الماضب لا لتستهلك حاليا او مباشرة وإنما لتساهم في إنتاج ثروة أخرى.

1- أنواع رأس المال: (ساكر، 2004-2005 صفحة 48)

لرأس المال عدة أنواع حسب مكانته في المشروع أو المؤسسة هي:

- **رأس المال الثابت:**

يقصد به الأراضي و المصانع والألات والمعدات ذات الاجال الطويلة، المازن، المباني، فهو يشملكل عناصر السلع التي تقدم خدماتها على فترة طويلة من الزمن، والتي عادةما تشترك في العملية الإنتاجية لإنتاج سلع أخرى وكذا المشاركة في أكثر من عملية إنتاجية، فمثلا ليس من المنطقي تغيير مقر المصنع أو الشركة عند بداية كل عملية إنتاجية.

- **رأس المال المتداول:**

وهو ذلك النوع من رأس المال الذي يشمل المواد الخام، الوقود، السلع نصف المصنعة، والتي تدخل في مراحل الإنتاج، وكذلك المخزون من السلع المملوكة للمنتجين والموزعين.

- **رأس المال النقدي:**

ونعني بع النقود، الأسهم، السندات و الأوراق البنكية والمصرفية... الخ.

2- تكوين رأس المال:

تكمن التوليفة الأساسية لتكوين راس المال في المفاضلة والتخيير بين الإستهلاك والإدخار، حيث كلما كان التوجه نحو الإدخار على حساب الإستهلاك كلما زاد تكوين رأس المال لأن هذه المفاضلة يترتب عليها تراكم الأرصدة النقدية ما يترتب عنه رأس مال جديد أو إضافي. (ساكر، 2004-2005 صفحة 49)

ولتحقيق هذه التوليفة وجب على الأفراد أن يستهلكوا قدرا أقل من السلع والخدمات ويدخرون جزءا من إنفاقهم في شكل أموال لكي يتم تنفيذ مشاريع جديدة بها، أو القيام بالتوسع في المشاريع القائمة.

فنجد أن سر تكوين رأس المال يكمن في التنازل عن الاستهلاك لفترة من الزمن للسماح للفرد الى الاتجاه نحو إنتاج سلع رأسمالية تعود عليه بالفائدة، وهذا لا يتحقق أبدا دون التضحية بوقت الفراغ وإعادة تنظيمه، حيث يجب الفصل بين العمل والراحة لأنها إحدى الوسائل لتكوين رأسمال.

3- اهتلاك رأس المال:

نقصد بإهتلاك رأس المال، أن هناك فترة من الزمن تطول أو تقصر ويسهتلك فيها رأس المال ولابد من إعادة تجديده لاستمرارية عملية الإنتاج.

فالمجتمعات دائما تعمل على تعويض ألات جديدة محل الألات القديمة التي اهتلكت، حيث يتوجه جزءا من مدخرات المجتمع للاستثمار بغرض تجديد المعدات وعمل الإصلاحات اللازمة في رأس المال الذي اهتلك، وهذا ينطبق على كافة أنواع رأس المال الثابت.

ينقسم اهتلاك رأس المال الى عدة أنواع هي:

- **الإهتلاك الثابت:**

وهو ذلك الإستهلاك والتراجع في قيمة المعدات أو الالات لمؤسسة أو مشروع معين بقيمة ثابتة سنوية.

مثال: لدينا الة تبلغ قيمتها 50000 دج، تهتلك سنويا بقيمة 10000 دج، فنجد أن العمر الإنتاجي لهذه الألة هو 5 سنوات وذلك بقسمة قيمتها المحاسبية على قيمة الإهتلاك.

يمكن تمثيل الإهتلاك الثابت في الشكل التالي:

الشكل رقم(16): الإهتلاك الثابت

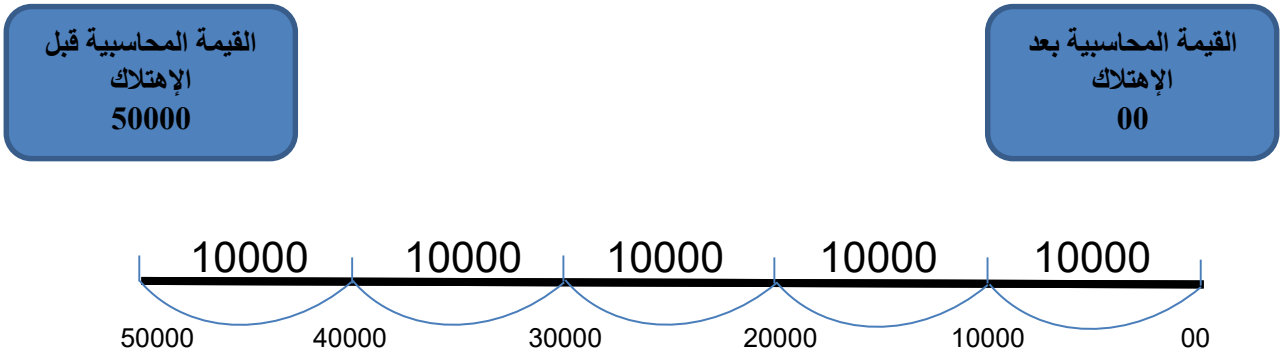

حيث نلاحظ من الشكل أعلاه، أن الإهتلاك الثابت يتناقص بنفس القيمة سنويا.

- **الإهتلاك المتغير:**

وهو ذلك الإستهلاك والتراجع في قيمة المعدات أو الالات لمؤسسة أو مشروع معين بقيمة غير ثابتة متغيرة سنوية.

مثال: لدينا الة تبلغ قيمتها 50000 دج، تهتلك سنويا بالقيم التالية:

10000 دج، 5000 دج، 15000 دج، 8000 دج، 12000 دج، فنجد أن العمر الإنتاجي لهذه الألة هو 5 سنوات لأن قيمتها بعد خمس سنوات إذا ما تم جمع مبالغ الإهتلاك نجدها تساوي الصفر.

يمكن تمثيل الإهتلاك المتغير في الشكل التالي:

الشكل رقم(17): الإهتلاك المتغير

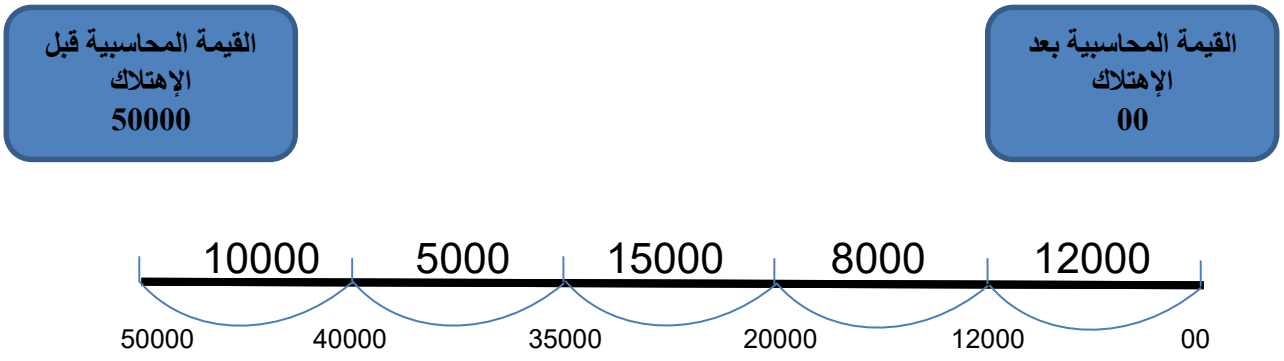

حيث نلاحظ من الشكل أعلاه، أن الإهتلاك المتغير يتناقص بقيم غير متساوية سنويا.

ملاحظة: الإهتلاك الأصح هو الإهتلاك المتغير لأن العمر الإنتاجي للألة لا يمكن التكهن بأنه ثابت، حيث يمكن لألة ألا تهتلك إلا عند السنة الأخيرة، كما يمكن أن تهتلك في السنة الأولى من النشاط، لكن يستخدم الإهتلاك الثابت لتبسيط عملية التقييد في الدفاتر المحاسبية فقط.

- **الإهتلاك المعنوي:**

يقصد به ذلك الإهتلاك الذي يتعلق بالعقل والتصور العام للمستهلك، حيث لا يعني بالضرورة هذا الإهتلاك تراجع أو إنخفاض في قيمة الألة أو السلعة، لكن يمكن أن تكون الألة أو السلعة مازالت جيدة و إنما مضى على استعمالها وقت كبير و أصبحت غير مواكبة للتطورات الحالية، كإمتلاكك نوع معين من العطور لكن رائحته أصبحت قديمة جدا، ومجرد إستعمالك لها يشعرك أو يشعر الأخرين بعدم الراحة. كذلك الامر بالنسبة للملابس، حيث دائما يرى الولد نوعا من عدم الحداثة في ملابس أباه وهكذا.

المحاضرة الحادية عشر: الانتاج

المحاضرة الحادية عشر ..... الإنتاج

يشكل الإنتاج محور كل نشاط اقتصادي، سواء في مجال الصناعة أو الزراعة أو الخدمات، وسواء كان إنتاجا ماديا ملموسا أو إنتاجا خدميا، وذلك من زوايا ثلاث: زاوية المستهلك، وزاوية المنتج، وزاوية المجتمع.

حيث نجد أن الطبعيين اعتبروا الزراعة هي العمل الوحيد المنتج لكن بعد قيام النظام الاقتصادي الحديث تغير الفكر الاقتصادي واصبح الانتاج الاساس الذي تقوم عليه التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤشر الذي يستخدم لقياس تقدم ورقي المجتمع وبهذا احتل مكانة مميزة في المؤسسات باعتباره التقنية المسؤولة على التصنيع السلع والخدمات اللازمة والضرورية لتلبية حاجيات ورغبات العملاء اذ تعد هذه الوظيفة نظاما فرعيا من نظام المؤسسة له مجموعة من المدخلات تجرى عليها مجموعة من التحويلات لتعطي في الاخير مخرجات تتمثل في السلع والخدمات.

1. مـــــفهوم الإنتاج: (فيجان، 2011 صفحة 07)

يعرف الإنتاج بأنه «تلك العملية المركبة التي تستنفذ جهداً بشرياً، وتستهلك موارد وطاقة في إطار زمني معين، قصد خلق منافع اجتماعية، سواء كانت المنافع مادية أو معنوية».

ويعد الإنتاج من الموضوعات الاقتصادية المتعددة التي تستهدف "استخدام الموارد الاقتصادية لإشباع حاجات ورغبات الفرد إشباعا مباشرا وغير مباشر"، كما عرف الإنتاج بأنه "خلق منفعة أو إضافة منفعة جديدة"؛

فالإنتاج هو "خلق منفعة أو إضافة منفعة لأي سلعة لتصبح قابلة للإشباع، أي "محاولة إيجاد استعمالات جديدة لسلع لم تكن موجودة في السابق لتصبح جاهزة للاستعمال في سبيل إشباع رغبات وحاجات المستهلكين"؛

ويعرف الإنتاج في المفهوم الإسلامي بأنه: مزاولة العمل المؤدّي إلى إيجاد منفعة معتبرة شرعاً، وبتعبير آخر هو: «استخدام القدرات التي أودعها الله تعالى في الإنسان في معالجة الموارد المادية التي أودعها الله تعالى في الأرض، أو استخدامها مجردة في إيجاد منفعة معتبرة من الشريعة الإسلامية».

إن اشتراط اعتبار المنفعة من قبل الشريعة الإسلامية كي يكون إيجاد المنفعة إنتاجاً يلقي بظلاله على سلوك المسلم إزاء العملية الإنتاجية، ويجعل شعوره وسلوكه هو شعور وسلوك من يعبد الله.

ويمكن أن نعدد من أشكال المنافع الاقتصادية ما يلي: (على فلاح، 2017 صفحة 41)

- **المنفعة الشكلية:** وتتمثل هذه العملية في تحويل شكل المادة من شكل إلى آخر يمكن أن يستفيد المستهلك منها من خلال الحصول عليها بأي وسيلة ممكنة، كتحويل الصوف الخام إلى ملابس أو تحويل الأخشاب إلى أثاث.
- **المنفعة المكانية:** تزيد منفعة السلعة باختلاف الأماكن، فنقل سلعة ما من مكان إنتاجها إلى مكان استهلاكها قد يضيف منفعة مكانية للسلعة، فتسويق السكر من معامل الإنتاج إلى الأسواق المحلية يضيف إليه منفعة مكانية.
- **المنفعة الزمانية:** وتتمثل هذه العملية في الاحتفاظ بالمنتج إلى حين ظهور الحاجة إليه، فمثلا تخزين اللحوم أو بعض المنتجات الزراعية إلى المواسم اللاحقة يساعد المجتمع الاقتصادي على توفير احتياجاته.
- **المنفعة التبادلية:** وتتمثل هذه العملية بإمكانية تدخل الوسطاء لمحاولة إيصال فائض الإنتاج من مراكز الإنتاج إلى مراكز الحاجة إليها وهي الأسواق التي يتواجد فيها مختلف أنواع المستهلكين الذين يطلبون السلع التي يحتاجونها.
- **المنفعة الخدمية:** هذا النوع من المنفعة مستمد من الإنتاج الخدمي الذي يقوم على إشباع حاجة الأفراد في صورة خدمات، متل خدمات التأمين، والبنوك، والسياحة...الخ.

2. عوامل الإنتاج: (حنان، 2014-2015 صفحة 58)

1.2. مفهوم عوامل الإنتاج:

يقصد بها تلك العوامل التي يتم مزجها لإنتاج السلع والخدمات النهائية، وتتمثل في الأرض، والعمل ورأس المال، والتنظيم، ونظير مساهمتها في العمليات الإنتاجية تحصل على عوائد في صورة أجور وفوائد وريع وأرباح.

2.2. عوامل الإنتاج وعوائد عوامل الإنتاج:

تتمثل عوامل العملية الإنتاجية في النحو التالي:

أ- **الأرض (الطبيعة):** وتتضمن كافة الموارد الطبيعية التي وهبها الله سبحانه وتعالى للإنسان، والتي لا يمكن أن يقوم بخلقها ولكنه يستطيع أن يطورها لتساعده في الإنتاج، وتتمثل في التربة الزراعية، والمياه والبحار، ومصادر الطاقة كالبترول والفحم والمعادن...إلخ، وتلعب الموارد الطبيعية دورا أساسيا في العملية الإنتاجية، ونظير مساهمتها في العملية الإنتاجية تحصل على عائد **يسمى "الريع" أو "الايجار".** (ساموسلون، 2006 صفحة 28)

ومن خصائص الموارد الطبيعية:

- الثبات النسبي للموارد الطبيعية؛
- عدم تجانس الأرض كمورد طبيعي؛
- تفاوت توزيع الموارد الطبيعية.

ب- **العمل:** ويتمثل في المجهود الجسمي أو الذهني الذي يقوم به الفرد في سبيل إنتاج سلع وخدمات نهائية، ومقابل مساهمته في العملية الإنتاجية يحصل على عائد مستقر نسبيا وهو **"الأجر"**، والمصدر الطبيعي لعنصر العمل هو السكان، فكلما زاد حجم السكان ومعدل نموه كلما زاد حجم القوة العاملة في المجتمع، ويتحدد عرض عنصر العمل داخل أي مجتمع بعدد من العوامل أهمها حجم السكان، ومعدل نموه، والتركيب العمري للسكان، والرغبة في العمل،

ومعدلات الأجور في سوق العمل، وبعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية، والعمل عنصر غير متجانس فهو يضم ثلاث فئات: ماهر، ومتوسط المهارة، وقليل المهارة.

ت- رأس المال: ويتمثل في العنصر الذي يستخدمه الفرد ليساعده في إنتاج السلع والخدمات النهائية مقابل عائد يسمى **«الفائدة"**، ومن أشكاله:

- **رأس المال الإنتاجي ورأس المال الاجتماعي**: ويعرف رأس المال الإنتاجي بأنه عبارة عن المعدات والآلات والمواد الخام التي تدخل في عملية إنتاج السلع والخدمات، أما رأس المال الاجتماعي فهو عبارة عن التجهيزات الجماعية المتوفرة للاقتصاد القومي من طرق، وسكك حديدية، ومطارات، ومستشفيات، ومدارس...إلخ؛ فهي كل المكونات الممثلة للبنية الأساسية في الاقتصاد القومي.
- **رأس مال ثابت ورأس مال متداول**: والرأس المال الثابت هو الذي يساهم في العملية الإنتاجية على شكل سلع إنتاج طويلة الأجل تستخدم أكثر من مرة في العملية الإنتاجية مثل المباني والآلات والأجهزة...، أما المتداول وهو الذي يستخدم مرة واحدة فقط في العملية الإنتاجية مثل المواد الخام.

ث- التنظيم: هو عملية تجميع ومزج عوامل الإنتاج المختلفة (الأرض، العمل، رأس المال) لإنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها الأفراد بهدف تحقيق الربح مع تحمل قدر معين من المخاطر.

ويعرف المُنَظم على أنه الشخص الذي يقوم بتجميع عوامل الإنتاج والتنسيق بينها في إنتاج السلع والخدمات واتخاذ القرارات على نوع السلعة المنتجة، وكميتها، وأسعارها مقابل عائد يسمى **"الربح".**

3.أهـــمية الإنتاج: تتمثل أهمية عملية الإنتاج في النقاط التالية:

- تقديم سلع مختلفة تغطي كافة احتياجات الإنسان بمعايير مناسبة للاستهلاك؛
- الارتقاء بالحياة الإنسانية وتطويرها؛

- مصدر قوي للاستثمار ودفع الناتج المحلي الإجمالي للبلاد وتنشيط العجلة الاقتصادية؛
- زيادة فرص العمل والحد من معدل البطالة وخاصة بين الشباب؛
- تحقيق ميزة تنافسية للبلاد المنتجة بين البلدان الأخرى؛
- تحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي.

4. أهـــداف الإنتاج: تتمثل أهداف العملية الإنتاجية في النقاط التالية:

- توفير الاحتياجات الإنسانية من مأكل، ومشرب، ومسكن، وملبس، وتعليم؛
- تقديم منتجات وخدمات ذات جودة عالية، ولها قدرة كبيرة على المنافسة بين المنتجات الأخرى؛
- تغطية متطلبات المستهلكين، والرد على كافة استفساراتهم؛
- توفير كافة متطلبات الزبائن في الوقت المطلوب؛
- القدرة على منافسة المؤسسات الأخرى التي تعمل في نفس القطاع؛
- تحسين مستوى الإنتاج من خلال استخدام الآليات الحديثة؛
- السعي نحو تقليل تكاليف الإنتاج؛
- تحقيق الأرباح العالية؛
- توسيع دائرة العمل، وفتح فروع جديدة.

ويمكن توضيح موقف الإسلام من أهداف الإنتاج فيما يلي:

- تحقيق العبودية لله سبحانه وتعالى، وذلك بإنتاج كل ما يكفل القوة والمنفعة اللازمة لإقامة الدين والمحافظة على العقيدة ونشر الدعوى إلى الله، وفي هذه الحالة يُعدُ الإنتاج وسيلة لتحقيق هذه الغاية من وجود الإنسان وهي عبادة الله تعالى وتوحيده.
- تحقيق الأهداف الفرعية المشروعة للمنتجين، بحيث يحتاج كل منتج إلى:

- إشباع قدرة معينة من البواعث الفردية التي كفلها الإسلام كالربح المعقول والمنافسة المشروعة وحرية التملك.
- توفير المال الكافي لتمويل الالتزامات الفردية والحقوق العائلية، والادخار لمواجهة الطوارئ.
- تمويل الالتزامات المتعلقة بحقوق الآخرين، كإيتاء الزكاة والإنفاق في أوجه الخير، وأداء حقوق الجار والإنفاق على الأقارب وغيرها.
- الادخار لتمويل نفقات الاستثمارات القائمة أو القيام باستثمارات جديدة.

➢ تحقيق الاكتفاء الذاتي لأفراد المجتمع، ويتم ذلك حسب سلم الأولويات للمجتمع الإسلامي.

- **انظمة الانتاج :**

تعتمد المنظمات الصناعية احد انظمة الانتاج الاتية والذي تحدده عوامل عدة منها نوع السلعة التي تنتجها والتكنولوجيا المستخدمة وهي "

- نظام الانتاج المستمر:

يتخصص المصنع بموجب هذا النظام بانتاج سلعة واحدة وبكميات كبيرة وينتج باستراتيجة الانتاج بهدف الخزن , وتكون طريقة الصنع ومواصفات السلعة المنتجة ثابتة لفترة طويلة كما في صناعة السكر والاسمنت وغيرهما .

- نظام الانتاج الواسع :

يتم بموجب هذا النظام انتاج عدد كبير من اصناف السلع المتماثلة وبكميات كبيرة,كما هو الحال في مصانع السيارات ومصانع الاجهزة الكهربائية , حيث يجري اعادة تنظيم وسائل الانتاج كالقوالب وماشابهها دون تحمل تكاليف كبيرة او احداث تغيير في التنظيم الداخلي للمصنع.

- نظام الانتاج حسب الطلب:

يتخصص المصنع بموجب هذا النظام بانتاج السلع وفقا للمواصفات التي يحددها المستهلك,الزبون. وينتج باستراتيجية الانتاج حسب الطلب وتكون طريقة الصنع ومواصفات السلعة المنتجة متغيرة كما في صناعة الاثاث ,وتعتمد المصنع استراتيجية الصنع وفقا للطلب.

- نظام الانتاج بالدفعات:

ويطلق عليه ايضا نظام الانتاج المقطع,ويقوم المصنع بموجب هذا النظام بالانتاج السلع بدفعات وفقا لجدارل الانتاج وبالكميات والمواصفات التي تحدد وفقا لحاجة السوق , وتعتمد استراتيجية الانتاج حسب الطلب , وتكون طريقة الصنع ومواصفات السلعة المنتجة متغيرة كما في صناعة الصوابين ومعاجين الاسنان وغيرها.

- **اساليب الانتاج :** (فيجان، 2011 صفحة 48)

يوجد نوعان من اساليب الإنتاج، الإنتاج مستمر والانتاج المتقطع .

- **الانتاج المستمر :**

هو انتاج نمطي في مخرجاته وقد يكون نمطيا في مدخلاته يتم علي الات متخصصة اوخطوط انتاج .

ونقصد بالانتاج النمطي ان له نفس الابعاد والخواص خلال الفترة الانتاجية أي نفس المقاييس ونفس النوعية ونفس الشكل وكذا نفس الاختصاص .

وقد يكون نمطيا في المدخلات أي مدخلات مختلفة مثل الجلد الحقيقي , الجلد المصطنع لصناعة احذية متجانسة أي نفس الشكل ونفس المقاييس ولكن ليس نفس النوعية ,كما انه اذا توقفت مرحلة من مراحل الانتاج ادى الى توقف العملية الانتاجية , وينقسم الانتاج المستمر الى نوعين :

/ انتاج مستمر وظيفي:

هو انتاج مستمر موجود كحلقة ضمن سلسلة انتاجية داخل المؤسسة او كمرحلة بين مجموعة المؤسسات يعمل كل منها دور المنبع والصب . والخاصية المميزة انه يستعمل في وظيفة معينة.

/ انتاج غير وظيفي ومستمر :

هو انتاج يوجه الى الاستهلاك مباشرة ويخضع لمحددات الطلب من سعر السلعة ,اسعار السلع المنافسة اذواق المستهلكين سلوكاتهم .....مثل الصناعة الغذائية , صناعة الجلود .....الخ.

- **الانتاج المتقطع :**

هو انتاج غير نمطي في مخرجاته ولا يتم انتاجه الا بعد تحديد المواصفات من طرف العميل او المستهلك المباشر وقد يكون نمطيا في مدخلاته.

والمقصود بانه غير نمطي في مخرجاته ان مخرجاته تختلف من حيث الشكل والنوع والتخصص وذلك حسب اذواق المستهلكين وحسب طلبهم وينقسم بدوره الي قسمين

/ انتاج دفعات متكررة للطلب:

هو انتاج متقطع نمطيا في مدخلاته وغير نمطي في مخرجاته يخضع للمواصفات التي يقدمها العميل والميزة الخاصة انها تنتج دفعات حسب الخصائص المطلوبة او المواصفات التي يطلبها العميل.

والشرط الرئيسي لاستعماله هو تغيير المواصفات من عميل لاخر و شرط موضوعي وضروري وقد يكون غير ضروري مثل الالات التي تنتج انتاج متقطع فهي الالات غير متخصصة والسبب في التغيير لايكمن في المواصفات وانما عدد الالات

والحل هو تقليل عدد المنتجات او زيادة عدد الالات ويمكن ان المؤسسة تعدد منتجاتها ومحدودة في المخازن فتبدا في تغيير الانتاج والسبب اللموضوعي الوحيد هو تغيير المواصفات والحل يمكن في انتاج دفعات متكررة للتخزين.

/ انتاج دفعات متكررة للتخزين:

فاذا كان السبب الذي جعل المؤسسة تنتج انتاج دفعات متكررة للطلب غير موضوعي (ليس تغيير المواصفات) تحول المؤسسة الانتاج الي انتاج دفعات متكررة للتخزين.

وعليه اما ان تخصص الوقت او الالات او المخزن لانتاج دفعات متكررة للتخزين مثل صناعة الالبسة(حسب الفصول) فنستعمل الانتاج المستمر خلال الفصل والانتاج المتقطع خلال السنة وهذا لتفادي مشاكل التخزين وضيع الوقت.

- **دالة الإنتاج :** (يوجين، 1983 صفحة 85)

إن نقطة البداية في دراســـة التوازن الكلاســـيكي هي دالة الإنتاج وتعرف الدالة بأنها الدالة التي تمثل العلاقة بين الكمية المنتجة وعوامل الإنتاج المســـتخدمة في إنتاج هذه الكمية (4) و يمكن كتابتها كما يلي :

(عوامل الإنتاج) f = الإنتاج.

$Y = f(N,K,..)$.

حيث : Y : تمثل الكمية المنتجة .

N,K,.. : عوامل الإنتاج.

بإفتراض ثبات و كذا مستوى المعارف العلمية و التكنولوجية فإن حجم الإنتاج يصبح مرتبط في المدى القصير بحجم اليد العاملة و بذلك تصبح دالة الإنتاج كما يلي :

(عوامل الإنتاج) f = الإنتاج .

- $Y = F(N,K,.$

و N,K,... : عوامل الإنتاج.

بإفتراض ثبات رأس المال و كذا مستوى المعارف العلمية و التكنولوجية فإن حجم الإنتاج يصبح مرتبط في المدى القصير بحجم اليد العاملة و بذلك تصبح دالة الإنتاج كما يلي : $Y = f(N)$

و حيث أن الناتج الحدي للعمل يكون دائما موجب و متناقصا أي :

$$y'(N) = \frac{\partial y}{\partial N} > 0$$

و $y''(N) < 0$

بمعنى أن الإنتاج الكلي يتزايد بمعدلات متناقصة .

الشكل رقم:(18): التمثيل البياني لدالة الإنتاج

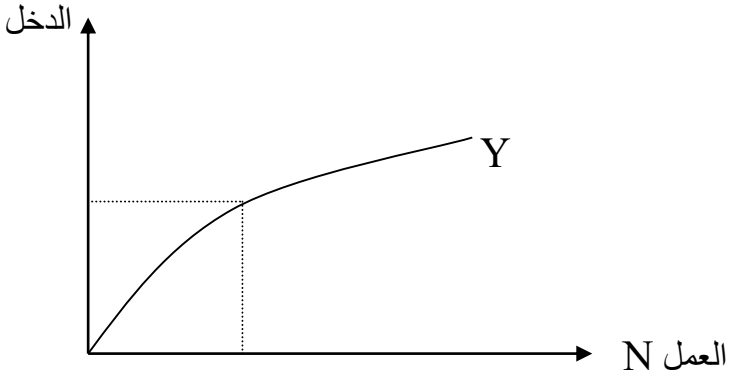

المحاضرة الثانية عشر: الاستهلاك

المحاضرة الثانية عشر ..... الإستهلاك

كما هو معروف يحصل الفرد على دخل مقابل ما يمتلك من عناصر الإنتاج (ريع، أجر، فائدة، ربح)، وهذا الدخل قد يقوم الفرد بإنفاقه كله، أو إنفاق جزء وادخار الجزء الآخر، ولذلك نستطيع القول أن الدخل يقسم إلى استهلاك وادخار، وعليه فإن: (الدخل= الاستهلاك + الادخار)، ويعتبر الاستهلاك من أهم حلقات الدورة الاقتصادية، كما يعد الهدف الرئيسي للنشاط الاقتصادي، وهو من العوامل المحركة للإنتاج.

يقصد بالاستهلاك تلك العلاقة التي تربط بين الاستهلاك C كمتغير تابع و الدخل y كمتغير مستقل ويعتبر كينز اول اقتصادي اهتم بشكل جدي بدالة الاستهلاك الكلية حيث اعتبر ان العلاقة بين الاستهلاك الكلي والدخل المتاح علاقة ثابتة ومستقرة .، حيث ان دالة الاستهلاك توضح حجم الانفاق الذي يرغب المستهلك في انفاقه وعليه فان الانفاق يمثل دالة في الدخل y حيث تصاغ دالة الاستهلاك رياضيا بالشكل التالي:

$$C=C0+by$$

C : الاستهلاك

C0: الاستهلاك التلقائي (يشير الى الانفاق الاستهلاكي عندما y=0

b: الميل الجدي للاستهلاك(ميول المستهلكين المرتبطة بتغير الدخل)

Y: الدخل

وبما ان قطاع العائلات هو الذي يقوم بوظيفة الاستهلاك هدا يعني ان الفرد يستطيع ينفق من دخله المتاح وعليه فان دالة الاستهلاك تصاغ بالشكل التالي :

$$C= C0 +Byd$$

حيث:

Yd: الدخل التصرفي المتاح لدى الفرد يحسب بالعلاقة التالية:

$$Y_d = Y - Tx + Tr$$

Tx: الضرائب على الدخل .

Tr: التحويلات او الإعانات.

- **تعريف الاستهلاك:**

يشير تعبير الاستهلاك إلى العبارة اللاتينية "كوم سوما"، والتي تعني إنهاء أو تدمير، ففكرة الاستهلاك مرتبطة بفكرة الاختفاء والزوال، ومن هنا كانت الوظيفة الأولى للمستهلك هي تدمير السلعة أو الخدمة من خلال استخدامها والاستفادة منها؛

ومن هنا أيضا كانت التفرقة بين السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية، وبين السلع الاستهلاكية الفورية والسلع الاستهلاكية المستمرة، وهذا الاختفاء والتدمير هو الذي يبرر ضرورة إعادة إنتاج سلع استهلاكية جديدة لمواجهة الطلب المتجدد والمستمر، وهو ما يفسر استمرار النشاط الإنتاجي. (الرحمان،، 2006 صفحة 48)

والأصل أن يتم الاستهلاك بالحصول على المنفعة وتحقيق الإشباع ولكن نظرا إلى استحالة قياس المدى الحقيقي للحصول على المنافع، فقد جرى العمل على تقدير الاستهلاك بالحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية، ولو لم يتم الانتفاع بها مباشرة وإنما امتد ذلك خلال فترة من الزمن، وبذلك يشير الاستهلاك إلى جانبين وهما: من جانب الإنفاق الاستهلاكي، ومن جانب آخر السلع الاستهلاكية.

أما "الإنفاق الاستهلاكي"، فهو يمثل الجزء من الدخل الذي تنفقه وحدات الاستهلاك للحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية، ومن ثم يعرف الاستهلاك على أنه: "الجزء المستقطع من الدخل والذي يمكن إنفاقه على شراء السلع والخدمات لإشباع حاجات ورغبات المستهلك"؛

أما السلع الاستهلاكية فهي التي تستخدم لإشباع الحاجات مباشرة، وبذلك يعرف الاستهلاك على أنه: "الاستعمال المباشر للسلع والخدمات التي تشبع رغبات الإنسان وحاجاته".

قد يكون المستهلك "فردا"، أو "عائلة"، أو "وحدة تنظيمية"، فالمقصود بالمستهلك هي وحدات الاستهلاك، أي تلك الوحدات التي تتخذ قرارات الاستهلاك، وليس من الضروري أن تتكون وحدة الاستهلاك من فرد واحد ففي كثير من الأحوال يقصد بوحدة الاستهلاك مجموعة من الأفراد يتخذ نيابة عنهم أحد الأفراد كل قرارات الاستهلاك، وبالتالي فإننا عندما نتحدث عن وحدات الاستهلاك إنما نقصد كافة مراكز إصدار القرارات المتعلقة بالاستهلاك، ولفظ المستهلك يستخدم عادة للتمييز بين نوعين أساسيين من المستهلكين، هما:

- **الأفراد:** والمستهلك الفرد هو: "الشخص الذي يشتري أو الذي لديه القدرة لشراء السلع والخدمات المعروضة للبيع بهدف إشباع الحاجات والرغبات الشخصية أو العائلية أو لتقديمها كهدية لصديق". (المهر، 1986 صفحة 147)

- **المؤسسات:** في هذه الحالة تكون الوحدة المشترية عبارة عن أي مؤسسة كانت تهدف إلى الربح أو لا تهدف أو مؤسسة عامة أو خاصة، ويتمثل الدافع الأساسي للشراء بالنسبة للمؤسسات هو شراء سلع ومعدات بهدف تشغيلها لإنتاج سلع أو تقديم خدمات أخرى.

*** أنواع الاستهلاك:**

هناك عدة أنواع للاستهلاك نذكر منها:

- **الاستهلاك الوسيط:** ويعني أن الإنتاج يستهلك وسيطا، أي أنه يستخدم في شكله الذي أنتج عليه في إنتاج سلعة أخرى، وهذا الاستهلاك الوسيط هو ما يعبر عنه بـــ"مستلزمات الإنتاج" أو "السلع الوسيطة والتي تتمثل في المواد الأولية، والسلع نصف المصنعة لإشباع حاجات القطاع الإنتاجي.

- **الاستهلاك النهائي:** ويقصد بذلك أن الإنتاج يستهلك استهلاكا نهائيا بما ينطوي عليه من استخدام المنتجات من السلع والخدمات، أو التمتع بها لإشباع أغراض الاستهلاك، بحيث لا يختلف الاستهلاك النهائي في مفهومه الاقتصادي عن كونه استخدام السلع والخدمات في إشباع الاحتياجات المباشرة للقطاع العائلي.

ويتكون الاستهلاك النهائي العائلي من عنصرين هما:

أ. **الاستهلاك الخاص:** وهو استخدام أفراد القطاع العائلي للسلع والخدمات التي ينتجها قطاع الأعمال، ويطلق عليه أيضا "استهلاك الأفراد"، أو "استهلاك القطاع العائلي" كما يعني حيازة الأفراد للسلع واستخدام الخدمات التي ينتجها قطاع الأعمال، وبناءا عليه فإن مجرد انتقال السلعة إلى القطاع العائلي هو عملية استهلاكية.

ب. **الاستهلاك العام:** هو استخدام أفراد المجتمع للخدمات التي يقدمها إليهم قطاع الخدمات الحكومية بدون مقابل أو بمقابل رمزي، ويطلق عليه أيضا "الاستهلاك الجماعي".

- **العوامل المؤثرة في الاستهلاك:**

يؤثر في إنفاق الأفراد على طلب السلع والخدمات جملة من العوامل المؤثرة نذكرها في النقاط التالية:

/ العوامل الذاتية:

ويظهر أثرها في تحديد حجم الاستهلاك بالنسبة إلى مستوى دخل معين، وهو يؤثر في قرار المستهلك المتعلق بكيفية تقسيم دخله بين الإنفاق الاستهلاكي والادخار، فالإقلال من الاستهلاك ينطلق من دوافع ذاتية نذكرها:

- **دافع الحيطة** الذي يجعل الفرد يحدد الجزء الذي يحتفظ به من دخله لمواجهة الحالات الطارئة؛
- **دافع التبصر وبعد النظر:** مما يجعل الفرد يدخر للاحتراس ضد حوادث متوقعة (الشيخوخة، اعتزال الخدمة، تعليم الأطفال....).
- **دافع تحسين المستوى المالي** يجعل الفرد يقلل من الاستهلاك في الحاضر ليستثمر ويزيد دخله في المستقبل؛

- **دافع الاستقلال المالي** الذي يشجع الفرد على عقد صفقات والدخول في مضاربات في البورصات،
- **دافع الشح وحب تجميع المال** كسلوك ذاتي من غير غايات أو أهداف.

وحسب الاقتصادي "جون مينارد كينز" تتمثل العوامل الذاتية المؤثرة في الاستهلاك في:

- تكوين الاحتياطي الطارئ وغير المتوقع؛
- إيجاد ظروف أمثل في المستقبل؛
- التمتع باستهلاك حقيقي أكبر في المستقبل؛
- الادخار لتحقيق غايات المضاربة والمتاجرة.

/ الـــعوامل الـموضوعية:

حسب الاقتصادي "كينز" هي متغيرات تنطلق من أسباب اقتصادية وتخلق ضغوطات لزيادة درجة "نزوع الفرد نحو الاستهلاك" أو لإنقاصه بغض النظر عن المستوى العام لدخله، ويدخل في هذه العوامل الربح والخسارة التي تطرأ على الأصول الرأسمالية التي يملكها المستهلك والتي لا تحدث تغييرا في الدخل.

وتعتبر العوامل الموضوعية عوامل كمية يمكن قياسها وهي:

- **الدخل**: يؤثر الدخل في الاستهلاك تأثيرا طرديا فزيادة الدخل ينعكس في زيادة شراء السلع والخدمات والعكس صحيح؛
- **المستوى العام لأسعار السلع:** تؤثر أسعار السلع تأثيرا عكسيا على الاستهلاك، فارتفاع أسعار السلع يقلل من الإنفاق الاستهلاكي للأفراد؛
- **أسعار السلع البديلة:** إن ارتفاع أسعار السلع يؤدي بالمستهلك إلى شراء السلع البديلة والتخلي عن السلعة التي ارتفع سعرها، وكمثال التخلي عن استهلاك السلع المستوردة والاكتفاء ببدائلها من السلع المحلية؛

- **العوامل البيئية والموقع الجغرافي:** يتأثر الاستهلاك بالتوزيع الجغرافي والبيئي للسكان، حيث أن الاستهلاك يختلف بين المناطق الحضرية والنائية، فسكان الحضر يختلف نمط استهلاكهم على نمط سكان الريف؛

- **معدل الفائدة:** حسب الاقتصادي "كينز" تعتبر أسعار الفائدة عوائد وحوافز للادخار، فزيادة أسعار الفائدة يشجع الأفراد على التوجه نحو الادخار على حساب تقليل الاستهلاك.

- **الميل الحدي للاستهلاك: MPC**

يعبر هذا المصطلح عن كمية التغير الذي يحدث في الانفاق الاستهلاكي c نتيجة لتغير الدخل y بوحدة واحدة وهو يمثل مماس النقطة المدروسة او المشتقة الجزئية الأولى لدالة الاستهلاك C بالنسبة للدخل Y.

يعبر اقتصاديا عن السلوك او التصرف الذي يستجيب له المستهلكون لأي تغير يحدث في الدخل. (يوجين، 1983 صفحة 69)

يحسب الميل الحدي للاستهلاك MPC بطريقتين:

أ- اذا كانت البيانات منفصلة، مبوبة او في شكل جدول : $MPC=\frac{\Delta c}{\Delta y}=\frac{C_2-C_1}{y_2-y_1}$

ب- اذا كانت البيانات متصلة، غير مبوبة، او في شكل دالة:

$$\text{MPC} = \frac{\Delta c}{\Delta y} = \text{b}$$

ت- وهي تعبر عن المشتقة الجزئية الاولى لدالة الاستهلاك بالنسبة للدخل:

$$C= \mathbf{C_0} + b_y$$

ث-مشتق الدالة بالنسبة ل Y: $MPc = \frac{\Delta c}{\Delta y} = b$

البرهان الرياضي للميل الحدي للاستهلاك MPC:

لدينا :

$c= \mathbf{C_0} + b_y$.....1

اذا تغير y بمقدار Δy ⟸⟹ تتغير C بمقدار Δc

نعوض التغير في المعادلة 1

$C=c+\Delta c$

$Y=y+\Delta y$

$C+\Delta c=\mathbf{C_0}+b(y-\Delta y)$

$C+\Delta c=\mathbf{C_0}+b_y+b\,\Delta y$

$C+\Delta c=c+b\,\Delta y$

$\Delta C=b\,\Delta y$

$b=\frac{\Delta c}{\Delta y}=MPc$

حيث $0>b<1$

$\mathbf{C_0}>0$

1- الميل المتوسط للاستهلاك APC:

وهو يعرف على انه الجزء من الدخل المستهلك منسوبا الى الدخل نفسه اي نسبة الاستهلاك بالنسبة للدخل حيث:

$$APC=\frac{\mathbf{C}}{y}$$

الاستهلاك=C

الدخل= Y

$$C=\mathbf{C_0}+b_y$$

$$APC=\frac{\mathbf{C0}+by}{y}=\frac{\mathbf{C0}}{y}+b$$

العلاقة بين APC و MPC :

هنالك علاقة تربط " APC " بـ " MPC " وهي على النحو التالي :

لنفرض دالة الإستهلاك معرفة كالتالي : $C=C0+by_d$

$$APC=\frac{C}{y}=\frac{C0}{y}+\frac{by}{y}\Leftrightarrow APC=\frac{C}{y}=\frac{C0}{y}+b\Leftrightarrow APC=\frac{C}{y}=\frac{C0}{y}+MPC$$

بما أن : $MPC<APC\Leftrightarrow 0<\frac{C0}{y}$

نلاحظ من قانون الميل المتوسط للاستهلاك ان العلاقة بين y وAPC هي علاقة عكسية.

المحاضرة الثالثة عشر: الادخار

المحاضرة الثالثة عشر ..... الإدخار

يعتبر الادخار ظاهرة اقتصادية أساسية في حياة الأفراد والمجتمعات، وهو فائض الدخل عن الاستهلاك، أي أنه الفرق بين الدخل وما ينفق على السلع والخدمات الاستهلاكية (الادخار=الدخل-الاستهلاك)، لذى يطلق بعضهم على الادخار لفظ الفائض.

- **مـــــفهوم الادخار:**

يقصد بالادخار هو "ذلك الجزء من الدخل الجاري الذي لم يتم استخدامه في الاستهلاك الجاري خلال فترة زمنية، وتم توجيهه لبناء الطاقات الإنتاجية التي تعمل على زيادة هذا الدخل، أو تحافظ على مستواه المحقق فعلا في إطار دورة النشاط الاقتصادي"؛

وهناك من يعرف الادخار بأنه "ناتج النشاط الاقتصادي الذي لا يستهلك بل يوجه بطريقة تجعل له في المستقبل قدرة أكبر على إشباع الحاجات"، وهذا يعني أن الادخار من المتغيرات الأساسية بالنسبة للبلدان النامية.

- **أنـــواع الادخار:**

هناك عدة أنواع للادخار نذكرها في النقاط التالية:

- **الادخار الاختياري والادخـــار الإجـــباري:**

يتمثل الادخار الاختياري في ادخار فردي متروك لحرية الفرد ووعيه وقدرته ورغبته في الادخار دون أن يكون هناك دافع خارجي يجبره عليه، أو يلزمه؛

أما الادخار الإجباري هو الذي تلجأ له الدولة لصالحها ولصالح الأفراد، ويتحقق باقتطاع جزء من الدخل بصورة إلزامية، فهذا النوع يعتبر مصدرا مهما لتمويل المشاريع الاستثمارية العامة.

- **الادخار المحلي والادخـــار الـــوطني:**

يمثل الادخار المحلي في مجموع مدخرات الدولة داخل حدودها الجغرافية، فهو يعبر عن مدخرات القطاع العائلي، ومدخرات قطاع الأعمال، والدولة، والمؤسسات والشركات التابعة لها؛

أما الادخار الوطني فهو الادخار المحلي المتولد من جانب أطراف النشاط الاقتصادي داخل حدود الدولة، بالإضافة إلى جزء يتكون من الخارج وهو صافي المعاملات الخارجية.

- **ادخـــار العائلات، وادخـــار المؤسسات، وادخـــار الدولة:**

يتمثل ادخار العائلات في الادخار الذي يقوم به الأفراد عند تحقق فائض من الدخل فيوجه للادخار في صناديق التوفير مقابل الحصول على فائدة.

أما ادخار المؤسسات فيتمثل في ادخار مؤسسات قطاع الأعمال الخاص والعام في كل ما تخصصه الشركات والمؤسسات المنتجة والتجارية وذات الطابع الخدمي من أرباحها لزيادة استثمارها؛

ويشير ادخار الدولة إلى اعتبار أن الحكومات تعمل على تنمية مواردها وتخفيض نفقاتها من أجل تمويل استثماراتها أي تكوين رأسمال حقيقي جديد، أو تودعه كاحتياطي عجز في الميزانية العامة للدولة للسنوات المقبلة.

- **الـــعوامل الـــمؤثرة في الادخـــار:**

إن العوامل المؤثرة على الاستهلاك هي نفسها المؤثرة على الادخار، لأن أي عامل يزيد من الاستهلاك من شأنه أن يقلل من الادخار، والعوامل التي تقلل في الاستهلاك تزيد في الادخار بوتيرة متعاكسة بين الاستهلاك والادخار نذكرها في النقاط التالية:

- **العوامل الذاتية:** وترتبط بالمتغيرات النفسية التي تؤثر في سلوك الأفراد، كما ترتبط بالتوقعات المستقبلية للحياة الاقتصادية وما تتطلبه من ضمان اجتماعي أو الاتجاه نحو الادخار، وبصورة عامة هذه العوامل تحدد سلوك الأفراد الادخاري.
- **العوامل الموضوعية:** هي عوامل قابلة للقياس وذات سمات اقتصادية، وتتمثل في:

-الدخل: يؤثر الدخل في الادخار تأثيرا طرديا، فكلما زاد الدخل زاد الادخار والعكس صحيح، وفي المقابل زيادة الادخار يقلل من استهلاك الأفراد؛

-مستوى الأسعار: طبيعة العلاقة عكسية، فارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات يؤدي إلى تقليل الادخار؛

-معدل الفائدة: تعتبر معدلات الفائدة حوافز للادخار في البنوك، فارتفاع أسعار الفائدة يجذب الأفراد للادخار(علاقة طردية)، يقلل من الميول الاستهلاكية (علاقة عكسية)؛

-الضرائب: هي علاقة عكسية مع الادخار، فمثلا عند فرض ضريبة مرتفعة على الدخل ينخفض الدخل فيقل الميل نحو الادخار على حساب الاستهلاك.

- **دالة الإدخار:**

إن دراستنا للإنفاق الكلي (الطلب الكلي) تستلزم علينا دراسة دالة الإدخار وهذا لإرتباطها بالإنفاق الكلي خاصة بالنسبة للإنفاق الإستثماري. فالادخار هو الجزء المتبقي من الدخل التصرفي بعد الإستهلاك. وعلى هذا فالدخل يقسم بين الإستهلاك والإدخار أي أن :

$$Y = C + S \ldots\ldots\ldots (1)$$

$$S = Y - C \ldots\ldots\ldots (2)$$

$$C = C_0 + by \ldots\ldots (3)$$

نعوض (3) في (2) نجد:

$$Y = \mathbf{C_0} + by + S \Leftrightarrow S = y - \mathbf{C_0} - by = -C_0 + (1-b)\, y$$

$$\boxed{S = -C_0 + (1-b)\, y_d}$$

وهذه العلاقة تعبر عن دالة الإدخار حيث :

C0 : إدخار مستقل عن الدخل،

S : الإدخار،

Yd : الدخل التصرفي.

- **الميل الحدي للإدخار MPS:**

يعبر هذا المصطلح عن كمية التغير الذي يحدث في الإدخار S نتيجة لتغير الدخل y بوحدة واحدة وهو يمثل مماس النقطة المدروسة او المشتقة الجزئية الأولى لدالة الإدخار S بالنسبة للدخل Y.

يحسب الميل الحدي للاستهلاك **MPS** بطريقتين:

ج- ادا كانت البيانات منفصلة، مبوبة او في شكل جدول : $MPC=\frac{\Delta S}{\Delta y}=\frac{S_2-S_1}{y_2-y_1}$

ح–ادا كانت البيانات متصلة، غير مبوبة، او في شكل دالة:

$$\text{MPS} = \frac{\Delta S}{\Delta y} = (1-b)$$

وهي تعبر عن المشتقة الجزئية الاولى لدالة الإدخار بالنسبة للدخل:

$$C = -\mathbf{C_0} + (1-b)Y$$

مشتق الدالة بالنسبة لـ Y: $\text{MPS} = \frac{\Delta S}{\Delta y} = (1-b)$

- **الميل المتوسط للإدخار MPS:**

يمكننا تعريف الميل الوسطي للإدخار و الذي يمثل نسبة الإدخار إلى الدخل الوسطي حيث يرمز له بالرمز **APS** أي أن : $\text{APS} = \frac{S}{Y}$

$$\text{APS} = \frac{-C0}{y}+\frac{y}{y}-\frac{by}{y}=\frac{-C0}{y}+1-b=\frac{-C0}{y}+MPS \Rightarrow APS=\frac{-C0}{y}+MPS$$

وبما أن : $0 > \frac{-A}{Y}$ فإن : $\text{APS} < \text{MPS}$

*** العلاقة بين: APC و APS وبين MPS و MPC :**

$$Y = C + S \Rightarrow \frac{y}{y} = \frac{c}{y} + \frac{s}{y} \Rightarrow 1 = APC + APS$$

$$\Delta y = \Delta c + \Delta s \Rightarrow \frac{\Delta y}{\Delta Y} = \frac{\Delta c}{\Delta Y} + \frac{\Delta s}{\Delta Y} \Rightarrow 1 = MPC + MPS$$

أي انه اذا تغير الدخل بوحدة واحدة سيخصص جزء منها للاستهلاك والجزء المتبقي يذهب للادخار وهدا حسب سلوك الافراد.

- **ملاحظات:**

- عندما يكون yd=o يكون C= C0 اي ان الافراد سيطلبون سلعا وخدمات نهائية حتى ولو كان دخلهم منعدما لان هناك عوامل اخرى غير الدخل تحدد حجم الانفاق (c) ويكون مصدر تمويل هدا الانفاق هو السحب من الارصدة المدخرة سلفا وهذا ما يفسر الاشارة السالبة للادخار وذلك للدلالة عن عملية سحب المدخرات(حجم المدخرات يتناقص).
- عندما يكون يكون C=yd يكون S=o بمعنى ان الافراد في الحالة سينفقون كل الدخل على السلع والخدمات لانه لا يكفي الا للاستهلاك ومنه يصبح الادخار S=o ويمكن ترجمة ذلك بان الافراد عند مستويات معينة من الدخل لاينظرون الى حجم المدخرات والزيادة فيها بل الى تحقيق الاشباع من السلع من السلع والخدمات النهائية .
- وبالتالي يمكن القول بان الادخار يتحدد اولا عند الكلاسيك اما عند كينز يتحدد الانفاق الاستهلاكي اولا وما تبقى يوجه للادخار.

المحاضرة الرابعة عشر: الاستثمار

المحاضرة الرابعة عشر ..... الاستثمار

يمثل الاستثمار الشق الآخر بعد الاستهلاك والادخار، وهو الركيزة الأساسية لتحقيق التراكم الرأسمالي الذي يعتبر الأساس لأي تقدم اقتصادي، فزيادة معدلات الاستثمار تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية ومن ثم زيادة قدرة البلد على إنتاج مزيد من السلع والخدمات مما يترتب على ذلك زيادة الدخل القومي الحقيقي للمجتمع.

- **مفهوم الاستثمار:** (حردان، 1997 صفحة 75)

يمكن تعريف الاستثمار بأنه: "التوظيف المنتج لرأس المال من خلال توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي إلى إنتاج سلع أو خدمات لإشباع الحاجات الاقتصادية للمجتمع وزيادة رفاهيتهم"؛

ويعرف على أنه "استثمار للأعوان في الأصول ويتم الاحتفاظ به لفترة زمنية على أن يتحقق من وراء هذه الأصول عائد في المستقبل"؛

كما يعرف على أنه "التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في مرحلة معينة ولفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية".

* **أنواع الاستثمار:** يمكن التمييز بين عدة أنواع حسب المستويات التالية:

- **حسب المدة الزمنية:**

/ **استثمار قصير الأجل:** وهو الذي يكون في حدود لا تتجاوز السنة؛

/ **استثمار متوسط الأجل:** ويكون لفترة بين سنتين إلى خمس سنوات على الأكثر؛

/ **استثمار طويل الأجل:** وهو الاستثمار الذي يتجاوز عشر سنوات ويمكن أن يصل إلى 30 سنة.

- **حسب الهدف:**

-/ الاستثمار الاقتصادي: ويهدف إلى الزيادة في إنتاجية السلع والخدمات وبالتالي رفع الناتج المحلي الإجمالي؛

/ الاستثمار المالي: ويهدف إلى الاستثمار في المحافظ المالية وتحقيق الأرباح.

- **حسب الملكية:**

/ الاستثمارات العامة: وهي المشاريع التي تعود ملكيتها للدولة وتهدف منها إلى تحقيق التنمية الاقتصادية؛

/ الاستثمارات الخاصة: هي استثمارات يقوم بها أفراد خواص يسعون إلى تنمية ثرواتهم وتحقيق الأرباح بدرجة هامة؛

/ الاستثمارات المشتركة: وتجمع في ملكيتها بين القطاع العام والقطاع الخاص.

- **حسب التمويل:**

/ الاستثمار المحلي: يكون مصدر تمويل هذا الاستثمار من داخل حدود البلد وسواء كان قطاع عام أو خاص، الهدف منه تحقيق التنمية في مختلف المجالات؛

/ الاستثمار الأجنبي: يكون مصدر تمويله خارج حدود البلد من طرف مستثمر أجنبي يسعى لتحقيق الأرباح ومن ثم تحويلها إلى خارج حدود البلد.

*** محـــددات الاســتثمار:** يتحدد الاستثمار بالعناصر التالية:

- **ســعر الـفائدة:** وهي من العناصر الرئيسية المحددة للاستثمار، فارتفاع سعر الفائدة يدفع المستثمرين إلى تقليص حجم الاقتراض الموجه لتمويل الاستثمارات المختلفة نظرا لارتفاع تكلفة التمويل المتعلقة بهذه القروض، وإن انخفاض سعر الفائدة يعتبر دافعا نحو التوسع في الاقتراض ومن ثم الاستثمار فالعلاقة عكسية.

- **الـعائد الـمتوقع:** ينطوي الاستثمار على إنفاق مبالغ مالية في سبيل الحصول على عائد في المستقبل والذي يكون في شكل صافي تدفقات نقدية متولدة منه، ولا يمكن للمستثمر أن يتخذ قراره إلا إذا توقع أن مجموع هذه التدفقات تفوق القيمة الإجمالية للاستثمار، وهو الأساس الذي تستند عليه نظرية الكفاية الحدية لرأس المال.

- **الـــثقة وتـــوقعات الـــمستثمرين:** عند توقع وجود حالة من الانتعاش الاقتصادي في المستقبل، فإن الاستثمارات تزيد من قبل المستثمرين، ويحدث العكس في حالة الركود خوفا على استثماراتهم فالطلب الكلي يتناقص في ظل الركود الاقتصادي ويتزايد في ظل الانتعاش وهذا ما قد يؤثر على حجم الأرباح التي تؤثر بدورها على حجم الاستثمارات.

- **الـــسياسة الاقـتصادية للـــدولة:** إن للسياسة الاقتصادية دور كبير في التأثير على قرارات المستثمرين نحو التوسع في الاستثمار في حال تبسيط إجراءات الاستثمار، وخلق محفزات للمستثمرين، ومنحهم الإعفاءات الضريبية، كما يمكنها التأثير أيضا على الاستثمار باتجاه الركود أو الرواج نظرا لما تتمتع به الدولة من إمكانيات كبيرة في التأثير على السياسات المالية والنقدية ومنه التأثير على الاستثمار. ذ

*** أدوات الاستثمار:**

تعرف أداة الاستثمار بأنها: "الأصل الحقيقي أو المالي الذي يحصل عليه المستثمر لقاء المبلغ الذي يستثمره"، وأدوات الاستثمار المتاحة في المجالات المختلفة عديدة، نذكر منها:

- **أدوات الاستثمار الحقيقي:** من أهم هذه الأدوات نذكر ما يلي:

/ **العقار:** ويتم الاستثمار فيها مباشرة بشراء عقار حقيقي وإما بطريقة غير مباشرة وذلك عن طريق شراء سند عقاري صادر عن بنك عقاري أو بالمشاركة في محفظة مالية لإحدى المؤسسات المالية المتخصصة بالعقارات.

/ **السلع:** هناك بعض السلع التي تتميز بمزايا خاصة تجعلها صالحة للاستثمار لدرجة أن تنشأ لها أسواق متخصصة (بورصات).

/ **المشروعات الاقتصادية:** وهي تعتبر من أكثر أدوات الاستثمار الحقيقي انتشارا وتنوعا ما بين تجاري وصناعي وزراعي، كما أن منها ما يتخصص بتجارة السلع أو صناعتها أو بتقديم الخدمات.

- **أدوات الاستثمار المالي:** يمكن تصنيفها حسب معايير مختلفة، فهي إما أن تكون:

/ **أدوات دين:** ومن أمثلتها أذونات الخزينة، شهادات الإيداع، الأوراق التجارية، السندات.

/ أدوات ملكية: مثل الأسهم الممتازة والأسهم العادية.

أما من حيث الأجل، فيمكن تصنيفها إلى:

/ قصيرة الأجل: وتستحق خلال سنة مثل أذونات الخزينة وشهادات الإيداع.

/ طويلة الأجل: وتستحق في فترة أطول من سنة ومن أمثلتها الأسهم والسندات.

كما يعتمد الاستثمار على عدة عوامل من الصعب التحكم فيها، هذه العوامل منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي إضافة إلى المتغيرات التنظيمية والتقنية.

الشكل رقم:(19): المتغيرات المؤثرة عن الاستثمار

عوامل خارجية	عوامل داخلية	متغيرات ثقافية
- معدل الفائدة - سياسة الحكومة	- الأرباح -مخصصات	- السلوك - اتجاه
عوامل تكنولوجية لوحدات أخرى	الاستهلاك المبيعات عمليات الإنتاج	الربح والخسارة -الحالة الدينية
حالة الحرب السلم والاستقرار السياسي - العمالة - الائتمان	التوقعات والعوامل المالية الأخرى	-الحالة التعليمية للسكان

و بالتالي من خلال ما سبق يمكن القول ان دالة الاس تثمار غير مستقرة لان الاستثمار يتأثر بالعديد من التغيرات الاقتصادية و غير الاقتصادية لعل أهمها:

- سعر الفائدة: طبقا لمفهوم كينز فإن سعر الفائدة هو الأداة التي تستخدمها السلطات النقدية للتأثير على تفضيل السيولة، و قد حذر كينز من إرتفاع سعر الفائدة بمقدار كبير، مما يؤدي إلى تخفيض الإستثمار، و بوجه آخر يمكن القول أن كينز إعتقد أن إنخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى تشجيع الإستثمار.

- **الكفاية الحدية لراس المال:**

تعبر الكفاية الحدية لراس المال على معدل العائد الصافي المتوقع الحصول عليه من اقامة مشروع استثماري وهي عبارة عن سعر الخصم الذي يساوي بين القيمة الحالية

للإيرادات الصافية المتوقع الحصول عليها بين القيمة الحالية للأصل، فلكي يقيل المستثمر الدخول في مشروع ما فانه يقوم بالموازنة بين العوائد المتوقعة وبين ثمن تكلفة المشروع.

- **دالة الاستثمار:**

- **حالة الاستثمار مستقل عن الدخل Y:**

تكتب رياضيا بالشكل التالي:

$$I = I_0$$

I: الاستثمار.

I_0 : الاستثمار المستقل (الاستثمارات المدخرة من مدخرات سابقة قبل وصول الدخل).

- **حالة استثمار دالة في للدخل:**

$$I = f(y) \qquad \text{أي أن : } I = I_0 + ry$$

I: استثمار.

I_0: استثمار مستقل. (الاستثمارات المدخرة من مدخرات سابقة قبل وصول الدخل).

r : معلمة سلوكية و هي الجزء المتقطع من الدخل الموجه للاستثمار و هي أيضا ميل دالة الإستثمار (MPI).

Y: الدخل.

I_0 : إستثمار تلقائي، r :

ويمكن تمثيل هذه العلاقة بيانيا كما يلي:

الشكل رقم:(20): علاقة الإستثمار بالدخل

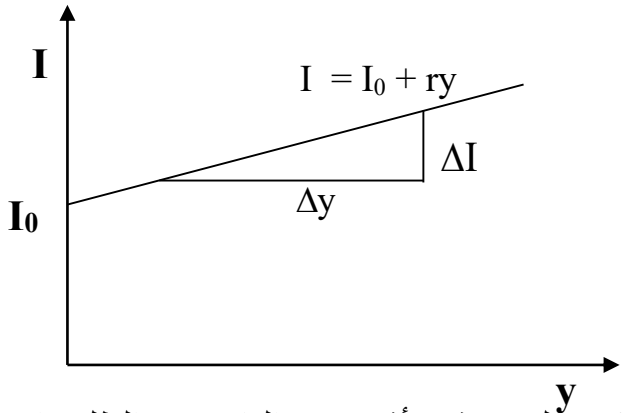

لكن مع هذا فإن كينز لم يستثني أثر سعر الفائدة في الطلب الاستثماري، ويمكن تمثيل ذلك بالصيغة الرياضية التالية:

$$I = f(i) \qquad \text{أي أن : } I = I_0 - gi$$

لأن العلاقة بين الطلب الإستثماري وسعر الفائدة عكسية ، فكلما زادت سعر الفائدة قل الإستثمار والعكس صحيح.

- تصنيف الاستثمار:

- تصنف الاستثمار إلى نوعين أساسيين:

/ الاستثمار الحقيقي: وهي تلك الاستثمارات التي من شانها ان تؤدي الى زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع (تثمين الراس المال)، بالإضافة الى تحسين وزيادة الطاقة الإنتاجية.

/ الاستثمار الظاهري: وهو يشمل الاستثمارات التي لا ينتج عنها استقال ملكية السلع الرأسمالية، وان اي زيادة في الطاقة الانتاجية في المجتمع وينقسم الى قسمين:

ا-استثمار مالي: ويتمثل في شراء الاوراق المالية (الاسهم والسندات)

ب-الاستثمار في الموجودات المستعملة: كشراء سلع انتاجية مستعملة:

المحاضرة الخامسة عشر: التوزيع

المحاضرة الخامسة عشر ..... التوزيع

يهدف التوزيع إلى تقسيم الدخل والثروة بين أفراد المجتمع، والدخل هو عائد الإنتاج خلال فترة زمنية سواء كان مصدرها العمل أو أي عنصر إنتاجي أخر، أما الثروة فتعني مجموع السلع النافعة القابلة للتملك كالأرض والثروات وحتى المال.

- **مـــفهوم الـــتوزيع:**

يعرف التوزيع بأنه" توزيع الدخل القومي والثروة على قوى الإنتاج في المجتمع".

كما يعرف أيضا بأنه: "تقسيم وتوزيع الناتج الكلي بين أفراد المجتمع وقطاعاته".

لكن التعريف الأول لا يشمل كافة أفراد المجتمع، والتعريف الثاني لا يشمل توزيع الثروة، ولذلك يمكن تعريف التوزيع تعريفا شاملا بأنه: الطريقة التي يتم بها تقسيم الثروة والدخل القوميين، بين أفراد المجتمع وفئاته، في ظل إطار معين من القيم والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع.

- **أنواع التوزيـــــع:**

للتوزيع نوعان رئيسيان هما:

- **التوزيع الوظيفي** : يقصد به توزيع عوائد عوامل الإنتاج، فهنا يتم توزيع الدخل على عوامل الإنتاج الأربعة (الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم) حسب مساهمة كل عامل في العملية الإنتاجية، فيقتضي هذا النوع توزيع الدخل القومي على أفراد المجتمع الذين ساهموا في العملية الإنتاجية أي حسب مقدار ما يملكه وأهمية مساهمته في العملية الإنتاجية، حيث يتميز نصيب كل فرد في الدخل القومي عن الآخر بالنظر إلى مساهمة كل واحد في العملية الإنتاجية.
- **التوزيع الشخصي**: هو توزيع الدخل القومي على أفراد المجتمع، بغض النظر عن مساهمة كل فرد أو عدم مساهمته في العملية الإنتاجية.

- **التوزيع في ظل الأنظمة الاقتصادية:**

- **التوزيع في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي:**

يقوم النظام الاقتصادي الرأسمالي على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج ومبدأ المنافسة، وعليه فإن التفاوت في توزيع الدخل مسألة طبيعية ومتطلب من متطلبات الرأسمالية، وقد توافقت مبادئ النظام الاقتصادي الرأسمالي كما هو معروف مع الأفكار الاقتصادية للكلاسيك والنيوكلاسيك والكينزيين، واتفقت كل مدرسة مع الأخرى أن التفاوت في التوزيع شرط ضروري لتطور المجتمع، فاهتموا بدراسة القوانين التي تتحكم في توزيع الناتج على عوائد عوامل الإنتاج، وتبنى بذلك النظام الاقتصادي الرأسمالي التوزيع الوظيفي القائم على توزيع الدخل حسب مساهمة عوامل الإنتاج الأربعة (الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم) في العملية الإنتاجية.

- **التوزيع في ظل النظام الاقتصادي الاشتراكي:**

على اعتبار أن النظام الاقتصادي الاشتراكي يقوم على مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والمنفعة العامة، وعلى هذا الأساس تكون عملية توزيع الثروة والدخل لصالح المجتمع ككل، وتكون تبعا لكمية العمل المبذول ونوعيته في العملية الإنتاجية، فالنظام الاشتراكي يقوم على البعد الجماعي للتوزيع.

- **التوزيع في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي:**

يكون توزيع الدخل من منظور إسلامي إما وظيفيا أو شخصيا، فمن حيث طريقة التوزيع الوظيفي أقر الإسلام تفاوت الأفراد في الثروات والدخول، كنتيجة حتمية لخلق أفراد مختلفين في القدرات والمواهب والجهود، وكضرورة لتقدم المجتمع وتطوره، ولولا إقرار هذا التفاوت، لتوقف التطور ولجمدت الحياة.

ومن حيث طريقة التوزيع الشخصي لقد عني التوزيع الشخصي في الفكر الإسلامي اهتماما بالغا من قبل المفكرين وانطلاقا من تعاليم الدين الحنيف التي تحث على ضرورة توفير

حد الكفاية لكل فرد من أفراد المجتمع فإنه لا مناصة منه إذا عجزت الموارد المتاحة للمجتمع من تحقيق هذه الغاية وتعتبر الدولة مسؤولة عن هذا سواء تحملت عبء التمويل من مواردها المالية أو اشتركت مع أفراد المجتمع في ذلك.

ومنه كفل الإسلام التوزيع الأمثل للثروة والدخل، بحيث يتحقق أقصى مدى من العدالة الاجتماعية والكفاءة الإنتاجية، ذلك أنه النظام الوحيد الذي يقيم التوازن والتكامل بين الروح والمادة وبين حق الفرد وحق الجماعة.

- **توزيع العوائد على عوامل الإنتاج:**

إن توزيع العوائد على عوامل الإنتاج هو تقسيم الدخل القومي بين أفراد المجتمع أو فئاته، الذين ساهموا في الإنتاج القومي حسب مساهمة كل فرد أو فئة، في ظل إطار معين من القيم والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع، ولقد أطلق الاقتصاديون على هذا النوع من التوزيع العديد من التسميات، فقد أطلق عليه الكلاسكيون" نظرية التوزيع"، ثم شاعت في نهاية القرن التاسع عشر تسمية "نظرية أثمان عناصر الإنتاج" وقد يطلق عليه :"نظرية توزيع الدخول على عناصر الإنتاج" وقد يطلق عليه :"نظرية توزيع العوائد على عوامل الإنتاج ".

وقد حدد الاقتصاديون أربعة أنواع من العوائد تقابل الأنواع الأربع لعوامل الإنتاج، فالريع عائد الأرض، والأجر عائد العمل، و الفائدة عائد رأس المال، والربح عائد التنظيم.

و سنبين معنى كل واحد منهم فيما يلي:

- **عائد الأرض يسمى الريع:** ويعرف الريع أنه العائد الذي يحصل عليه مالك الأرض مقابل تأجير الأرض للاستفادة من مزاياها.
- **عائد العمل يسمى الأجر**: و يعرف الأجر أنه ثمن العمل، أي المقدار من النقود الذي يدفعه صاحب العمل إلى العامل نظير خدمات يؤديها هذا الأخير، وهي بالنسبة للعامل تمثل الدخل الذي يحصل عليه في مقابل ما يبذله من مجهود في فترة معينة لحساب صاحب العمل.

و ينبغي التمييز بين الأجر النقدي (الاسمي) والأجر الحقيقي، **فالأجر النقدي** هو ما يحصل عليه العامل من نقود لقاء قيامه بالعمل في يوم معين، أو في فترة زمنية معينة، فهو إذن يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يحصل عليها العامل خلال مدة زمنية معينة، أما **الأجر الحقيقي** هو عبارة عن كمية السلع والخدمات التي يستطيع العامل أن يحصل عليها بواسطة أجره النقدي، فهو إذن يشير إلى مقدار السلع والخدمات التي يستطيع العامل الحصول عليها بواسطة أجره النقدي.

- **عائد رأس المال يسمى الفائدة:** وتعرف الفائدة بأنها المبلغ المستحق على مبلغ معين أقرض لفترة معينة.
- **عائد التنظيم يسمى الربح:** ويعرف الربح بأنه العائد الصافي أو دخل المنظم الذي ينجح في جعل تكاليفه الكلية أقل من إيراده الكلي، كما يعتبر الربح هو العائد المتبقي بعد قيام المؤسسة بدفع التكاليف الإنتاجية كافة، وما تبقى يشكل العائد الذي يحصل عليه المنظم بشكل ربح.

المحاضرة السادسة عشر: النقود

المحاضرة السادسة عشر ..... النقود

لو عدنا إلى الأحداث الاقتصادية خلال العقود الماضية لوجدنا أن سلوك النقود له أهمية حيوية للاقتصاد العالمي والقومي. ففي الثلاثينيات 1930 سادت فترة الكساد والانكماش الاقتصادي صاحبها انكماش الطلب النقدي كما عجز الكثير من المدينين عن الوفاء بالتزاماتهم بسبب انخفاض دخولهم وانخفاض القيمة النقدية لأصولهم من هنا بدأت كثير من الدول تقلق على وضع عملها دوليا حتى الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تتمتع بمركز عالمي ممتاز للدولار بدا مركزها يختل وبدأت تقلق من العجز في ميزان المدفوعات.

- **نشأة وتطور النقود:**

إن اكتشاف النقود من الخطوات الأساسية في تطوير الإنسان وحضارته حيث مكنته من ترشيد سلوكه الاقتصادي فكان لها اثر كبير في تقدمه. لم يتم تطوير النقود دفعة واحدة حيث زاد حاجة الجماعات إلى توسيع التبادل فيما بينها فتولدت الحاجة إلى النقود من خلال تطور العلاقات الاقتصادية من مرحلة الإنتاج الذاتي إلى مرحلة الإنتاج المتخصص وهنا برز دورها الفعلي في تسيير الاقتصاد الذي لا تستطيع معرفته دون التطرق إلى نشأتها مع اقتصاد المبادلة فتاريخيا مرت النقود بثلاثة مراحل :

أولا- النظام الاقتصادي المتعلق بالاكتفاء الذاتي .

ثانيا- النظام المبادلات على أساس المقايضة.

ثالثا- المبادلات النقدية.

- **تعريف النقود:** (هني، 1986 صفحة 114)

« تعرف النقود أنها أي شيء يحظى بالقبول العام في التداول وله قوة شرائية عامة يستخدم وسيطا في التداول ومقياسا للقيم ومن الواضح أن هذا التعريف يعكس تطور النقود خلال المراحل التي مرت بها»

فيعني ذلك أن يقبل ويتفق جميع أفراد المجتمع على استخدام هذا الشيء في التداول لإتمام المعاملات الاقتصادية فيما بينهم.

- **أنواع النقود :**

- **النقود السلعية:**

تشير دراسات التاريخ النقدي إلى آن النقود السلعية كانت أول مرحلة من مراحل انتقال المجتمعات البشرية من اقتصاديات المقايضة المباشرة إلى اقتصاديات التبادل وتحديد قيم المبادلات على أساس سلع معينة، تتميز بمواصفات محددة، وتلقى قبولا عاما في المجتمع .

- **النقود المصرفية أو الانتمانية :**

ويطلق عليها نقود الودائع أو النقود الكتابية، وهي أحدث أنواع النقود لأنها تمثل وسيلة هامة للدفع وتشكل نسبة مرتفعة من إجمالي النقود المتداولة في الدول المتقدمة ذات الأنظمة المصرفية الحديثة، وهي شكل من أشكال تطور النقود المتداولة.

- **النقود الورقية :**

ساد نظام الذهب والفضة في جميع دول العالم المتحضر حقبة من الزمن ولم يتوقف تطور النقود عند هذا النظام النقدي المعدني بل استمر يبحث عن وسيلة تقوم بوظيفة النقود بأقل تكلفة ممكنة للمعاملة الاقتصادية إلى أن بدأ عصر التجاريين وظهرت طبقة التجارة وازداد حجم المبادلات التجارية المحلية والعالمية واضطر التجار إلى حمل كميات كبيرة من النقود المعدنية للانتقال بين البلاد وأداء معاملاتهم التجارية .

- **النقود المعدنية:**

ولعل أهم حدث بعد استخدام الفضة والذهب نقودا في التبادل هو سك النقود، فقد كانت النقود المعدنية في بادئ الأمر تصنع بأشكال متباينة مختلفة الوزن والعيار مما أدى إلى ظهور صعاب كثيرة ، من أهمها ضرورة اصطحاب الموازين و آلات الاختبار إلى جميع الأماكن التي يتم فيها التبادل وهو ما أفضى إلى ظهور نظام للمسكوكات، أي سك المعادن وفق معيار معادن ووزن معين وقامت بصنعها دور خاصة تحت إشراف الحكومة منعا للغش والتلاعب.

- **النقود الالكترونية :**

تعتبر النقود الالكترونية من التطورات للعصر الحديث وهي الوسائل الالكترونية لتحويل أي مبلغ من جهة إلى أخرى ويتم وفق نظام الكتروني عرف باسم نظام تحويل الأموال الالكترونية. ويستخدم بشكل واسع هذه الأيام لتحويل مبالغ من قبل العديد من المؤسسات حتى البنوك تستخدم هذه الوسائل من خلال الصراف الآلي .

- **النقود المساعدة:**

وهي النقود التي تصدرها وزارة المالية (السلطة التنفيذية) في شكل قطع نقدية من معادن مختلفة فضة، برونز، نيكل... وقد تكون في شكل نقود ورقية ذات قيمة بسيطة صغيرة. تكون مهمتها القيام بمساعدة النقود في تسهيل المبادلات الضئيلة القيمة. لذلك تتميز النقود المساعدة بأنها لا تتمتع بقوة إبراء غير محدودة. بل يستطيع الدائن أن يرفض قبولها في تسوية دينه إذا تجاوز الدين حدا معينا تم وضعه وتحديده بحكم القانون.

- **أهمية النقود :**

يقوم النظام الاقتصادي في العصر الحديث وفي مختلف الدول على النقود، فهي تحتل مركز الصدارة في الدراسات الاقتصادية وفي جميع المعاملات الاقتصادية الجارية سواء كان النظام رأسماليا أو حرا أو اشتراكيا موجها. ويعتبر اكتشاف النقود من الخطوات الأساسية في

تطوير الحضارة الإنسانية. ولم يتم ظهور النقود كما هي عليه الآن دفعة واحدة بل جاء لنتيجة تطور طويل في العلاقات الاقتصادية للأفراد والمجتمع.

وهكذا جاء اكتشاف النقود ضرورة حتمية لمسايرة الزيادة في حجم المبادلات واتساعها.

- **وظائف النقود:**

- **النقود كوحدة القياس القيمة:**

من أهم عيوب نظام المقايضة عدم وجود مقياس مشترك للقيم أو وحدة متفق عليها لحساب القيم .لذلك جاءت وظيفة النقود مقياسا للقيمة من الوظائف الأولى التي ظهرت للنقود، وخاصة بعد إن اتسع نطاق التبادل في الاقتصاد الحديث وأصبح يتم بين عدد غير متجانس من السلع والخدمات .

النقود كوسيلة للتبادل:

من الواضح أن استخدام النقود كوسيط في التبادل يخفف كثير من نفقات المعاملات المتمثلة في المشقة والضياع في حالة وجود وسيط للتبادل والاستمرار في نظام المقايضة والتوسع فيها.

- **النقود كوسيلة للمدفوعات المؤجلة** :

وهي امتداد للوظائف السابقة ، مقياس القيمة و أداة للاحتفاظ بالقيم والادخار. وتتمثل هذه الوظيفة للنقود في تسهيل عمليات العقود الآجلة في تسويق المنتجات وتحديد أثمانها وتسليمها في وقت لاحق وكذلك في تيسير عمليات الاقتراض.

- **النقود كمخزن للقيمة :**

مما لا شك فيه أن الإنسان لا يعيش ليومه فقط، أنما يعيش لغده أيضا وهو يرغب بالاحتفاظ ببعض القيم التي اكتسبها اليوم.كي يستخدمها في المستقبل. وهكذا تظهر النقود لتؤدي وظيفتها كأداة للاحتفاظ بالقيم أو

تخزينها خلال فترة معينة من الزمن.

التهميش:

الإقتصاد [كتاب] / المؤلف بول سامولسون. - 2002.
بحث في اسباب وطبيعة ثروة الامم [كتاب] / المؤلف ادم سميث. - بيروت : مكتبة بغداد، 2008.
مبادئ علم الاقتصاد [كتاب] / المؤلف زياد محمد. - الاردن : دار البداية، 2010.
محاضرات في الاقتصاد والتسيير [كتاب] / المؤلف محمد العربي ساكر. - بسكرة : جامعة محمد خيضر بسكرة، 2004-2005.
مدخل في علم الاقتصاد [كتاب] / المؤلف نوري نظام. - الاردن : دار زهران للنر والتوزيع، 2007.
اصول الاقتصاد السياسي- دراسة تحليلية مقارنة- [كتاب] / المؤلف عادل احمد حشيش. - السكندرية : دار الجامعة الجديدة للطبع والنشر والتوزيع، 2003.

الإقتصاد [كتاب] / المؤلف بول، ويليام نوردهاوس سامولسون. - عمان، الاردن : دار الاهلية للنشر والتوزيع، 2006. - المجلد 2.
المدخل الى علم الاقتصاد- مفاهيم، مصطلحات واسئلة- [كتاب] / المؤلف علي خالفي. - الجزائر : دار اسامة للنشر والتوزيع، 2009.
النظرية الاقتصادية الكلية، سلسلة ملخصات شوم [كتاب] / المؤلف يوجين. - الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1983.
بحث في اسباب وطبيعة ثروة الامم [كتاب] / المؤلف ادم سميث. - بيروت : مكتبة بغداد، 2008.
مبادئ الاقتصاد الجزئي [كتاب] / المؤلف توفيق عبد الرحيم حسن. - عمان- الاردن : دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009.
مبادئ علم الاقتصاد [كتاب] / المؤلف زياد محمد. - الاردن : دار البداية، 2010.
محاضرات في الاقتصاد والتسيير [كتاب] / المؤلف محمد العربي ساكر. - بسكرة : جامعة محمد خيضر بسكرة، 2004-2005.
محاضرات في مدخل للإقتصاد [كتاب] / المؤلف فرحي كريمة، فراح رشيد. - البويرة : جامعة البويرة، 2013-2014.
محاضرات في مقياس مدخل الاقتصاد [كتاب] / المؤلف مخلفي امينة، بن قرينة محمد. - ورقلة- الجزائر- : جامعة ورقلة، 2017-2018.
محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد [كتاب] / المؤلف شطيبي حنان. - الجزائر : جامعة الجزائر 3، 2014-2015.
مدخل الى علم الاقتصاد [كتاب] / المؤلف رويبح خالد. - قسنطينة : جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية، 2014-2015.

مدخل في علم الاقتصاد [كتاب] / المؤلف نوري نظام. - الاردن : دار زهران للنر والتوزيع، 2007.

ادارة الانتاج والعمليات [كتاب] / المؤلف محمود عز اللحام , يوسف كافي على فلاح. - [مكان غير معروف] : دار الاعصار العلمي، 2017. - المجلد الطبعة الاولى.

ادارة الانتاج والعمليات [كتاب] / المؤلف ايثار عبد الهادي ال فيجان. - بغداد : دار الكتب والوثائق، 2011. - المجلد الطبعة الاولى.

المجتمع الاستهلاكي و أوقاع الفراغ [كتاب] / المؤلف خضير عباس المهر. - الرياض : دار العلوم، 1986.

مبادئ الاستثمار [كتاب] / المؤلف طاهر حيدر حردان. - الاردن : دار المستقبل للنشر، 1997.

اصول الاقتصاد السياسي- دراسة تحليلية مقارنة- [كتاب] / المؤلف عادل احمد حشيش. - السكندرية : دار الجامعة الجديدة للطبع والنشر والتوزيع، 2003.

الإقتصاد [كتاب] / المؤلف بول، ويليام نوردهاوس ساموسون. - عمان، الاردن : دار الاهلية للنشر والتوزيع، 2006. - المجلد 2.

المدخل الى علم الاقتصاد- مفاهيم، مصطلحات واسئلة- [كتاب] / المؤلف علي خالفي. - الجزائر : دار اسامة للنشر والتوزيع، 2009.

النظرية الاقتصادية الكلية، سلسلة ملخصات شوم [كتاب] / المؤلف يوجين. - الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1983.

بحث في اسباب وطبيعة ثروة الامم [كتاب] / المؤلف ادم سميث. - بيروت : مكتبة بغداد، 2008.

سلوك المستهلك، دارسة تحليلية للقرارات الشرائية للأسرة السعودية [كتاب] / المؤلف الجريسي خالد بن عبد الرحمان،. - السعودية : مكتبة الملك فهد الوطنية، 2006.

مبادئ الاقتصاد الجزئي [كتاب] / المؤلف توفيق عبد الرحيم حسن. - عمان- الاردن : دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009.

مبادئ علم الاقتصاد [كتاب] / المؤلف زياد محمد. - الاردن : دار البداية، 2010.

محاضرات في الاقتصاد والتسيير [كتاب] / المؤلف محمد العربي ساكر. - بسكرة : جامعة محمد خيضر بسكرة، 2004-2005.

محاضرات في مدخل للإقتصاد [كتاب] / المؤلف فرحي كريمة، فراح رشيد. - البويرة : جامعة البويرة، 2013-2014.

محاضرات في مقياس مدخل الاقتصاد [كتاب] / المؤلف مخلفي امينة، بن قرينة محمد. - ورقلة- الجزائر- : جامعة ورقلة، 2017-2018.

محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد [كتاب] / المؤلف شطيبي حنان. - الجزائر : جامعة الجزائر 3، 2014-2015.

مدخل الى علم الاقتصاد [كتاب] / المؤلف روبيح خالد. - قسنطينة : جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية، 2014-2015.

مدخل في علم الاقتصاد [كتاب] / المؤلف نوري نظام. - الاردن : دار زهران للنر والتوزيع، 2007.

الخاتمة

اعزائي الطلبة، ان دراستنا لمقياس مدخل علم الاقتصاد يعتبر اللبنة الأولى والبساط الأساسي للغوص في فروع هذا العلم، الذي انبثق منه العديد من العلوم و المدارس، شهدت تطورا كبيرا منذ نشأتها الى يومنا هذا، حيث مازالت تعرف ظهورا جديدا للأفكار والمناهج، وهذا نتيجة لتطور الفكر والظواهر المعاشة، فبدارستنا لأهم الركائز الأساسية من الإطار المفاهيم الى المشكلة الاقتصادية ومعرفة أسبابها وطرق علاجها وصولا الى الأنظمة الاقتصادية وعوامل الإنتاج، نكون قد عرفنا ولو قليلا أسس وركائز علم الاقتصاد، والتي سرعان ما تتطور معكم خلال السنوات المقبلة بإذن الله وهذا حسب توجه كل طالب ورغبته في مواصلة طلب العلم وتثمين المكتسبات السابقة.

نرجوا ان نكون قد وفقنا ولو قليلا في تقديم ولو جزء بسيط من المعرفة والتي نسأل الله تعالى أن تنفع بكم وتزيد من تحصيلكم العلمي و المعرفي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1- ادم سميث، **بحث في أسباب وطبيعة ثروة الامم**، ترجمة حسني زينة، مكتبة بغداد، بيروت، 2008.

2- احمد زهير شامية واخرون، **النقود والمصارف**، الشركة العربية المتحد للتسويق والتوريدات، مصر، 2013.

3- بول ساموبلسون، ويليام نوردهاوس، **الاقتصاد**، ترجمة هشام عبدالله و أسامة الدباغ، دار الاهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.

4- علي خالفي، **المدخل الى علم الاقتصاد-مفاهيم، مصطلحات واسئلة-**، الجزائر، دار اسامة للنشر والتوزيع، 2009.

5- محمود عز اللحام، يوسف كافي، على فلاح، **إدارة الانتاج والعمليات**، دار الاعصار العلمي، الرياض، السعودية، 2017.

6- عادل احمد حشيش، **اصول الاقتصاد السياسي- دراسة تحليلية مقارنة-**، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للطبع والنشر والتوزيع، 2003.

7- محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد والتسيير**، موجهة لطلبة السنة الثانية ري، كلية العلوم وعلوم المهندس، جامعة بسكرة، الجزائر، 2004-2005.

8- زياد محمد، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار البداية، الأردن، 2010.

9- نوري نظام محمد، **مدخل في علم الاقتصاد**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

10- سهير السيد حسن، **النقود والتوازن النقدي**، الإسكندرية، 1985.

11- فرحي كريمة، فراح رشيد، **محاضرات في مدخل للإقتصاد**، مطبوع مقدمة لطلبة LMD، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، 2013-2014.

12- مخلفي امينة، بن قرينة محمد حمزة، **محاضرات في مدخل الإقتصاد**، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الأولى LMD، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2017-2018.

13- خالد رويبح، **مدخل الى علم الإقتصاد**، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الأولى السداسي الثاني، كلية االشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، الجزائر، 2014-2015.

14- طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر، الأردن، 1997.

15- شطيبي حنان، **محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد** ، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الأولى ، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014-2015.

16- يوجين أ، **النظرية الاقتصادية الكلية، سلسلة ملخصات شوم**، دار ماركجروهيل للنشر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.